الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 –قالمة–

كلية الحقوق والعلوم السياسية.

قسم العلوم السياسية.

أمن الطاقة العالمي والانتفاضات العربية :

الواقع والأبعاد

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر نظام جديد (ل.م.د) في العلوم السياسية
تخصص: علاقات دولية ودراسات أمنية.

إعداد الطالبتين:

*فاطمة الزهراء بوتشيشة

*فايزة لبصير

إشراف الأستاذة:

*د/ وداد غزلاني

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
د/ عبد النور ناجي	أستاذ محاضر	عنابة	رئيسا
د/ وداد غزلاني	أستاذة محاضر	قالمة	مشرفا ومقررا
د/ جمال منصر	أستاذ محاضر	عنابة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2012م/2013م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (105).

سورة التوبة

شكر وعرفان

نتقدم بشكرنا إلى كل من أسدى لنا عونا في إنجاز هذا العمل، ونخص بالذكر الأستاذة المشرفة

الدكتورة "**وداد غزلاني**"

التي تكرمت بقبول الإشراف على هذه المذكرة وما قدمته من إرشاد وتوجيه طيلة فترة إنجازها. كما

نتقدم بالشكر إلى أساتذتنا الكرام بقسم

"العلوم السياسية والعلاقات الدولية"

بجامعة قالمة على ما قدموه لنا أثناء سنوات الدراسة بالكلية، وإلى أعضاء لجنة المناقشة المحترمين

والذين أشرفوا على تقييم العمل. وإلى كل زملاء الدراسة.

قائمة المختصرات:

د ط	**دون طبعة**
د ك	**دون كاتب**
د د ن	**دون دار نشر**
د س ن	**دون سنة نشر**
د ع	**دون عدد**
ص	**صفحة**
ل م د	**ليسانس ماستر دكتوراه**

خطة البحث

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: إطار مفاهيمي حول أمن الطاقة العالمي

المبحث الأول: تطور مفهوم الأمن

المطلب الأول: الطرح التقليدي للأمن

المطلب الثاني: توسيع وتعميق مفهوم الأمن

المبحث الثاني: واقع الطاقة في العالم

المطلب الأول: مفهوم الطاقة وأهميتها

المطلب الثاني: مصادر الطاقة

المبحث الثالث:إشكالية تعريف أمن الطاقة العالمي

المطلب الأول:تعريف أمن الطاقة العالمي

المطلب الثاني:المقاربات النظرية المفسرة لأمن الطاقة العالمي

الفصل الثاني: التحولات الإستراتيجية في المنطقة العربية وعلاقتها بتأمين الطاقة

المبحث الأول: الصراع الدولي على النفط في المنطقة العربية

المطلب الأول: مكانة وأهمية المنطقة العربية

المطلب الثاني: مصالح القوى الكبرى في المنطقة العربية

المطلب الثالث:إستراتيجيات والسياسات الطاقوية للقوى الكبرى لتأمين الطاقة

المبحث الثاني: واقع الانتفاضات العربية

المطلب الأول: طبيعة وأسباب الانتفاضات العربية

المطلب الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للانتفاضات العربية

المطلب الثالث:تأثير تأمين الطاقة على أمن المنطقة العربية

المبحث الثالث :التداعيات الإقليمية والدولية للانتفاضات العربية

المطلب الأول :التداعيات الإقليمية للانتفاضات العربية

المطلب الثاني : التداعيات الدولية للانتفاضات العربية

الفصل الثالث :الانتفاضة الليبية والمساعي الغربية لتأمين مصالحها الطاقوية

المبحث الأول: العلاقات السياسية والاقتصادية الليبية

المطلب الأول:العلاقات السياسية الليبية

المطلب الثاني:العلاقات الاقتصادية الليبية

المطلب الثالث: نظرية الدومينو وانتشار الانتفاضة في ليبيا

المبحث الثاني:التدخل الأطلسي في ليبيا: واقعه وآفاقه على أمن الطاقة

المطلب الأول:أسباب وأهداف التدخل في ليبيا

المطلب الثاني: نتائج التدخل في ليبيا

المطلب الثالث:تأثيرات التغيرات الحاصلة في ليبيا على مستقبل الطاقة العالمي

خاتمة .

قائمة المراجع.

الملاحق.

مقدمة

مقدمة

تميزت البيئة الأمنية الدولية أثناء الحرب الباردة، باختزال مفهوم الأمن في القضايا العسكرية ومحورية الدولة كمرجعية أساسية معنية بالحماية من أي تهديد خارجي، إلا أنه بعد انتهاء الصراع بين المعسكرين ودخول العالم مرحلة جديدة، شهدت الساحة الدولية العديد من التحولات والتغيرات الهيكلية و النسقية انعكست على مفهوم الأمن، حيث عرف هذا الأخير نقلة وتغيرا هاما من خلال توسيع أجندات الدراسات الأمنية، لتشمل فواعل و تهديدات جديدة أصبح لها تأثير على الوحدات الدولية، وبذلك أصبح كل من شأنه أن يهدد استمرارية الرفاهية والازدهار، مهددا مباشرا لسلامة وأمن الدول، وبالتالي ظهر الاهتمام بالأمن البيئي، الأمن الغذائي وأمن الطاقة، هذا الأخير الذي يتعلق بمدى توفر إمدادات الطاقة بالنسبة للدول المستهلكة، ومدى الاستقرار الداخلي للدول المنتجة في ظل ما تمارسه القوى الدولية العظمى من تأثير مباشر على أمنها القومي، لتظهر توترات وصراعات وحروب على الموارد الطاقوية ،أدت إلى تغييرات جذرية ومسارعة على جوانب عدة اقتصادية ،سياسية في عدد من مناطق العالم، حيث تظهر الدول العربية في هذا الصدد من أهم الأقاليم التي تتوفر على مصادر طاقوية مهمة تمكنها من التأثير على أمن الطاقة العالمي، غير أن ما تشهده في الفترة الأخيرة من انتفاضات شعبية لتغيير الأنظمة الحاكمة أدى إلى انتشار حالة التوتر والفوضى في عدد من الدول العربية كتونس ،مصر، ،سوريا وليبيا هذه الأخيرة نظرا لتفاقم الوضع الداخلي فيها بين الثوار وعناصر النظام، أدت إلى التدخل الأطلسي فيها بحجة تسوية الوضع الذي اعتبره تأثيرا على استقرار السلم والأمن الدوليين، فالأوضاع الداخلية في ليبيا جعلت القوى الدولية تشعر بوجود تهديد على أمن الطاقة العالمي.

أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية الدراسة في هذا الموضوع من منطلق أن أمن الطاقة العالمي يعتبر إحدى الموضوعات الجديدة في الأجندة الأمنية التي ظهرت في فترة ما بعد الحرب الباردة ،حيث أصبح يشكل محور اهتمام بالنسبة لجميع الدول من أجل تحقيق أمنها الطاقوي سواء تعلق الأمر بالدول المنتجة أو الدول المستهلكة فالأولى من خلال الحفاظ على الاستقرار الداخلي والثانية من خلال استقرار أسعار المواد الطاقوية، وبهذا أصبحت الطاقة لها دور في تحقيق الاستقرار أو اللاستقرار للدول ،فما يحصل اليوم في العالم العربي من انتفاضات شعبية ضد الأنظمة الحاكمة ما هي إلا محاولات تدخل فيها اعتبارات الطاقة بدرجة أولى تخدم مصالح القوى العظمى ،وبذلك فإنه من خلال التطرق إلى هذا الموضوع سوف يعطينا التفاتة إلى واقع البلدان العربية ومستقبل الطاقة فيها ومن ثمة فإننا من خلال هذه الدراسة سنقوم بإثراء الرصيد العلمي للطالب والمكتبة الجزائرية بدراسة تتناول قضايا من الواقع الراهن تمس الناحية الأمنية للدول بدرجة كبيرة وهذا بالنظر إلى التهديدات الجديدة التي أصبحت تهدد البيئة الأمنية الدولية .

الإشكالية:

نحاول من خلال هذه الدراسة معرفة ما إن كانت هناك علاقة بين تأمين مصادر الطاقة وانتشار الانتفاضات الشعبية في عدد من الدول العربية، وانطلاقا من هذا نطرح الإشكالية التالية :

- إلى أي مدى يمكن اعتبار أن الانتفاضات العربية التي شاهدناها في بداية علم 2010م، تقودها رغبة بعض القوى العالمية لتأمين مصادرها الطاقوية؟

الأسئلة الفرعية:

تتفرع عن الإشكالية جملة من الأسئلة الفرعية التفصيلية يمكن صياغتها كآتي :

1- ما لمقصود بأمن الطاقة العالمي؟

2- ما هي الأسباب الحقيقية الكامنة وراء حدوث الانتفاضات العربية؟

3- كيف أثر التدخل الأطلسي على الوضع الداخلي في ليبيا؟وما هو مستقبل أمن الطاقة في ظل هذا الوضع؟

فرضيات الدراسة :

إن تحليل الإشكالية السابقة والإجابة عن الأسئلة الفرعية يكون باختبار الفرضية المركزية التالية:

الفرضية المركزية:

- إن تزايد حاجة القوى العظمى إلى تأمين مصادر الطاقة أدى إلى خلق بؤر توتر في المنطقة العربية من أجل إحكام سيطرتها على منابع الطاقة.

الفرضيات الفرعية:

تتفرع الفرضية المركزية إلى جملة من الفرضيات الفرعية والتي تتمثل في:

1. إن الاختلاف في إيجاد تعريف شامل وموحد لمفهوم أمن الطاقة العالمي ناتج عن الاختلاف في المصالح القومية للدول ومصادر التهديد التي تعاني منها تلك الدول.
2. إن طموح الدول الكبرى في زيادة موارد الطاقة هو السبب الكامن وراء حدوث الانتفاضات الشعبية العربية.
3. إن انتشار الانتفاضات العربية ووصولها إلى ليبيا قد وفر الفرصة للدول الغربية للتدخل لتأمين مصالحها الطاقوية.

أسباب اختيار الموضوع:

تتلخص اسباب اختيار الموضوع في أسباب ذاتية وأسباب موضوعية:

- **الأسباب الذاتية:** هي تلك الأسباب المتعلقة برغبة الباحث للبحث في موضوع يحتل موقعا هاما في قلب الأحداث الراهنة، من خلال محاولة فهم الواقع الدولي الجديد في ظل التغيرات الحاصلة في المنطقة العربية بصفة عامة ومدى تأثير ذلك على الأوضاع الداخلية لها.

- **الأسباب الموضوعية:** ترتبط أساسا بحداثة الموضوع وعدم وضوح الرؤية الحقيقية حوله، لذلك يسعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى محاولة معرفة الحقائق التي تجري في الوطن العربي، وذلك من خلال الكشف عن التناقضات بين السياسات والإستراتيجيات الغربية اتجاه المنطقة التي تدور في مجملها حول حماية الدول العربية من مختلف التهديدات التي تهدد أمنها الداخلي

مقابل استغلال ثرواتها الطاقوية خاصة النفطية لتحقيق أمنها الطاقوي، وبالتالي سنحاول من خلال هذه الدراسة الوقوف على حقيقة مفهوم أمن الطاقة وعلاقته بالانتفاضات العربية والإسهام في التعرف على أبعاده ومضامينه المختلفة.

المقاربات المنهجية:

إن طبيعة الموضوع هي التي تفرض علينا نوع المنهج الذي سنتبعه، ولأن موضوع هذه الدراسة متعدد المتغيرات والمستويات، فقد تم الاعتماد على مجموعة من المناهج وذلك لإيجاد إطار عام للتحليل، وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على المناهج التالية:

- **المنهج التاريخي**: لقد برز هذا المنهج من خلال دراسة تاريخ العلاقات الليبية الغربية، وذلك بتتبع هذه العلاقة قبل الانتفاضة الليبية وأثنائها وبعدها لرصد محطات التحول في مظاهر هذه العلاقة.

- **المنهج المقارن**: يعتبر أحد أهم المناهج المستخدمة في دراسة موضوع أمن الطاقة والانتفاضات العربية وذلك من خلال مقارنة الأوضاع الداخلية للدول العربية وإبراز علاقتها بسرعة انتشارها من دولة إلى أخرى.

- **المنهج الإحصائي**: يتجلى هذا المنهج في جمع مختلف الأرقام والمعلومات حول الموضوع وتحليلها كيفيا.

- **منهج دراسة حالة**: تكمن أهميته في الجانب التطبيقي للبحث، وذلك لفهم علاقة تأثير الخطط الغربية على الأوضاع الداخلية في ليبيا.

أدبيات الدراسة:

تعتمد الدراسة في مادة البحث على دراسات سابقة تناولت الظاهرة التي هي محل البحث أو دراسة تناولت مواضيع أخرى لها علاقة بالموضوع، أو تلك التي يكون موضوعها جزءا من موضوع البحث، حيث تكمن أهمية الإطلاع على الدراسات السابقة في استفادة الباحث من المادة العلمية المقدمة فيها، لذلك فقد اعتمدنا على مجموعة من الكتب والمجلات أبرزها:

- Energy securitychallenges for the21century"(2009) " تحديا أمن الطاقة للقرن الواحد والعشرون": ركز هذا الكتاب على مفهوم أمن الطاقة العالمي مع إبراز مختلف التهديدات العالمية سواء تلك المتعلقة بالدول المنتجة أو الدول المستهلكة.

-Making sense of the arabs spring :FromResilience the revolt"(2011) "من الخضوع إلى النهضة: دراسة حالة الربيع العربي " : ركز هذا الكتاب على دراسة الانتفاضات العربية من خلال التطرق إلى أسبابها، والطريقة التي انتشرت بها لتعم جميع الدول العربية

أما فيما يخص الأدبيات باللغة العربية فقد تم الاعتماد على:

-كتاب "حال الأمة العربية 2010م/2011م: رياح التغيير ل:أحمد إبراهيم وآخرون(2011م)، وقد تناول هذا الكتاب دراسة وصفية للانتفاضات العربية مع رصد أهم خصائصها وأسبابها.

- كتاب" المؤامرة الكبرى مخطط تقسيم الوطن العربي "من بعد العراق؟" ل: محمد إبراهيم بسيوني(2004م)، يدور هذا الكتاب حول نقطة رئيسية تتمثل في مشروعات وخطط الغرب لتقسيم الوطن العربي.

-" الثورات العربية : الانهيارات المتتالية للنظم السياسية في المنطقة العربية"مجلة السياسة الدولية ، العدد 184(2011م)، حيث ترصد هذه المجلة الأوضاع التي جعلت الشارع العربي يثور ضد أنظمة الحكم.

تبرير خطة الدراسة:

لقد صنفت محتويات الدراسة إلى ثلاث فصول رئيسية، تتصدرها مقدمة لإعطاء لمحة عامة حول موضوع الدراسة، من خلال توضيح الإشكالية وما يتبعها من فرضيات تسعى لمعالجتها بطريقة تفصيلية، لننتقل بعدها إلى الفصل الأول الذي هو عبارة عن مدخل مفاهيمي لموضوع الدراسة، حيث تم التطرق في البداية إلى إعطاء نظرة شاملة وعامة حول مفهوم الأمن لننتقل بعد ذلك إلى رصد واقع الطاقة في العالم، وصولا للحديث عن أمن الطاقة العالمي ومحاولة معرفة مختلف التهديدات التي تهدده سواء من قبل الدول المستهلكة أو الدول المنتجة.أما الفصل الثاني فقد تضمن التحولات الجديدة الحاصلة في المنطقة العربية ومدى ارتباطها وعلاقتها بأمن الطاقة العالمي، وذلك من خلال الحديث على الأهمية الإستراتيجية للدول العربية بالنسبة للقوى الدولية مع إبراز مصالحهم وإستراتيجياتهم الطاقوية في المنطقة لننتقل بعد ذلك إلى إبراز واقع الانتفاضات الشعبية في الدول العربية من خلال الإشارة إلى طبيعة هذه الانتفاضات، وأسبابها، وصولا إلى دراسة علاقة أمن الطاقة بالانتفاضات العربية، وفي الأخير تم التطرق إلى التداعيات الدولية والإقليمية للانتفاضات العربية، في حين ركز الفصل الثالث على دراسة حالة ليبيا أثناء التدخل الأطلسي لتسوية الأوضاع الداخلية فيها حيث التطرق في هذا الفصل إلى العلاقات السياسية والاقتصادية الليبية مع العالم الغربي قبل وأثناء وبعد الانتفاضة مرورا إلى دراسة انتشار أحجار الدومينو إلى ليبيا، ومنها تطرقنا إلى الأسباب الحقيقة وراء تدخل الأطلسي والنتائج التي خلفها في ليبيا بعد موت " ألقذافي" أما في الأخير فقد تم التحدث عن مستقبل أمن الطاقة العالمي انطلاقا من التحولات التي طرأت على الساحة العربية خاصة في ليبيا.

صعوبات الدراسة:

خلال تناولنا لهذا الموضوع واجهتنا العديد من الصعوبات التي اعترضت دراستنا وتحليلها وتتمثل أغلبها في :

- حداثة الموضوع وقلة المراجع باللغة العربية، وصعوبة الترجمة بسبب وجود بعض المصطلحات التي يصعب صياغتها باللغة العربية.
- تشعب الموضوع وتداخل الكثير من الجوانب فيه خاصة الاقتصادية والسياسية، هذا ما صعب علينا تحديده ضمن إطار محدد للدراسة.

الفصل الأول

يرتبط أمن الطاقة بعدد كبير من القضايا وكثير من موارد الطاقة المتنوعة،كما أنه يعني بالنسبة للدول الصناعية تأمين الوصول إلى إمدادات النفط الخارجية بأسعار معقولة، أما بالنسبة للدول المنتجة للنفط فيعني حماية مواردها الطاقوية، ومحاولة نقل النفط إلى السوق بأسعار معقولة. إلا أنه في الآونة الأخيرة لم يعد الإشكال بين المنتجين والمستهلكين يتمحور حول ضبط الأسعار، بقدر ما أصبح حول إيجاد مفهوم موحد وشامل له، ذلك أن مفهوم أمن الطاقة يخضع لآراء ووجهات نظر مختلفة تتحكم فيها طبيعة التهديدات التي تعاني منها الدول، وهو الأمر الذي جعله محل جدل بين الباحثين، مما استدعى ذلك محاولة توحيد جهودهم لإيجاد تعريف موحد لهذا المفهوم. وهذا ما سيتم توضيحه أكثر ضمن الفصل الأول لهذه الدراسة والذي تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، الأول يتناول بالدراسة تطور لمفهوم الأمن من الطرح التقليدي إلى محاولة توسيع و تعميق أجندات الدراسات الأمنية، والثاني يتناول بالدراسة وصف لواقع الطاقة في العالم ومصادرها الناضبة والمتجددة بالإضافة إلى أهمية الطاقة بالنسبة إلى الدول، أما المبحث الثالث فقد خصص للتركيز على مفهوم أمن الطاقة العالمي ومختلف الآراء حوله والنظريات المفسرة له.

المبحث الأول:تطور مفهوم الأمن

إن التطرق لدراسة وفهم أمن الطاقة العالمي كمفهوم وكظاهرة توجب الأخذ بعين الاعتبار التطرق لفهم كيفية تطور مفهوم الأمن، وكيف انتقل من حقل معرفي إلى آخر ومن مفاهيم تقليدية مرتبطة بالدولة وبقائها إلى مفاهيم جديدة ارتبطت بمجالات أخرى غير العسكرية كالمجال الاقتصادي و السياسي...

المطلب الأول : الطرح التقليدي لمفهوم الأمن

إن مصطلح "الأمن"مصطلح كثير التداول في حقل الدراسات الأمنية فهو يشمل كل جوانب الحياة البشرية، ويمكن اعتباره من بين أهم المحددات التي تحكم سلوك الأفراد والجماعات وحتى الوحدات السياسية على حد سواء، إذ أن سعي الإنسان الدائم إلى البحث عن حالة الأمن هو الذي أدى إلى تكوين التجمعات البشرية أو المجتمعات، ويمكن اعتبار عملية البحث عن الأمن صفة غريزية فطرية.[1] ومن السّمات التي يتصف بها مفهوم الأمن، سمّة التغير، فهو حقيقة متغيرة تبعا لظروف الزّمان والمكان ووفقا لاعتبارات ومتغيرات داخلية وخارجية، فمفهوم" الأمن"ليس مفهوما جامدا، وإنما هو مفهوم ديناميكي يتطور بتطور الظروف، ويرتبط بشكل وثيق بالأوضاع المحلية والإقليمية والدّولية. ويمتاز "الأمن" أيضا بكونه نوعا من المفاهيم المركبة، التي تجمع في مضامينها معاني عدة تتصف بنوع من الغموض والوضوح، والحقيقة والتضليل في آن واحد.فهناك مفهوم ضيق وآخر واسع للأمن، فالأول يتضمن الإجراءات الخاصة بتأمين الأفراد داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة ،و تهيئة الظروف المحيطة بهم إشباعا لاحتياجاتهم الأساسية والكمالية، أي مجمل السياسات التي ترمي إلى توفير الحماية والأمن للأفراد، وضمان حرية القرار السياسي واستقلاله ،بوضع القوانين والتشريعات التي تكفل هذه الحماية، في ظلّ وجود سلطات قائمة على تنفيذ تلك القوانين، بل إنّ" زبيغنيو برجين سكي" Zbigniew Brzezinski" قد اختزل تلك السلطات حين طالب بتركيز مهمة تأمين الدولة والأفراد في أجهزة الاستخبارات القومية.[2] أما المفهوم الواسع للأمن فيشمل كل ما يحقق الاستقلال السياسي للدولة وسلامة أراضيها، وضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الداخلي، فهو يشمل تحقيق الأمن ببعديه الداخلي والخارجي.[3] للبحث عن مفهوم محدد للأمن يجب الرجوع أولا إلى الخلفية التاريخية للاستخدامات الأولى لهذا المفهوم، من إطارها الفلسفي إلى تحولها كميكانيزم فاعل في العلاقات الدولية في حقل الدراسات السياسية كونه من المفاهيم التي نالت قدرا كبيرا من الاهتمام في إطار علم العلاقات الدولية، منذ تأسيسه كحقل مستقل، حيث اتخذ تسميات ومضامين متعددة جعلت منه أحد عناصر تحليل العلاقات الدولية[4]، فعلى مسار تطور العلاقات الدولية

---

[1] - أمين خلفون ،"المقاربات الأمنية في الشراكة الأورومغاربية"رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر،2005م/2006م، ص ص 27 28.

[2] -سليمان عبد الله الحربي،"مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته– دراسة في المفاهيم والأطر"في المجلة العربية للعلوم السياسية ،العدد 19، (صيف)، 2008م، ص ص 10 11.

[3] - محمود شاكر سعيد وخالد بن عبد العزيز الحرفش، مفاهيم أمنية ، الطبعة الأولى، (السعودية :جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،2010م)، ص 12.

[4] - جيمس دورتي وروبرت بالستغراف،النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ترجمة وليد عبد الحي ،د ط، (الكويت:كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع،1985م)،ص 10.

ومنذ اتفاقية "واستفاليا"Westphalie" التي عقدت 1648م وكرست الدولة الوطنية كوحدة تحليل أساسية في العلاقات الدولية لكونها الفاعل الأساسي في النظام الدولي، حيث لا يمكن فهم حركية وديناميكية العلاقات الدولية، بمنأى عن الدولة الوطنية.[1]

الفرع الأول: النظرية المثالية ومفهوم الأمن

بداية نتحدث عن الطرح المثالي للأمن، حيث ترجع الجذور التاريخية للمدرسة المثالية إلى فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، لكن تبلورت في شكل ممنهج ومنظم مع ظهور العلاقات الدولية كفرع يدرس في الجامعات العالمية، وبالتحديد في الفترة "التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الأولى وما يعبر عن ذلك قول"ادوارد هاليث كار"Edward halit kaar" تكمن أهمية المدرسة المثالية في كونها وريثة التفاؤل الفكري الذي ساد في العصر الحديث"، وعلى هذا فالمدرسة المثالية جاءت كتعبير عن نظرة تفاؤلية طموحة للطبيعة البشرية، وعن إمكانية حل النزاعات والصراعات والحروب التي شهدها المجتمع الدولي في فترة ما قبل نهاية الحرب العالمية الأولى، الناتجة عن قوى الشر المهددة للسلام الدولي،[2] كما اعتبرت التصورات المثالية أن انسجام مصالح الدول هي المحدد الأساسي لمفهوم الأمن، وأنه يجب على الوحدات السياسية المكونة للنظام أن تتجمع في مؤسسة عالمية لتفادي أي إمكانية لحدوث تهديد لأي طرف وبالتالي هنا يتم تحقيق الأمن الذي يخرج من إطار الدائرة القومية إلى إطار الدائرة الدولية والعالمية [3].

الفرع الثاني:الخلفية التاريخية للنظرية الواقعية

ترجع الجذور التاريخية للواقعية الكلاسيكية إلى الفلسفة السياسية القديمة ،عندا كل من المفكر الهندي "كوتيلا"Koutilya" _312_226ق م و المفكر الإيطالي "نيكولا ميكيافيلي"Nicolla Machiavelli" و الفيلسوف الإنجليزي "توماس هوبز" Thomas Hobbes" 1588_1679 وهي فلسفة قائمة على اعتبار أن الصراع على القوة دافع غريزي كامن في الطبيعة الإنسانية ،فكل هؤلاء المفكرين يجمعون على أهمية متغير القوة لإدارة العلاقات الدولية .فالفكرة المركزية لدى المفكر الهندي "كوتيليا" تكمن في البحث عن الطرق و الوسائل الكفيلة لتقوية الدولة داخليا و خارجيا عن طريق مناطق نفوذها أو تدمير خصومها، أما "نيكولا ميكيافيلي" فقد وصف ب"المبشر الحقيقي للواقعية"،حيث جمع كل أفكاره السياسية بشأن النظرية الواقعية في كتاب" الأمير" The prince" والذي يرى فيه أن ضمان أمن الدولة وبقائها هو الهدف الرئيسي الذي يصبو الحاكم الوصول إليه، و أن السياسة هي صراع مصالح. في حين يرى"توماس هوبز" أن القوة هي عامل حاسم في السلوك الإنساني،فالإنسان يسعى دائما نحو امتلاك المزيد من القوة.[4] وانطلاقا من هذه الفلسفة السياسية تبلورت النظرية الواقعية الكلاسيكية ، و يعتبر "هانس مورغانتو" من أبرز روادها وقد ركزت هذه النظرية على مفاهيم أساسية تعتبر هي المحور الأساسي للواقعية الكلاسيكية،من هذه المفاهيم مفهوم القوة من خلال اعتبار أن السياسة الدولية هي صراع من أجل القوة،المصلحة الوطنية و التي ترتبط بالأهداف التي يصبو إليها صناع القرار و أخيرا "**مفهوم توازن**

---

[1] -جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية ،ترجمة مركز الخليج للأبحاث،الطبعة الأولى، (الإمارات العربية المتحدة:مركز الخليج للأبحاث، 2004م)،ص 414.

[2] - عبد الناصر جندلي،التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية،الطبعة الأولى، (الجزائر:دار الخلدونية للنشر والتوزيع،2007م)،ص ص136 138 163.

[3] - أسماء درغوم،"البعد البيئي في الأمن الإنساني – مقاربة معرفية– "رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية،جامعة منتوري قسنطينة،2008 م/2009م،ص27 .

[4] - عبد الناصر جندلي ،مرجع سابق،ص ص 136 163.

القوى" حيث يعرفه "هانس مورغانتو"بأنه توزيع متساوي إلى حد ما للقوى ،إضافة إلى هذا ظهرت نظريات أو اتجاهات فرعية عن النظرية الواقعية كالواقعية الهجومية و الدفاعية و الواقعية الجديدة،هذه الأخيرة ظهرت في السبعينات من القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية متزامنة مع وصول الرئيس الأمريكي"جيمي كارتر"إلى الحكم،و جاءت من أجل إعادة تنظيم الفكر الواقعي الكلاسيكي ، آخذين بعين الاعتبار الانتقادات التي وجهت للواقعية الكلاسيكية كاعتمادها على التاريخ كأساس و محور لأفكارها ، و على الرغم من تعدد داخل النظرية الواقعية ،إلا أنها تبقى تصب في فكرة واحدة هي القوة و المصلحة الوطنية[1] و سنحاول من خلال العنصر الموالي إبراز التصورات الواقعية للأمن .

الفرع الثالث:التصورات الواقعية للأمن:

تذهب التصورات الواقعية إلى العكس من ذلك ،حيث تعتبر أن السياسة الدولية هي عبارة عن علاقات بين الدول ذات المصالح المتضاربة، مما يدفع لاندلاع الحروب ولا يمكن للسلم أن يرتكز لأعلى القانون الدولي ولا على المنظمات الدولية وأن الكل الوحيد يكمن في توازن القوى في ظل مجتمع فوضوي، فالتهديد الذي يسعى المفهوم التقليدي لاحتوائه ذو طبيعة مادية وهو تهديد موضوعي يتم مواجهته بتطوير قدرات الدولة العسكرية لأن الأمن هو" أمن الدولة"و" بقاء الدولة"، ويعتمد هؤلاء الواقعيون على مرجعيات "هوبز" الذي يعتبر في حال الطبيعة أن كل وحدة سياسية تتطلع إلى البقاء. وعموما فتحديد مفهوم الأمن وفقا لهذا الطرح يعني حماية مصالح الدولة الوطنية من التهديدات الخارجية باستخدام القوة العسكرية وضمان استمرار تحقيق تلك المصالح، وذلك بزيادة الإمكانات العسكرية التي تجعل الدول تنظر بعين الرضا إلى ما تتوفر عليه من قوة واقتدار يجعلانها آمنة فيما يتعلق بعدم تهديد مصالحها[2]. وبالتالي نجد أن الأمن قد ارتبط بمفهومين أساسيين هما الركيزة الأساسية للنظرية الواقعية:

المصلحة الوطنية: أين يكون الأمن هو محور وأساس المصلحة الوطنية أو القومية، فحسب "هانس مورغانتو"Hans" Morgenthau"فإن الحفاظ على الوجود المادي للدولة هو الحد الأدنى من المصلحة الوطنية، وأنه أحد مظاهر الأمن، وبالتالي فإن الأمن يعد في حد ذاته مصلحة قومية.

زيادة حجم القوة: وهو ما قد ينجر عنه ارتباط الأمن القومي بمفهومه الدفاع على أساس أن الشكل السائد للقوة هو القوة العسكرية آنذاك.[3]

لقد كان المفهوم التقليدي للأمن يعنى فقط بالدولة وحماية حدودها الجغرافية، إذ كانت هي الفاعل الرئيسي وكمستوى تحليل في دراسة العلاقات الدولية[4]، فالنظرة التقليدية تقوم على أن الوظيفة الأساسية لأي نظام سياسي–الدولة– البقاء والاستمرار ،وبالتالي كان عليها أن تضمن أمنها وذلك لا يأتي إلا من خلال امتلاك القوة العسكرية.[5]

---

[1] -عبد الناصر جندلي، المرجع نفسه.

[2] - خالد معمري ،"التنظير في الدراسات الأمنية في فترة الحرب الباردة– دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد أحداث 11سبتمبر 2001م–" رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية،جامعة الحاج لخضر– باتنة –،2007م/2008م،ص 19.

[3] - إبراهيم العناني ،النظام الأمني الدولي، د ط ، (مصر: د د ن ،1997م)، ص 87.

[4] - علي الجرباوي وعاصم خليل،النزاعات المسلحة وأمن المرأة، الطبعة الأولى، (د ب ن : معهد إبراهيم أبو الغد للدراسات الدولية، 2008م)، ص 11.

[5] - يوسف ناصيف حتي، نظرية العلاقات الدولية، د ط، (لبنان: دار الكتاب العربي، 1985م)، ص 17.

إن المقاربة الواقعية التقليدية للأمن شكلت الإطار النظري والمرجعي للدراسات الإستراتيجية و السياسات الأمنية بعد الحرب العالمية الثانية وفترة الحرب الباردة، إلا أنه ومنذ نهاية السبعينات ظهرت متغيرات وفواعل جديدة في العلاقات الدولية كالعولمة الفواعل فوق القومية والنزاعات المتعددة الأشكال والانقسامات التي تعرضت لها الدول وظهرت الشبكات الإرهابية وتنامي دورها، هذا ما أدى إلى ظهور قراءة جديدة للواقع الدولي. كل هذه المتغيرات جعلت من المقاربة الكلاسيكية موضع شك حيث طرح التساؤل التالي:هل يمكن الاستمرار في تصور الأمن في إطار أنه مسألة تنحصر في الدفاع والإستراتيجية فقط؟ [1] يمكن تعقب الأبعاد المعاصرة لمفهوم الأمن، من خلال إدراك الدلالات الأساسية للدراسات الأمنية على ضوء التغيرات الجديدة التي شهدتها البيئة والتي مست مستويات عدة في السياسة العالمية، وهو ما سيتم التطرق إليه في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: توسيع وتعميق مفهوم الأمن

لقد شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة ظهور جملة من المفاهيم الأمنية الجديدة المغايرة للمفاهيم التقليدية للأمن التي ظلت حاكمة للعلاقات الدولية لفترة طويلة، وهو ما جاء انعكاسا لمجموعة من التحولات والتغيرات التي طرأت على البيئة الأمنية الدولية لفترة الحرب الباردة، هذه الأخيرة التي شهدت هي الأخرى جدلا أكاديميا حول طبيعة مفهوم الأمن، الأمر الذي دفع إلى محاولة توسيع وتعميق المفهوم العسكري للأمن، وقد ارتكز تعميق مفهوم الأمن على محاولة إضافة وحدات تحليل جديدة، بالإضافة إلى الدولة والتي تمثلت في الأفراد، الإقليم والنظام الدولي، أما بالنسبة للتوسيع فقد انصب على جعل مفهوم الأمن يتسع ليشمل قضايا أخرى كالقضايا البيئية وقضايا الاقتصاد والمجتمع، حيث طرحت مفاهيم الأمن البيئي، الأمن الاجتماعي، الأمن الاقتصادي. وفي هذا السياق، أنجزت مجموعة من الدراسات الأمنية بعيدة كل البعد عن ما يعرف بالدراسات الإستراتيجية التي انصب تركيزها على البعد العسكري، وذلك لمحاولة البحث في القضايا الجديدة التي تؤثر على أمن الأفراد والدول،كما أن هذه الدراسات الأمنية الجديدة حاولت إعادة تقييم افتراضات الواقعيين التي ركزت على الأمن القومي.

لقد أبطلت هذه التحولات البيئية الأمنية المقولة القائلة بأن مصادر تهديد أمن الدولة هي مصادر خارجية وذات صبغة عسكرية، حيث كشفت فترة ما بعد الحرب الباردة عن وجود تهديدات داخلية، إضافة إلى التهديدات الخارجية ونذكر منها انتشار الإرهاب وكذا انتشار الصراعات الداخلية، ويضاف إلى ذلك بروز أنماط التهديد غير العسكرية داخلية كانت أو عالمية ومنها نذكر التغيرات المناخية، غياب الأمن الاقتصادي، انتشار الأمراض والأوبئة.إن كل هذه التحديات خلقت متسعا للدراسات الأكاديمية لمناقشة تلك القضايا كبديل للتركيز على الدراسات الإستراتيجية.[2]

الفرع الأول: باري بوزان وتوسيع الأمن

لقد تولى عدد معتبر من الباحثين والدارسين مهمة إخراج الأمن من المفهوم الضيق الذي لازمه إلى أبعاد أخرى لم تكن مدرجة في السابق، ويعتبر "باري بوزان" Barry Buzan"رائدا في هذا الاتجاه حيث عمل على مراجعة مفهوم الأمن وكذلك منهج الترتيب لمختلف الأبعاد التي تمس حقل الدراسات الأمنية تحت إطار التوسيع، فحسب بوزان فإنه إلى جانب البعد العسكري يمكن إضافة

[1] - أمين خلفون ،مرجع سابق، ص 28.

[2] - خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي،الطبعة الأولى، (المملكة العربية السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2009 م)، ص ص 13 14.

البعد السياسي والبعد الاقتصادي والبعد البيئي والبعد المجتمعي [1]. فمدرسة كوبنهاجن أصبحت علامة مميزة للأشغال والأبحاث التي قادها كل من "باري بوزان "و"أول وايفر"Ole Waever"المرتبطة بمعهد أبحاث السلام لكوبنهاجن، وهذه المدرسة تبين إطارا نظريا للدراسات الأمنية عبر مجموعة محددة من النصوص التي اتبعتها خلال تسعينات القرن الماضي.[2]

الجدول رقم"1":توسيع وتعميق الدراسات الأمنية وفقا لمدرسة كوبنهاجن.

توسيع الدراسات الأمنية(القطاعات الأمنية)	
العسكري السياسي الاقتصادي الاجتماعي البيئي	
النظام الدولي	**تعميق الدراسات**
الدولة	**الأمنية(مستويات**
الفرد	**التحليل الأمني)**

المصدر: Barry Buzan ,"security, the state, the new world order, and beyond,on security", ed, ronnie D-1Lipschut z,op, p 10, http://geest.msh-paris.fr/IMG/pdf/Security_for_Buzan.mp3.pdf

إن ما ميز وأسس برنامج البحث لمدرسة كوبنهاجن هو المفهوم الفرعي للأمن ضمن القطاعات الخمس(العسكري، السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي) التي قدمها باري بوزان أثناء اقتراحه لفكرة التوسيع.

- **الأمن العسكري**: حظي هذا القطاع بالاهتمام منذ زمن بعيد، ذلك أن التهديدات العسكرية تطال جميع مكونات الدولة(فكرة الدولة، مؤسساتها وقاعدتها الفيزيائية).كما أن هذا القطاع يتعلق ببقاء الدولة وبمدى التفاعل بين القدرات العسكرية الهجومية والدفاعية للدول وإدراكها لنوايا بعضها اتجاه بعض.
- **الأمن السياسي**: يفهم في استقرار مؤسسات النظام السياسي ويستند على شرعية النظام وإيديولوجيته.[3]
- **الأمن الاقتصادي**: حسب بوزان فإن الأمن الاقتصادي يتمحور حول قدرة الدولة على بلوغ الموارد المختلفة، والإمكانيات المالية اللازمة والدخول المضمون والمنتظم لمصادر السوق المالية بصفة دائمة ومستمرة.[4]
- **الأمن المجتمعي**: ويفهم من خلال حفظ ودعم الاستقرار الثقافي كاللغة والهويات الموجودة في المجتمع، إلا أن محوره الأساسي يتمحور حول الهوية أو ما يمكن لمجموعة الإشارة إلى نفسها بضمير"نحن".[5]
- **الأمن البيئي**: يصنف ضمن المسائل الأكثر جدلا في السياسة العالمية المعاصرة، وينصرف هذا القطاع إلى حماية البيئة من الممارسات الإنسانية التي تنتج عنها ظواهر كتغير المناخ والاحتباس الحراري، التلوث، الجفاف، وغيرها من الظواهر التي تهدد رفاه

---

[1] - Joris peignot ,la securité humaine,(center de documentation de l'ecole miliar :CEDOC,septembre2006),p 5.

[2]- Barry Buzun and Lene Hansen,International Security volumeIII ,(London : sage library of international relations,2007),p p 1 12

[3] - اليامين بن سعدون،"الحوارات الأمنية في المتوسط العربي بعد نهاية الحرب الباردة دراسة حالة مجموعة 5+5"رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية،جامعة الحاج لخضر- باتنة -، 2011م/2012م، ص 26.

[4] - العقيد محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن والتنمية،الطبعة الأولى، (المملكة العربية السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011م)، ص 31.

[5] - عادل زقاع،"المعضلة الأمنية المجتمعية:خطاب الأمنية وصناعة السياسة العامة"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 5، (جوان)،2011م، ص 108.

وسلامة الإنسان. وإجمالا فالأدبيات التي اهتمت بالتنظير في حقل الشؤون الداخلية حاولت تقديم إجابات على أسئلة: أمن من؟ومن يؤمن من؟ وغيرها من الإشكاليات التي حاولت بعض المقاربات النظرية الأخرى في العلاقات الدولية التطرق لها.[1]والجدول التالي يوضح توسيع مفهوم الأمن

الجدول رقم"2": توسيع مفهوم الأمن

	الموضـــوع المرجعـــي(أمن من؟)	**القيم التي في خطر(أمن ماذا؟)**	**مصادر التهديد(من ماذا؟)**
الأمن الوطني (الأبعاد السياسية والعسكرية)	**الدولة**	**السيادة، الوحدة الترابية**	**الدول الأخرى، الإرهاب (فواعل غير دولاتية)**
الأمن الإنساني	**الأمة، المجموعات، الأفراد**	**الوحدة الوطنية، الهوية**	**الدولـة، المهـاجرين ذوي ثقافـات أخرى**
الأمن البيئي	**البيئة**	**الاستمرارية والبقاء**	**الجنس البشري**

المصدر: Joris peignot,la security humaine,(centre de documentation de l'ecole miliare :GEDOC,septembre,2006),p 6.

ومن خلال هذا الجدول نجد أنه بعد أن كانت الدولة توضع في قلب اهتمامات الدراسات الأمنية وذلك بالتركيز على مفاهيم كلاسيكية في العلاقات الدولية كحماية السيادة الوطنية وتأمين الحدود، فقد تغيرت هذه النظرة فيما بعد، وذلك من خلال توسيع الإطار ألمفاهيمي للأمن نحو أبعاد أخرى لم تكن مدرجة من قبل ضمن الأجندة الأمنية كالحديث عن المشكل البيئي واعتباره مسألة عالمية وأن عدم تحقيقه قد يضر بجميع البشر في العالم دون استثناء، وأيضا الأمن الإنساني الذي يمس بالدرجة الأولى جميع الأفراد مهما كانت انتماءاتهم وأجناسهم. أما الدراسات الأمنية النقدية فتعتبر من أكبر المدارس نقدا وتشكيكا في المقاربات الأمنية التقليدية ويوجد داخل هذا التيار اتجاهان مركزيان، فالأول الذي يشتهر بأعمال "كيث كروز"K.Krause" و"ميشال ويليام" من خلال النقد والتشكيك في المفاهيم الأرثوذكسية للأمن تلك المتعلقة باختزال الأمن في الأبعاد العسكرية فقط والحاجة الملحة للتوجه نحو إقحام البعد الفرداني في هذه الدراسات ومن نتائج هذه الدراسات ظهور ما يعرف بممارسة الأمن. أما الاتجاه الثاني فتقوده "مدرسة ويلز "welsh school" والفكرة الأساسية عند هذه المدرسة هي التركيز على تحرير الإنسان.[2]

الفرع الثاني: النظرية النقدية

[1] - سليم قسوم،"الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية:دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية" رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية ،جامعة الجزائر،2009م/2010م، ص 114.

[2] – ظريف شاكر،"البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات" رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية ،جامعة الحاج لخضر-باتنة-،2010/2008م، ص 16.

هي مواقف نقدية موجهة أكثر راديكالية لإعادة صياغة الموضوع المرجعي للأمن، الذي يترجم في التركيز على الإنسان في فلسفة الأمن الجديدة، فموضوع الأمن المرجعي لم يعد في الدولة كتجريد فلسفي وإنما في مرجعية موضوعية وهي "الإنسان". ويعترف للنظرية النقدية بأنها النظرية التي تدخل في إطار التحليل ما بعد الحداثي والتي تشير إلى الواقع الاجتماعي المركب، ويشير "كيث "كروز"Keith Cruz" إلى أن استعمال كلمة "نقدية" تعد كمضلة لجمع مختلف الأعمال المسجلة داخل المنظور العقلاني، والتي تشكل مراجعة عنيفة للجذور الفكرية للفكر التقليدي. صرح النقديون برغبتهم في إحداث القطيعة مع الرؤية الكلاسيكية للأمن، وإدراج أوسع لمواضيع أخرى كحقوق الإنسان، التنمية وحماية الإنسان.

أولا: إعادة تصور مفهوم الأمن في النظرية النقدية

1-الموضوع المرجعي للأمن :الفرد الإنساني

عملت النظرية النقدية على تغيير المرجعية لمفهوم الأمن من الدولة إلى الفرد بوضع هذا الأخير في قلب النقاش حول المفهوم، فالنظرية النقدية تحاول إقصاء الدولة من كونها الأسبقية في مرجعيات الأمن، مركزة على الاعتماد المتبادل وظاهرة عبر قومية لفواعل آخرين، لذا فهم يضعون مفهوم الأمن الإنساني بدلا من أمن الدولة.[1]

اختلف النقديون في تحديد وتعريف بدقة لما يجب أن يؤمن هل هو للبنى الاجتماعية، أم القوى الاجتماعية، أم الأفراد أم الإنسانية؟ فمن يجب أن يؤمن هو الفرد سواء كان شخصا أو مواطنا أو إنسانا لأن البنى تشكلت بواسطة إتحاد أفراد.

2-مصطلح التحرير في قلب الأمن الإنساني:

تسعى النظرية النقدية لأن تدرج القيم الأخلاقية والعدالة في العلاقات الدولية والتي يوجهها مصطلح "التحرير" حيث أن مقاربة الأمن الإنساني النابعة من النظرية النقدية تضع الفرد المرجعية الوحيدة للأمن الحقيقي معرفة لديهم في كلمة"تحرير" ويعود هذا المصطلح إلى" هوركايمر""Max Horkheimer" وهو يعني به:

" حالة اجتماعية دون استغلال ولا استعباد، أين يتواجد فيه رعية أوسع من الفرد، أي الإنسانية الواعية بنفسها أو بذاتها"[2]

وهنا الأمن يعني غياب التهديدات والتحرير من الإكراهات المادية والإنسانية التي تمنع الأفراد من القيام باختياراتهم.

المبحث الثاني:واقع الطاقة في العالم

[1]- فريدة ظريف،" الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية"رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر،2003م/2004م، ص ص 22 26.

[2] - المرجع نفسه، ص26.

إن الطاقة مادة حيوية وأساسية تعين الإنسان على تلبية احتياجاته في تطبيقات الحياة المتطورة التي يعيشها، لكن هناك بعض من مصادر الطاقة معروفة بنضوبها، لذا تنبها الإنسان في العصور الحديثة إلى إمكانية الاستفادة من مصادر أخرى تتصف بأنها طاقة متجددة ودائمة وهذا ما سنتعرف عليه في هذا المبحث، بالإضافة إلى تناول مفهوم الطاقة وأهميتها.

المطلب الأول:مفهوم الطاقة وأهميتها

إن أحد عناصر العمل الأساسية ترتكز على تواجد الطاقة، ولذا فإن توفر الطاقة يشكل محورا أساسيا لعملية استتباب واستمرار ازدهار الحضارة الإنسانية.أما عن الترجمة الحرفية لكلمة "Energy "أو "Energie "أو"Energia" باللغات الأوروبية الحديثة، وهي مشتقة من الكلمة اليونانية القديمة "Energos" أو "Energia" المركبة من مقطعين "En" وتعني _في أو داخل_ و"Ergos" وتعني _نشاط_، وبهذا فإن الكلمة تعني في داخله نشاط أو الشيء يحتوي على جهد أو شغل، أما موارد الطاقة فهي المصادر التي تمتلك نظاما قادرا على إنتاج الشغل[1]. وإذا تتبعنا أنماط استخدام الطاقة تاريخيا وجدنا أن لكل تطور حضاري إنساني اكتشاف جديد لنوع معين من أنواع الطاقة.

استعمل الإنسان في بادئ الأمر طاقته الذاتية الناتجة عن الطاقة الكيميائية الكامنة في غذائه، وكان من أعظم اختراعات الإنسان الأول اختراع طريقة لاستعمال النار من احتكاك قطعتين من الخشب، فعندها بدأ باستعمال الخشب كمصدر رئيسي للطاقة.[2]و توسع استعمال الطاقة نسبيا بعد اكتشاف النحاس والبرونز حيث أن عملية صهرهما تحتاج إلى طاقة عالية والتي كانوا يحصلون عليها من خلال حرق كميات كبيرة من الأخشاب، ومن ثم تطورت عمليات استخدام طاقة المياه في أعمال الري والطحن والحبوب.[3]أما عن الفحم الحجري فقد بدأ استخدامه في العصور الوسطى واختراع المحرك البخاري في القرن الثامن والتاسع عشر.أما النفط فقد بدأ باستعماله كأحد مصادر الطاقة عند اكتشافه في "فيلاديفيا"عام 1865م ثم في باكو1890م ثم في غروزني 1900م ولم يبدأ انتشار استخدام النفط كمصدر رئيسي للطاقة إلا خلال الربع الثاني من القرن العشرين، وذلك لتوفر كميات كبيرة منه وبأسعار زهيدة في الولايات المتحدة الأمريكية و الشرق الأوسط، وكذلك دخلت طاقة المياه كأحد مصادر الطاقة الرئيسية لتوليد الكهرباء خلال النصف الأول من القرن العشرين. و أما الطاقة النووية فقد بدأ باستعمالها في إنتاج الكهرباء منذ الخمسينات من هذا القرن ونتيجة لارتفاع أسعار النفط في السبعينات بدأت الدول الصناعية بتخصيص الأموال لأعمال البحث والتطوير بهدف استعمال طاقة الرياح والطاقة الشمسية والحيوية والجوفية.[4]

الفرع الأول :تعريف الطاقة حسب "ماكس بلانك":

[1] - عبد الرؤوف رهبان،"الأهمية النسبية النوعية لموارد الطاقة: دراسة في جغرافية الطاقة"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27،العدد الأول+الثاني،2011م، ص 367.

[2] -خالد بن منصور العقيل،رحلة في عالم البترول قضايا بترولية دولية، د ط، (د ب ن: د د ن، د س ن)، ص ص 10 11.

[3] - جمعة رجب طنطيش وزميله، دراسات في جغرافيا مصادر الطاقة، د ط ،(فالتيا مالطا: منشورات ELGA، 1990م)، ص ص 19 20.

[4] - أتوهاق،استخدام الطاقة الذرية، ترجمة عفاف صبري، د ط، (مصر: مطبعة مصر شركة مساهمة، 1952م)، ص 12.

"هي مقدرة نظام ما على إنتاج فاعلية أو نشاط خارجي" كما تعرف أيضا أنها مقدار فيزيائي يمكن انتقاله من مصدره بشكل عمل- حرارة- ضوء. ونظرا للاستهلاك المتزايد للطاقة ذلك لما لها من أهمية خاصة ومكانة تحسد عليها في العالم، لأنه لا يمكن الاستغناء عنها في عصرنا، بات من الضروري المحافظة عليه. وتعتبر نقطة التحول في تاريخ الصناعة البترولية قرار الحكومة البريطانية المبني على توجيه "ونستون تشرشل" Winston Churchill" قبل الحرب العالمية الأولى بالتحول عن استعمال الفحم إلى البترول كوقود في السفن الحربية البريطانية مما أدى إلى تحسين كفاءتها وحسم الحرب لصالح الحلفاء وبالتالي وضحت أهمية إمدادات البترول ودورها الأساسي في التنمية الاقتصادية والقدرة العسكرية.ونتيجة للتحولات الصناعية الخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وتحولها من الاعتماد الأساسي على الفحم الحجري إلى الاعتماد الأساسي على الموارد الهيدروكربونية (البترول والغاز)، توضح الأرقام أن 37% من استهلاك الطاقة العالمي عام 1950م كان معتمدا على البترول والغاز بينما أصبحت هذه النسبة 64.4% عام 2000م، أما الفحم فقد كان يشكل 61% من مجمل استهلاك الطاقة العالمي عام 1950م، وقد انكمشت حصته إلى 24.5% عام 2000م. وهكذا تبين للعالم الحاجة الأساسية للزيت الخام ومنتجاته المكررة لتشغيل الآلات لكفاءة عالية، فقد أصبح الطاقة المفضلة لدى الصناعيين والمستهلكين، وتعاظم الطلب عليه لارتباطه في دفع حركة التنمية الاقتصادية العالمية وتشغيل الآلات الحربية وبالتالي تبوأ النفط مع نهاية الحرب العالمية الأولى مركزا استراتيجيا حيويا في خطط الدول الصناعية على الصعيدين الاقتصادي والاستراتيجي.[1] لقد تم التطرق في هذا المطلب إلى مفهوم الطاقة الذي يمكن وصفه كالتالي: على أنه الجهد أو القدرة الكامنة في أي شيء أو مادة على أداء عمل ما، ثم وصف كيفية تطورها عبر العصور، أما الآن سنحاول رصد الأهمية التي تحظى بها الطاقة

الفرع الثاني: أهمية الطاقة

يعتبر موضوع الطاقة أحد المواضيع المهمة في مجال الاقتصاد والسياسة حيث لم يعد الاهتمام به يقتصر على الأكاديميين وذوي الاختصاص وصانعي القرارات السياسية والاقتصادية، بل تعدى ذلك ليصبح موضع اهتمام الجميع بغض النظر عن مواقعهم الوظيفية والاجتماعية، ذلك أننا كأفراد أصبحنا معنيين بمستقبل موارد الطاقة في بلداننا بشكل خاص والعالم بشكل عام[2]. وقد حظيت الطاقة بهذه المكانة الخاصة خلال عقد السبعينات عندما استخدمت الدول العربية النفط كسلاح سياسي واقتصادي اتجاه القوى الغربية المساندة لإسرائيل، وما خلفته من آثار وخيمة على اقتصادياتها ومختلف القطاعات الأخرى،[3] منذ ذلك الحين أصبحت الطاقة تندرج ضمن الأولويات والمسائل الدولية، وتشكل محورا أساسيا في سياسات القوى العظمى، في ظل حاجاتها المتزايدة للمصادر الرئيسية للطاقة- النفط- الغاز- الفحم- من جهة وتطوير مصادر بديلة للطاقة من جهة أخرى، لتحل محل المصادر التقليدية بشكل تدريجي نظرا لجملة من الأسباب نذكر منها:

-كون المصادر التقليدية للطاقة مهددة بالنضوب نتيجة لمحدودية احتياطها مقارنة بنسبة الاعتماد عليها، فوفقا للدراسة التي أعدها المجلس العالمي للطاقة تبين أن احتياطي الغاز المؤكد يكفي لستة عقود قادمة فقط، أما احتياطي النفط فلا يكفي إلا لما يقارب أربعة عقود.

---

[1] - خالد بن منصور العقيل، ، ص ص 10 11.

[2] - سعود يوسف عياش، تكنولوجيا الطاقة البديلة، د ط، (الكويت: عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،1981م)، ، ص 7.

[3] - ثائر محي الدين عزت،مصادر الطاقة المتجدد-حقائق الحاضر وخيارات المستقبل، قسم الاقتصاد جامعة بغداد،2010 م/2011م، ص 202، تم تصفح المقال يوم 2013/4/22 على الساعة 10:00، متوفر على الرابط التالي: www.isaj.net/isaj ?func=full text&ald=3328.

-التخلص من عبء الأزمات النفطية ومن ارتفاع أسعار النفط وطفراته الحادة بما فيها من تداعيات على كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية...الخ

-ازدياد الطلب العالمي على الطاقة نتيجة لزيادة المنشآت الصناعية ومركبات التنقل، ويتوقع الخبراء أن يتواصل هذا التزايد بمعدل 4%سنويا.[1]

- اهتمام بعض الدول خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بتأمين الإمدادات المستقبلية من مصادر الطاقة دون الاعتماد على مناطق إنتاج بعينها كالشرق الأوسط. وبذلك فإن تطوير مصادر بديلة للطاقة يدل على الأهمية الكبيرة التي تحظى بها الطاقة واستحالة الاستغناء عنها في حياتنا، فهي الدعامة الأساسية في أي مجال ويبرز هذا من خلال عدة مؤشرات:

1- تعتبر الطاقة المقوم الرئيسي لتحقيق التنمية الاقتصادية هذه الأخيرة تعد أحد الأهداف الرئيسية التي تسعى معظم الدول إليها، لتحقيق رفاه اقتصادي من خلال زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتطوير البنية التحتية، وتوظيف جميع عناصر الإنتاج المختلفة بالصورة المثلى.

2- تمثل الطاقة بمصادرها المختلفة الشريان الرئيسي للحياة الاقتصادية في عصرنا الحالي، حيث لا يمكن لأي نشاط اقتصادي أن يتم بمعزل عن وجودها،[2] فمعدلات استهلاك الطاقة ضرورية لنمو القطاعات الاقتصادية حيث وصل استهلاك هذا القطاع من الطاقة حوالي 35% من إجمالي الطاقة العالمية استخدمت طوال الفترة الممتدة من عام 2000م إلى 2006م، تستحوذ مصادر الطاقة الناضبة على الجزء الأكبر، حيث أن ثلث النفط المستهلك في العالم مكرس لأجل تشغيل الصناعة التي تمثل العنصر الرئيسي للاقتصاد الحديث[3] خاصة لدى الدول الصناعية الكبرى، وبعض الدول الآسيوية الناشئة كالصين والهند، إذ أن النمو الاقتصادي الذي تشهده هذه الدول، يزيد من درجة اعتمادها على النفط بوصفه مصدرا أساسيا للطاقة، حيث أن من المتوقع أن يزداد طلب الصين على مصادر الطاقة التقليدية خاصة النفط بحوالي 30% من مجمل الطلب الآسيوي لعام 2016م.[4]

3 - تساهم بعض مصادر الطاقة في استعمالات صناعية كالصناعة البتروكيمياوية هذه الأخيرة الناشئة عن كيمياء النفط، حيث تكمن أهمية الموارد البتروكيمياوية في أن صناعتها تؤلف 65% تقريبا من قيمة إنتاج جميع المواد الكيماوية الأساسية المستخدمة في الولايات المتحدة الأمريكية، أيضا صناعة الإسمنت والألمنيوم والكلس والحديد على نطاق واسع، إضافة إلى أهمية الطاقة في التزويد بالحرارة لذوبان المعادن والزجاج.

---

[1] - قصي عبد الكريم إبراهيم،أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية"النفط السوري نموذجا"،د ط ،(سوريا: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب وزارة الثقافة، 2010م)،ص261.

[2] - وثيقة نهج إستراتيجية الطاقة، صادرة عن مجموعة البنك الدولي ، أكتوبر2009م، ص 4.

[3] - مخلفي أمينة، "النفط والطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة"،مجلة الباحث، العدد09 ، 2011م ، ص 231.

[4] - خبراء بي أي استراتيجيا،" عصر النفط الرخيص انتهى ! توقعات واستنتاجات"،ص 3 ،تم تصفح المقال يوم 2013/4/14 على الساعة 6:15،متوفر على الرابط التالي: www.bi- Strategia .com

4 - تشكل الطاقة مصدر مهما في إنتاج الهيدروجين وعنصرا رئيسيا في تصنيع العديد من المواد العضوية الكيميائية مثل: الكحول الميتيلي والغاز المسال GPL كوقود للمحركات[1].وبذلك تعتبر الطاقة مدخلا ضروريا في جميع هياكل الاقتصاد، فهي تزود بالوقود الأساسي لتشغيل الصناعة وتحريك الآلات في المصانع المعامل، وعلى هذا فالطاقة بمصادرها المختلفة خاصة التقليدية حاسمة الأهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية واستمرار وازدهار هذا القطاع-الصناعة-.

5- تساهم الطاقة بمصادرها المختلفة في تطوير قطاع النقل، هذا الأخير الذي يعتبر من أهم القطاعات إلى جانب الصناعة التي تعتمد بدرجة كبيرة على الطاقة، حيث استهلك هذا القطاع منذ عام 2001م نحو 28% من إجمالي استهلاك الطاقة العالمية، ويشتغل قطاع النقل الجوي لوحده أكثر من 13% من الطاقة المستهلكة ذلك أن جميع وسائل النقل البرية والبحرية والجوية تستمد طاقتها المحركة من مصادر الطاقة، وتؤكد الدراسات أن الولايات المتحدة الأمريكية وحدها تستهلك نحو ثلث ما يستهلكه العالم في مجال النفط والمواصلات.[2]

6- تتجلى أهمية الطاقة أيضا من خلال المنافسة بين الدول الكبرى وشركاتها على المنابع الرئيسية للطاقة في مختلف أنحاء العالم، مستغلة بذلك ضعف الدول المنتجة وجهلها ومشجعة للصراعات الإقليمية بينها للحصول على موارد الطاقة بكميات كبيرة وتكاليف أقل.[3]

7- تلعب الطاقة دورا مهما في جميع العناصر الضرورية للحياة من تنمية بشرية من خلال توفير الراحة للأفراد من كهرباء وتدفئة.

8- إن أهمية الطاقة لا تقتصر في الظروف العادية فحسب، بل تتعدى ذلك إلى ظروف الحرب، لتغطي احتياجات الماكنة الحربية والمشاريع العسكرية، إذ يعتبر النفط خاصة أداة ووسيلة في كثير من الأحيان لتحقيق أهداف عسكرية وسياسية، فهو الذي يحرك القوة العسكرية، وقد كان له دورا حاسما أثناء الحرب العالمية الثانية لصالح الدول الغربية وذلك من خلال تدفق النفط بين فرنسا وبريطانيا وافتقار ألمانيا للإمدادات النفطية.

ومن خلال رصدنا لأهمية الطاقة في دول العالم نجد أن مصادر الطاقة الناضبة هي التي تساهم بالنصيب الأكبر، حيث بلغت نسبة مساهمتها حوالي 92% بينما مصادر الطاقة المتجددة لا تساهم إلا بحوالي6% منها 5.8% من الطاقة الكهربائية [4] وهذا حسب تقديرات عام 2009م، ويرجع سبب هذه المساهمة الضئيلة إلى عدة صعوبات نذكر منها:

---

[1] – مخلفي أمينة، المرجع السابق، ص 221.

[2] – حنان وطار وحميدة بورك،"أمن الطاقة في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11سبتمبر2001م"رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية،جامعة قالمة 45 ،2012/2011م، ص ص 14 15.

[3] – سعد حقي توفيق، "التنافس الدولي وضمان أمن النفط"، في مجلة العلوم السياسية، العدد 43، د ب، د س ن ، ص 1 .

[4] – قصي عبد الكريم إبراهيم، مرجع سابق، ص 251.

-انعدام الفاعلية هناك بعض البدائل الطاقوية، أثبتت التجارب عدم فاعليتها، كتلك التي أجريت على استخدام الكحول المستخرج من الذرة و القصب السكري كوقود محرك للسيارات.

- رغم الجهود الدولية المبذولة من أجل تطوير مصادر الطاقة البديلة، فإن النتائج لا تزال محدودة ولا تفي بالغرض المطلوب، وقد جاء في تصريح لرئيس شركة "**ابني**"* أمام مجلس النواب الإيطالي"أن سياسة المحافظة وتطوير الطاقة النووية والفحم واللجوء إلى الغاز والبحث عن المصادر المتجددة ، التي لجأت اليها البلدان الصناعية لا تزال في مهدها وتحتاج إلى سنوات طويلة قبل أن تعطي نتائج محسوسة" وبذلك فإن مصادر الطاقة البديلة تحتاج إلى مزيد من الوقت لتطويرها حتى يمكن الاعتماد عليها كطاقة أساسية.

- التكاليف المالية الباهظة التي تواجه استخدام الطاقات المتجددة، كما هو حاصل بالنسبة لاستغلال طاقة الرياح وطاقة أمواج البحار، وهناك دراسات تؤكد أن الولايات المتحدة الأمريكية، دفعت ما يقارب 102مليار دولار العام الماضي2010م في مجال البحوث المتعلقة بالطاقة المتجددة.

- انعدام الأمان: فبعض هذه البدائل غير آمن ومثال ذلك استخدام الطاقة النووية كمصدر للوقود في المجالات السلمية، وقد أثبتت كارثة "**تشيرنوبيل**" ** أن الطاقة النووية مازالت تشكل خطرا على الحياة البشرية رغم محاولات الدول في استخدامها لأغراض سلمية.[1] وعلى ضوء هذا تواجه مصادر الطاقة البديلة جملة من الصعوبات التي تقف حاجزا أمام إبراز دورها كمصدر ضروري يمكن الاعتماد عليه في المستقبل لتغطية مختلف متطلبات العالم من مصادر الطاقة، ومع ذلك تبقى تمثل أحد مصادر الطاقة التي تساهم ولو بنسبة قليلة في تقديم خدمات عدة في مختلف القطاعات الرئيسية، فعلى سبيل المثال تساهم الطاقة الهوائية في توليد الكهرباء بواسطة طواحين هوائية ومحطات توليد ويتم تزويد المحتاجة بها، ومع هذا فما يثبته الواقع الراهن هو الأهمية الكبيرة التي تكتسبها مصادر الطاقة التقليدية، يظهر ذلك بصورة جلية في الأزمات والتوترات الحاصلة في المناطق المنتجة للطاقة وهذا راجع إلى ميزات هذه المصادر كسهولة استخدامه، وتعدد أغراض استعماله إضافة إلى أنها تجمع بين الفاعلية وانخفاض الكلفة، هذا ما جعلها تمثل الخيار الرئيسي لإمدادات الطاقة على النطاق الإقليمي، مما أدى بالقوى العظمى على العمل لإبقاء إمدادات الطاقة بمأمن، ومن هذا المنطلق أصبح "أمن الطاقة" مكونا أساسيا للأمن القومي وشرط مسبق لضمان النمو الاقتصادي المستديم.[2] وسنحول من خلال المطلب التالي توضيح أهم مصادر الطاقة.

المطلب الثاني:مصادر الطاقة

الفرع الأول:النفط كمصدر أساسي للطاقة

***ابني**: هي واحدة من أكبر الشركات الإيطالية التي تعمل في مجال النفط والغاز والبتروكيمياويات ومجال صناعات خدمات حقول البترول، حيث تتمتع شركة" ايني"بحصة أكثر من 30% في مجال الطاقة، وتتواجد في أكثر من 70بلد، وقد أعلنت "ايني"عن أرباحها الصافية التي قدرت ب 6.32 مليار يورو بزيادة بلغت نسبتها 32% عن عام 2012م.

****تشرنوبيل**: هي كارثة نووية وقعت في مفاعل" تشرنوبيل"ب: أوكرانيا في 1986/04/26م، حيث تعدو أكبر كارثة نووية، وقعت نتيجة إجراء خبراء بالمحطة تجربة لاختبار انقطاع الكهرباء عليها، وأدى خطأ في التشغيل بعد إغلاق توربينات المياه المستخدمة في تبريد اليورانيوم إلى ارتفاع حرارة هذا الأخير-اليورانيوم- حيث وصلت إلى الاشتعال وقد تسبب هذا الانفجار في ضحايا بشرية ومادية كبيرة.

[1] – حافظ برجاس،الصراع الدولي على النفط العربي،الطبعة الأولى، (لبنان:بيسان للنشر والتوزيع والإعلام،2000م)، ص 24.

[2] – قصي عبد الكريم إبراهيم، مرجع سابق، ص 250.

النفط هو خليط من مركبات هيدروكربونية متنوعة مع نسب من المعادن أو الاسفلتينات[1]، فقد أجمع علماء الجيولوجيا حول نشأة النفط على أنه يوجد في باطن الأرض وأعماق البحار بشكل تجمعات من الموارد الهيدروكربونية الناتجة عن تفكك بقايا الحيوانات والنباتات تحت طبقات من طين، وبتأثير من حرارة الشمس عبر ملايين من السنوات[2]، كما يمكن قياسه حسب المقياس الذي وضعه معهد البترول الأمريكي"API" وحسب مؤتمر الطاقة العالمي يصنف النفط الخام الثقيل على أنه يكون أقل من 22% درجة API والنفط الخام المتوسط بين 22 و30درجة API والخفيف أكثر من 31درجة API [3].وقد كان أول اكتشاف للنفط على المستوى العالمي في رومانيا، حيث استخرج في مدينة" بلوسيتي" "Ploseti" في عام 1857م، وبعد عامين عثر "إدوين دريك" "DRIK-A" أمريكي الأصل على النفط و استخراجه وذلك أثناء عملية حفره وبحثه عن الملح، قرب مدينة" تيتوسفيل"Titusville" بولاية بنسلفانيا الأمريكية، ومنها انتقلت تكنولوجيا البحث عنه وإنتاجه واستعماله إلى مناطق أخرى، وبعد الحرب العامية الثانية اتسع استعماله في العالم بشكل تصاعدي في معدلات إنتاجه واستهلاكه ، بحيث أصبح يحتل مقدمة مصادر الطاقة من حيث الإنتاج والاستهلاك ومن بين أسباب انتشاره بشكل سريع خصائصه الفيزيائية التي يتمتع بها من حيث نقله وتخزينه وارتفاع كمية الطاقة المخزونة في وحدة الوزن منه وتعدد استعمالاته.[4]

الفرع الثاني:مصادر الطاقة البديلة للنفط غير المتجددة

- **الغاز الطبيعي**:

نعني بالغاز الطبيعي ذلك الخليط من الغازات القابلة للاحتراق، والتي تتغير نسبها ومكوناتها من حقل لآخر[5].إن الغاز الطبيعي يحتل المرتبة الثانية من الأهمية بعد النفط، وذلك من حيث أهميته الاستهلاكية والإنتاجية في مجالات عديدة كما أن هناك طريقتين لاستخراجه:

– **الطريقة الأولى**: يتم استخراجه مع النفط الخام حينما يستخرج من الآبار، ويدعى الغاز الطبيعي المصاحب للنفط.

– **الطريقة الثانية**: فيتم استخراجه منفردا من باطن الأرض ويدعى بالغاز الطبيعي الحر.[6]

أما عن استخداماته، فيتم استخدامه في مواقع حقول النفط في كثير من الصناعات كصناعة الاسمنت والألمنيوم وكذا تزويد الحرارة اللازمة لذوبان المعادن والزجاج ويستخدم كمصدر مهم في إنتاج الهيدروجين وذلك من قبل شركات توليد الطاقة الكهربائية، هذا بالنسبة للاستعمالات الصناعية.

---

[1]– اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "تحسين كفاءة الطاقة واستخدام الوقود الأحفوري الأنظف في قطاعات مختارة في بعض بلدان الإسكوا"، الجزء الثاني، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005م، ص 3.

[2]– نواف الرومي،مصادر الطاقة في الوطن العربي:الواقع والأفاق المستقبلية ، د ط، (تونس: الهيئة العربية للطاقة الذرية،1994م)، ص 11.

[3] – جون روبيرتس،"مقدمة على النفط"، الرقابة على النفط، دليل صحفي في مجال الطاقة والتنمية ،(نيويورك: معهد المجتمع المنفتح ، 2005م)، ص 31.

[4]– حافظ برجانس، مرجع سابق، ص 22.

[5] – أمينة مخلفي، مرجع سابق، ص 221.

[6] – نواف الرومي، مرجع سابق، ص 16.

- **الاستعمالات المنزلية:** يتم استخدامه كوقود للأفران وتسخين المياه أيضا تشغيل وحدات التدفئة والتبريد...الخ.

- **الاستعمالات الحديثة:** يستخدم في شكل غاز للنفط المسال GPL كوقود للمحركات وهو ما يجري في كل من الجزائر، هولندا، اليابان ودول أوروبا الشرقية.

- **الفحم الحجري:**

عد الفحم الحجري مصدرا رئيسيا من مصادر الطاقة لمدة طويلة قبل اكتشاف النفط و استخدامه كمادة للإنتاج في العا لم[1]، وهو يتكون داخل باطن الأرض على مدى ملايين السنين، وذلك بسبب تحلل مصادر نباتية بسبب العمليات البيولوجية في أماكن ذات الضغط الشديد والحرارة ومعزولة عن الهوا ء[2] ، وهو مادة قابلة للاشتعال والاحتراق، حيث يتولد عن هذه الخاصية طاقة على شكل حرارة تستخدم في استعمالات كثيرة منها تدفئة المنازل، أيضا يستخدم كوقود للمنشآت وغيرها. أما الاستخدام الأساسي لها (الحرارة) فهو إنتاج الكهرباء، ويستخدم كمصدر أولي للطاقة في المراحل التجارية وتوليد الطاقة ومادة خام في بعض الصناعات البتروكيميائية، ويحتل المرتبة الثالثة بعد النفط والغاز الطبيعي من الأهمية في الوقت الراهن حيث يساهم بحوالي 24% من الاستهلاك العالمي حسب إحصائيات 2009م[3].

ثالثا: مصادر الطاقة البديلة المتجددة أو الدائمة

- **الطاقة الشمسية:**

إن الطاقة الشمسية هي ناتج التفاعلات النووية" Thermonuclear" التي تحدث في الشمس، وتصل طاقتها الحرارية إلى الأرض على صورة طاقة إشعاعية مكونة من الأشعة فوق البنفسجية والأشعة المرئية والأشعة تحت الحمراء(الأشعة الحرارية) والمجموع الكلي للطاقة الشمسية الواصلة إلى الأرض كبير جدا، حيث أن 1% فقط من مساحة الأرض يكفي لتجميع طاقة شمسية تغطي احتياج العالم بأسره من الكهرباء[4]، ويعتبر جمع الطاقة الشمسية واستخدامها على شكل حرارة أمرا سهلا جدا.

لقد تم اكتشاف تأثير الكهرباء الضوئية، حيث يتولد التيار الكهربائي مباشرة من سقوط أشعة الشمس على حد بين مواد غير متشابهة معنية، إن تطور تقنية الكهرباء الضوئية يلقى تأييدا هاما من البحث الذي قام به الفضاء الأمريكي الذي استخدم الخلايا الشمسية كتشغيل الأقمار الصناعية.[5]

---

[1] – أمينة مخلفي ، مرجع سابق، ص 221 .

[2] – نواف الومي، مرجع سابق، ص 16.

[3] – نسرين عبد الحميد نبية، تطور أساليب الحروب وظهور أنواع جديدة تتناسب والتكنولوجيا الحديثة، الطبعة الأولى، (مصر: مكتبة الوفاء القانونية،2010م)، ص 15.

[4] – وهيب عيسى الناصر وحنان مبارك البوفلاسة، مصادر الطاقة النفطية أداة ضرورية لحماية المحيط الحيوي العربي، د ط ،(البحرين: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، د س ن)، ص 7.

[5] – ريتشارد هاينبرغ، انتهت الحفلة سراب النفط:الحروب النفط والحروب ومصير المجتمعات الصناعية، الطبعة الأولى، (د ب ن : مكتبة مدبولي،2005 م)، ص 221.

هناك تقنيتان أساسيتان لإنتاج الطاقة الشمسية، تسمى الأولى الطاقة الشمسية المركزة وتستخدم المرايا والعدسات لتركيز الطاقة الشمسية حيث تستخدم على نطاق تجارب لتدوير التربينات وإنتاج الكهرباء[1]. أما الطاقة الشمسية المولدة عبر الألواح الضوئية فتحول أشعة الشمس مباشرة إلى كهرباء عبر استخدام أشباه المواصلات.[2]

- **الطاقة المائية:**

يرجع الاعتماد على هذا المصدر إلى ما قبل اكتشاف الطاقة التجارية في القرن الثامن عشر، حيث استخدم الإنسان مياه الأنهار في تشغيل بعض النواعير التي كانت تستعمل لإدارة مطاحين الدقيق وآلات النسيج ونشر الأخشاب، أما الآن وبعد أن دخل الإنسان عصر الكهرباء بدأ استعمال المياه لتوليد الطاقة الكهربائية، حيث تقام لهذه الغاية محطات توليد الطاقة على مساقط الأنهار، وتبنى السدود الاصطناعية لتوفير كميات كبيرة من الماء تضمن تشغيل هذه المحطات بصورة دائمة.

- **الطاقة الهوائية:**

شكلت الطاقة الهوائية مصدرا مهما من المصادر التي استخدمها الإنسان عبر تاريخه في أغراض مختلفة كالزراعة والصناعة والنقل، غير أنه مع نهاية القرن التاسع عشر أخذ الإنسان في التفكير في استخدام الطاقة الهوائية لتوليد الكهرباء، وإذا كان الحديث يدور في يومنا هذا عن الطاقة فالإشارة غالبا ما تعني استعمال هذه الطاقة في توليد الكهرباء التي يمكن استخدامها بعد ذلك في العديد من الأغراض.[3]

- **طاقة الرياح:**

إن الرياح مصدر محدود للطاقة ولكنه متجدد على عكس الوقود الأحفوري ومن بين كل مصادر الطاقة القابلة للتجدد، كانت طرق الاستفادة من طاقة الرياح أسرعهم تطورا، كما تصل قدرة الرياح إلى 15غيغا(بليون) واط في الاستطاعة المركبة حول العالم من الاستطاعة المولدة كهربائيا والمقدرة ب 3000غيغا واط. واستنادا إلى إحصائيات" بريتش بيتروليوم" بلغ إجمالي الطاقات المركبة من طاقة الرياح في العالم عام 2008م حوالي 1221158ميغا واط مقارنة بعام 2007م الذي بلغ فيه إجمالي الطاقات المركبة من الرياح 94005فقط.[4]

- **الطاقة النووية:**

---

[1]- إزابيل فير نفيلز و كريشن فيستفال،"الطاقة الشمسية القادمة للصحراء:شروط عامة ومنظورات"، المعهد الألماني للسياسة الدولية والأمن، السلسلة "3"، 2010م، ص 17.

[2] – وزارة الطاقة شؤون الكهرباء،استخدام الطاقة المتجددة في دول الخليج،د ط، (الإمارات العربية المتحدة: د د ن.، د س ن)،ص 24 .

[3] – سعود يوسف عياش، مرجع سابق ،ص ص 38 39.

[4] – ريتشارد هاينبرغ، مرجع سابق، ص 216.

لقد استخدمت التقنية النووية الطاقة المنطلقة من الانشطار النووي لبعض العناصر الثقيلة في أربعينيات القرن الماضي في الأغراض العسكرية أثناء الحرب العالمية الثانية، والطاقة النووية الآن تولد الكهرباء في العالم بواسطة 439 مفاعل قوي في 31بلدا. وهناك حوالي 17 بلدا تعتمد على الطاقة النووية في توليد أكثر من ربع حاجتها من الكهرباء، ولعله من المفيد الإشارة إلى أن فرنسا تولد 78% من احتياجاتها من الطاقة الكهربائية بالطاقة النووية، كما يوجد حوالي 30 مفاعل قوي تحت الإنشاء وهناك خططا لإنشاء 35 مفاعلا آخر.وتزداد كفاءة هذه المفاعلات وأمانها يوما بعد يوم، وتعتبر إمدادات هذا المصدر غير محدودة للإمكانيات وغير ناضبة بالنسبة إلى حاجة المفاعلات، وهي تلقى اهتماما كبيرا في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الصناعية الكبرى، حيث تجري الأبحاث المستفيضة للاستفادة منها في القرون القادمة.[1]

- **الطاقة المتولدة عن الهيدروجين:**

يستخدم الهيدروجين السائل كوقود لجميع أنواع الطائرات، كما يمثل مصدرا للطاقة في تسيير بعض السيارات، بدلا عن البنزين. إن كمية الطاقة الحرارية التي يولدها الهيدروجين السائل، أكبر ب 2.75 مرة من الحرارة التي يولدها حجم مماثل لسائل من المشتقات النفطية، أما بالنسبة للهيدروجين الغازي، فيحتوي على ثلث المحتوى الحراري الغاز الطبيعي ولهذا فإن الهيدروجين السائل، يعتبر وقودا مناسبا للصواريخ والطائرات ذات السرعة العالية جدا، بالإضافة إلى محتواه الحراري فإن انخفاض كثافة الهيدروجين يجعل الطاقة الكامنة في خزان معين مليء بالهيدروجين السائل، أضعاف الطاقة في أي وقود آخر يستخدم في نفس الخزان. إن البحث عن مصادر جديدة للطاقة بهدف التعويض عن النفط والغاز لم يكن عملا طوعيا، وإنما مفروض بحكم النقص المتوقع في هذه المصادر الناتج عن الاستنزاف الشديد لتلك المكامن القابلة للنضوب، وقد شكل هذا التحول انتقالا من مصادر الطاقة منخفضة المستوى وقليلة المرونة في الاستعمال إلى مصادر طاقة ذات النوعية والمردود الاقتصادي الأفضل. إن التحول من النفط إلى تلك المصادر المتجددة أمرا ليس سهلا بل يحتاج إلى التغيير الجذري في نمط الحياة ككل. وعليه فإنه يمكن القول أن النفط يعتبر من أفضل منابع الطاقة في أيامنا هذه، وذلك رغم غلاء سعره، بالإضافة إلى أنه يمكن الاستغناء عنه وتعويضه بأي مصدر آخر في المستقبل، باعتباره متنوع الاستخدام يحوي على ميزات فريدة من نوعها تضم كل من الفعالية وزهد الثمن دون أي مخلفات على البيئة، ونجد أن هذه المواصفات الثلاث لم تجتمع إلا في النفط.[2]

الجدول رقم"3":الاستهلاك العالمي من الطاقة موزعا حسب نوع الوقود الوحدة (Btu Quads)

المنطقة ونوع الوقود	فعلي		توقعات		نمو سنوي%	
	1990	1999	2010	2015	2020	2020_1999
الدول الصناعية الغربية	183	210	247	262	278	1.3
النفط(الزيت)	79	88	103	110	116	1.3
الغاز الطبيعي	35	45	59	66	74	2.4

[1] – درويش محمد خميس فريح القبيسي وآخرون،طاقة المستقبل للعالم العربي مقارنة الطاقة الشمسية بالطاقة الذرية،د ط، (الإمارات العربية المتحدة:المركز الدولي لأنظمة المياه والطاقة،2010م)، ص 40.

[2] – أمينة مخلفي، مرجع سابق، ص ص 229 230.

0.6	43	42	41	37	37	**الفحم**
_0.1	16	18	20	20	16	**الطاقة النووية**
1.5	25	24	22	19	16	**طاقة مائية ومتجددة**
1.8	73	68	62	50	76	**إ.السوفياتي،شرق أوروبا**
3.2	21	19	16	11	21	**النفط(الزيت)**
2.3	37	33	29	23	29	**الغاز الطبيعي**
_1.3	9	10	11	11	21	**الفحم**
_	7	7	6	6	6	**نووية مائية ومتجددة**
3.7	260	221	184	122	87	**الدول النامية**
3.3	105	90	76	53	35	**النفط(الزيت)**
5.4	58	47	35	19	11	**الغاز الطبيعي**
3.3	71	62	53	36	32	**الفحم**
4.7	5	4	3	2	1	**الطاقة النووية**
3.0	21	19	16	12	8	**طاقة مائية ومتجددة**
2.3	612	552	493	382	346	**إجمالي العالم**
2.2	242	219	195	152	135	**النفط(الزيت)**
	39	39	39	39	39	**نصيب من إجمالي العالم%**
3.2	169	146	123	87	75	**الغاز الطبيعي**
	28	27	25	23	22	**نصيب من إجمالي العالم %**
1.8	122	113	105	85	90	**الفحم**
	20	20	21	22	26	**نصيب من إجمالي العالم %**
0.5	28	28	28	25	20	**الطاقة النووية**
	5	5	6	7	6	**نصيب من إجمالي العالم %**
2.1	51	46	42	33	27	**طاقة مائية و متجددة**
	8	8	9	9	8	**نصيب من إ.الع.**

المصدر:أمينة مخلفي،"النفط والطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة"، مجلة الباحث، العدد 09،2011 م، ص 233.

Amina-mekhelfi@yahoo.fr.

المبحث الثالث: إشكالية تعريف أمن الطاقة

ارتبط مفهوم الطاقة عبر التاريخ بالعديد من الموارد التي تعتمد عليها القوى الكبرى بصفة رئيسية في دعم نموها الاقتصادي، حيث انتقل من الفحم إلى النفط ثم الغاز لتبرز في الآونة الأخيرة طاقات من نوع آخر تتمثل في الطاقات المتجددة وقد انعكس هذا التطور في مفهوم الطاقة على مفهوم امن الطاقة العالمي[1]،هذا الأخير الذي تعددت الدراسات حوله سواء من قبل الأكاديميين أو باحثين مختصين من أجل إيجاد ووضع ضبط معرفي ومعنى ثابت له، وذلك لتسهيل دراسته وتحديد الأهداف التي يسعى إليها سواء من الجانب ألممارساتي للفواعل الدولية، أو من جانب الأطر والمقاربات النظرية التي تناولت مفهوم امن الطاقة من زوايا وجوانب مختلفة، لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث التركيز على تعريف أمن الطاقة وأهم المقاربات النظرية المفسرة له.

[1] - حنان وطار وحميدة بورك، مرجع سابق، ص 16.

المطلب الأول:تعريف أمن الطاقة

يعتبر أمن الطاقة من المفاهيم الغامضة التي تحمل العديد من المعاني و الدلالات نظرا لتداخل العديد من الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وحتى الإستراتيجية، في تحديد المعنى الكلي له، هذا ما أثر على تعريفه وذلك نظرا لما يحدده كل من المنتجين والمستهلكين من تهديدات، تهدد إمداداتهم الطاقوية لذلك سنتناول في هذا المطلب بدايات الاهتمام بأمن الطاقة العالمي ثم نتطرق إلى مختلف التهديدات التي تهدده من وجهة نظر كل من المستهلكين و المنتجين.

الفرع الأول: بدايات الاهتمام بأمن الطاقة العالمي

تعتبر "أزمة النفط" التي حدثت في السبعينات من البدايات الأولى التي جعلت القوى العظمى يهتمون بموضوع أمن الطاقة، وذلك نظرا للتغيرات التي عرفتها الساحة الدولية في مجال الطاقة، وما أحدثته من تطورات هيكلية في صناعة الطاقة العالمية من حيث عائدات الدول المنتجة أو من حيث أسعاره، وقد تجلت هذه التغيرات في استخدام النفط العربي و لأول مرة كسلاح فعال لخدمة القضية العربية عبر حظر تصديره إلى جميع الدول المساندة لإسرائيل، وقد تميز هذا القرار بصلابة تنفيذه و إستراتيجيته الفعالة، هذا ما أحدث ارتباكا في العلاقات الدولية، حيث أصبحت موارد الطاقة محور الصراع بين الحكومات العربية والحكومات الغربية.[1] وتعود بوادر هذه الأزمة إلى جملة من الأسباب الاقتصادية والسياسية، فالأسباب الاقتصادية كانت تدور في مجملها حول زيادة حدة الطلب على الموارد الطاقوية خاصة النفط، بسبب دخول الولايات المتحدة الأمريكية كمستورد رئيسي ومنافسا للشركات الأوروبية و اليابانية على شراء النفط الخام، هذا ما أثر على ارتفاع الأسعار، إضافة إلى اختلال هيكل الأسعار وقاعدة تقسيم الأرباح، حيث كانت الشركات الغربية تسيطر على الأسواق النفطية و تسعى للمحافظة على ذلك من خلال احتكار تحديد الأسعار، دون رد الاعتبار للمنتجين و المستهلكين وإهمالها لقوى السوق_**العرض و الطلب**_ وبهذا وجدت الدول المنتجة تناقضا في قاعدة تقسيم الأرباح 50 % للدول صاحبة الأرض و 50% للدول أو الشركات المستثمرة صاحبة الامتياز.[2]أما السبب السياسي فيتمثل في حرب أكتوبر عام 1973 بين العرب و إسرائيل والتي تزامنت مع المفاوضات الجارية بين "**الأوبك "OPEC**" والشركات النفطية من أجل تعديل اتفاقية "**طهران وطرابلس**"* لكن هذه المفاوضات تعثرت، الأمر الذي دفع بالدول المصدرة للنفط إلى إصدار قرارها التاريخي، الذي يقتضي تخفيض الإنتاج العربي من النفط بنسبة شهرية لا تقل عن 5% إلى أن يتم خروج القوات الإسرائيلية من الأقاليم التي احتلت عام 1967م و يستعيد الشعب الفلسطيني حقوقه.[3] هذا ما أدى إلى ظهور انعكاسات سلبية على مختلف الدول المستهلكة، خاصة الدول الصناعية الكبرى_**الولايات المتحدة الأمريكية**_ حيث أثر ارتفاع أسعار النفط ومشتقاته على اقتصادها، مما سبب صدمة كبيرة لمعظم الخبراء

---

[1] - محمد ختاوي، النفط وتأثيره في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، (لبنان: دار النفاس للنشر، 2010م) ، ص ص 350 351.

[2] - عبد الكريم شكاكطة،" النفط غي العلاقات الدولية دراسة حالة - منطقة الأوبك- وأثرها في الاقتصاد والسياسات الطاقوية العالمية "رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر،2007م/2008م، ص ص 62 63.

***اتفاقية طهران وطرابلس**:الأولى التي عقدت في 14 فيفري 1971م تنص هذه الاتفاقية على الصادرات النفطية من الخليج، حيث أبرمت الاتفاقية بعد مفاوضات طويلة بين وزراء النفط في دول الخليج برئاسة شاه، ووفد يمثل ثلاث عشر شركة عاملة في المنطقة، ومن أهم من نص عليه إجراء زيادة عامة في الأسعار المعلنة للبترول.أما الثانية 2أفريل 1971م وقد خصت بالصادرات النفطية من البحر الأبيض المتوسط وقد قامت ليبيا بتفويض من الدول المعنية الأخرى كالجزائر والعراق بمفاوضة الشركات النفطية أهم ما نصت عليه زيادة 52 سنت في الأسعار المعلنة للبترول للبرميل الواحد.

[3] - عبد الكريم شكاكطة، مرجع سابق، ص 62.

الأمريكيين،حيث تم تسريح حوالي "200 **ألف عامل**" خلال فترة الحظر[1]، ما جعل الدول الغربية تطلق عليها "**أزمة الطاقة**" ومن هنا ظهرت أهمية أمن الطاقة في سياسات القوى العظمى التي بادرت بالبحث عن حلول مستقبلية تجعلها تتجاوز انقطاع الإمدادات الرئيسية للطاقة، حيث أنشأت "**الوكالة الدولية للطاقة**" عام 1974م التي تهدف إلى تأمين احتياطي نفطي لكل دولة عضو يكفيها لمدة لا تقل عن "90 **يوما**"[2] ومن هنا أخذ أمن الطاقة أهمية ومكانة، ازدادت مع مرور الوقت، خاصة أثناء الثورة الإيرانية التي أطاحت ب " **الشاه** " في عام 1979م والتي أدت هي الأخرى إلى ارتفاع كبير في أسعار النفط، أما في الوقت الراهن فقد اكتسب أمن الطاقة بعدا أعمقا خاصة مع اندلاع ما يسمى بالحرب على الإرهاب وقيام التنظيمات المختلفة بالدعوة إلى قطع النفط عن الغرب و تهديدات الإمدادات النفطية[3] وبذلك أصبح أمن الطاقة واحدا من الإستراتيجيات الوطنية التي تناقش على أعلى المستويات، ويعطى له أهمية قصوى من قبل الحكومات، ويمول بملايين الدولارات للقيام بالأبحاث والدراسات ووضع وتنفيد الخطط الداعمة له، إضافة إلى وضع وصياغة الدول لرؤى جديدة لضمان إمداداتهم الطاقوية بما يتماشى ومتغيرات الساحة الدولية، خاصة في ظل تنامي وتزايد التهديدات الأمنية التي تهدد أمن الطاقة العالمي سواء بالنسبة للدول المستهلكة أو الدول المنتجة، وفيما يلي سنتطرق إلى أهم هذه التهديدات:

الفرع الثاني:تهديدات أمن الطاقة العالمي

تسعى الدول المنتجة للطاقة والدول المستهلكة لها على تأمين إمداداتها الطاقوية وحمايتها من مختلف التهديدات الأمنية التي تواجهها، لذلك نجد هذه التهديدات تتباين بين الدول المستهلكة للطاقة والدول المنتجة لها، وفيما يلي سنتناول أهم هذه التهديدات.

أولا : تهديدات أمن الطاقة من منظور الأطراف المستهلكة

يمكننا فهم أمن الطاقة بالنسبة للدول المستهلكة في فترة ما قبل السبعينات من القرن الماضي، من خلال أنه يهدف بالدرجة الأولى إلى توفير إمدادات كافية وآمنة ورخيصة من موارد الطاقة، بما يضمن استمرار النشاط والنمو الاقتصادي بشكل مستقر، حيث كان النفط يساهم بحوالي 50% من إجمالي استهلاك الطاقة العالمي في تلك الفترة، ولم تكن هناك مشاكل جدية لأمن الطاقة بالنسبة للدول الصناعية الكبرى المستهلك الرئيسي لموارد الطاقة [4]،إلا أن الظروف الحالية تختلف عما كانت عليه سابقا، حيث أصبحت الأطراف المستهلكة تواجه العديد من التهديدات و المخاطر التي تؤثر سلبا على إمداداتها الطاقوية، وسوف نتطرق إلى أهم هذه التهديدات التي تتوزع بين تهديدات اقتصادية و سياسية و أخرى متعلقة بالتغيرات المناخية من خلال العناصر التالية.

---

[1] - جون ستيل جوردن، إمبراطورية الثروة التاريخ الملحمي للقوة الاقتصادية الأمريكية، ترجمة محمد مجد الدين باكير، د ط، (الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،2008 م)، ص343 .

[2] - عبد الكريم شكاكطة، مرجع سابق، ص ص 65 66 .

[3] - علي حسين باكير، دبلوماسية الصين النفطية "الأبعاد والانعكاسات"، الطبعة الأولى، (لبنان: دار المنهل اللبناني للدراسات،2010 م)، ص 158.

[4] - ثائر محي الدين عزت، مرجع سابق، ص 202 .

- **التهديدات الاقتصادية:**

تتمثل في الطلب المتزايد على النفط مقابل تقليص في العرض والاحتياطات، ويظهر ذلك من خلال تزايد الطلب على النفط من قبل الدول المستهلكة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي، إضافة إلى ظهور قوى صناعية آسيوية كالصين و الهند، وما تحتاجه من إمدادات نفطية لدفع نموها الاقتصادي، وبذلك فإن احتياطات النفط تسير في اتجاه الانخفاض، أي في طريقها إلى النضوب والتقلص، مما سيؤدي إلى جعل مسألة ارتفاع أسعار الطاقة على رأس السياسات الدولية للدول المستهلكة، في ظل احتكار منظمة "**الأوبك** " للسياسات البترولية للدول المكونة لها كاحتكار إقليمي.[1]

- **التهديدات السياسية:**

تتمثل التهديدات السياسية أساسا في الاضطرابات و الأزمات التي تشهدها البلدان المنتجة لمصادر الطاقة، وأفضل مثال على ذلك ما يحدث في الوطن العربي من توترات سياسية تستهدف استبدال الحكم القائم، حيث تحدث "**بول أي سايمونز**" PAUL E SIMONS*" بهذا الشأن بقوله:

"إن ما أثبتته الأوضاع السياسية المضطربة الحالية التي تمر بها المنطقة العربية الترابط الجوهري بين أوضاع المنطقة سياسيا، وأمن الطاقة للدول الصناعية، فأوضاع تونس، مصر، اليمن، البحرين و سوريا مؤخرا ساهمت في ارتفاع معدلات أسعار النفط الخام من 80 دولار إلى 120 دولار في بداية 2011، و المتوقع أن تكون لهذه التطورات آثار مباشرة على سياسات الطاقة عالميا"[2] وبذلك فقد شكلت التوترات والاضطرابات الأخيرة الحاصلة في المنطقة العربية تهديدا لأمن الطاقة العالمي، كذلك يرى "ألان غرينسبان**"Alan Greenspan" أن معظم الطلب الإضافي في النفط مستقبلا لن يمكن توفيره إلا من مناطق غير مستقرة سياسيا.

إضافة إلى الأزمات السياسية، تشكل الهجمات الإرهابية خطرا كبيرا لأمن الطاقة خاصة بعد أحداث 11سبتمبر 2001م وما تستهدفه هذه الجماعات من تدمير وتفجير لمقرات الطاقة[3]، حيث أصبحت معظم الدول المنتجة لموارد الطاقة خاصة النفط محل خطر العمليات الإرهابية، حيث أن المملكة العربية السعودية التي تعتبر من أكبر الدول المنتجة للنفط أصبحت وبشكل معلن عام 2003م هدفا واضحا للحركات الإرهابية، من هنا يأتي التهديد المستمر والمباشر للمصادر الطاقوية من طرف هذه الجماعات.[4]

- **التهديدات المناخية:**

---

[1] - حنان وطار وحميدة بورك، مرجع سابق، ص 17.

***بول إي سايمونز**: نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الاقتصادية والتجارية.

[2] - ثائر محي الدين عزت، مرجع سابق، ص ص203 204 .

****آلان غرينسبان**: رئيس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي السابق حيث تولى هذه الأهمية منذ عام 1987م إلى غاية عام 2006م.

[3]- Sharon Burk and christine partherrmore ,Astrategy for American power ,energy,climate and national security),center for New American security working paper,June,2008 ,p 70.

[4] - فليب سيبيل لويز، جيوبوليتيك البترول، ترجمة صلاح ينوف، د ط، (فرنسا:أرماندوكولين للنشر،2002م)، ص 60 .

تشتمل التهديدات المناخية خاصة في الكوارث الطبيعية وما تحمله من خطر على الإمدادات الطاقوية، حيث تتسبب في انقطاعها مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار موارد الطاقة ومن أبرز الأمثلة في هذا الصدد "إعصار كاترينا"في سبتمبر 2005م بجنوب الولايات المتحدة الأمريكية، هذا الإعصار أدى إلى انعكاسات سلبية على عدد من الدول الكبرى وتتجلى هذه التأثيرات فيما يلي:

- رفع أسعار النفط إلى 67 دولار للبرميل، هذا راجع إلى ما تمثله "كاترينا"من وزن طاقوي، حيث تعتبر أحد المناطق الرئيسية للإنتاج وتكرير النفط في الولايات المتحدة الأمريكية.

-لجوء أصحاب رؤوس الأموال إلى المضاربة في السوق النفطية خاصة أمريكا وأوروبا.

- رفع منظمة "الأوبك"OPEC" حصتها الإنتاجية ب02 مليون برميل في اليوم وسجل البرميل زيادة ب 04دولار عما كان عليه في السابق.[1] وعلى هذا فإن التأثيرات المناخية لها انعكاسات سلبية على أمن الطاقة على مستوى عالمي شأنها شأن التهديدات السابقة، لذلك فإن معظم الدول المستهلكة تبادر بوضع إستراتيجيات تمكنها من تأمين إمداداتها الطاقوية حتى وإن استدعى ذلك استخدام القوة العسكرية، إلى جانب هذا فإن الدول المنتجة هي الأخرى لها مجموعة من التهديدات سنتحدث عنها في الآتي.

ثانيا : تهديدات أمن الطاقة من منظور الأطراف المنتجة:

تركز الأطراف المنتجة لمصادر الطاقة على أهمية استمرار وجود الطلب على منتجاتها، حيث تمثل صادراتها الطاقوية المدخل الأساسي لها، إلا أن أغلب ما تعانيه هذه الدول من مشاكل داخلية، جعل مواردها الطاقوية محل تهديد[2] وتبرز هذه التهديدات بصفة عامة في:

-أن خطر الصراع الداخلي على الموارد يزداد بفعل ازدياد الهوة الفاصلة بين الأغنياء والفقراء في أغلب الدول المنتجة، حيث نجد أقلية تعيش في غنى فاحش لهم القدرة على تدبير الضروريات والكماليات الأساسية للحياة، بينما الأغلبية يعيشون في فقر، لا يستطيعون تلبية حاجاتهم الضرورية في الحياة، وبذلك يجدون أنفسهم ممنوعين بشكل متزايد من الوصول إلى السلع الحيوية مثل _**الغذاء، المأوى**_،وبالتالي يصبحون أكثر ميلا لأن يلتفتوا إلى الأصوليين والمتطرفين الذين يعدون بإزالة معاناتهم من خلال الثورة أو الانقسام الإثني داخل الدولة.[3]

- إضافة إلى هذا يلعب "الكارتل" النفطي أو ما يسمى بالشركات النفطية الاحتكارية _الشقيقات السبع_ المملوكة أساسا لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا،دورا كبيرا في التأثير على مصادر الطاقة للبلدان المنتجة من خلال الحد من فعالية الأطراف المنتجة والضغط عليها، والسيطرة الكاملة على عمليات التنقيب والإنتاج والتوزيع والتسويق، وقد كانت هناك ردود أفعال قوية في مطلع الخمسينات ضد هذه الشركات من قبل شعوب الدول المنتجة، بعد إدراكها للخسارة التي لحقت باقتصادياتها، من جراء استنزاف ثرواتها الوطنية بسبب نظام الامتياز، الذي هو امتداد للنظام الاستعماري التقليدي، وبهذا أصبحت الشركات النفطية الوجه الآخر

[1] - عبد الكريم شكاكظة، مرجع سابق، ص 84.

[2] - انيال برجين، تأمين الطاقة، مجلة السياسة الدولية، العدد 146، (أفريل)،2002م، ص 32.

[3] – مايكل كلير، الحروب على الموارد:الجغرافيا الجديدة للنزاعات،ترجمة عدنان حسن، د ط، (د ب ن.، دار الفكر العربي، د س ن)، ص 30.

المنفذ لسياسات القوى الغربية التي تخدم مصالحها الاقتصادية.[1] وانطلاقا من اختلاف التهديدات بين الدول المنتجة والمستهلكة للموارد الطاقوية يتضح لنا أن إشكالية تعريف أمن الطاقة نابعة من هذا المنطلق لذلك نجد جملة من التعريفات لهذا المفهوم_ أمن الطاقة_ سنحاول إيضاحها في العنصر التالي:

ثالثا : تعريف أمن الطاقة العالمي:

لقد تعددت التعريفات حول أمن الطاقة بين الدول والمنظمات الدولية والآن سوف نرصد مجموعة من التعريفات:

لقد عرف "مركز الأمن الأمريكي الجديد أمن الطاقة على أنه:

"أمن الإمدادات التي تقوي النمو الاقتصادي على المدى البعيد والقصير، هذا ما يؤدي إلى اتخاذ إجراءات متعددة الجوانب لضمان أمن الطاقة"[2]، وبذلك فهذا التعريف يركز على حماية الإمدادات الطاقوية للدول في الحاضر والمستقبل، وهذا أيضا ما ركز عليه"البنك الدولي" من خلال تعريف أمن الطاقة على أنه يعني: "ضمان البلدان لموارد الطاقة بتكلفة معقولة من أجل تيسير النمو الاقتصادي وتحسين مباشر لنوعية الحياة، عن طريق توسيع الفرص للحصول على الطاقة بكافة مصادرها التقليدية والمتجددة". أما الدول المنتجة فقد عرفت أمن الطاقة العالمي على أنه "القدرة على تأمين الموارد الطبيعية للطاقة في الأسواق لأجل طويل، لأنها تمثل الركيزة الأساسية للاقتصاد " في حين عرفت الدول المستهلكة أمن الطاقة على أنه استمرارية التزويد بالطاقة التي تعتبر العنصر الرئيسي الذي يحرك اقتصادياتها".[3] من خلا هذه التعريفات نلاحظ بأن كل طرف يعرف "أمن الطاقة" بما يتماشى ومصالحه وما تقتضيه متطلبات كل منها_الدول المنتجة والمستهلكة_ لتأمين الإمدادات الطاقوية، ونظرا لهذا الاختلاف في تعريف أمن الطاقة يمكن وضع تعريف إجرائي له يجمع بين التعريفات السابقة من خلال أنه:"استمرارية عملية تدفق مصادر الطاقة الضرورية بأسعار معقولة، وفي متناول الجميع وتأمينها من كافة الأخطار والتهديدات سواء تهديدات تعلقت بالدول المستهلكة أو الدول المنتجة".بعد رصدنا لمفهوم أمن الطاقة من وجهة نظر الفواعل الدولية وفهمنا لها سنحاول الحديث الآن عن مختلف التصورات النظرية التي تناولت "أمن الطاقة" من خلال تركيزنا على المقاربة" الواقعية والليبرالية".

المطلب الثاني: المقاربات النظرية المفسرة لأمن الطاقة

تعتبر القوة الاقتصادية المتمثلة خاصة في الموارد الطاقوية من أهم التغيرات التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة على الساحة الدولية، حيث أصبحت هدفا تسعى إليه جميع الدول، باعتبارها المحدد الرئيسي لقوتها الراهنة والمستقبلية، وأداة من الأدوات التي تملكها الدولة في ممارسة اللعبة السياسية، وبهذا أصبحت الدول تعتمد على قدرتها الاقتصادية أكثر من قدرتها العسكرية في الفضاء الدولي حيث أصبح بإمكان الدول أن تمارس ضغوطات اقتصادية مختلفة أكثر فاعلية من التدخلات العسكرية، من هذا المنطلق ونظرا لتغير

[1] - محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية ، د ط، (الكويت:المجلس الوطني الثقافي والفنون والآداب،1982م)، ص 18.

[2]- Sharon Buek and christine parthermore ,Remodeling the U .S.A. governomment for energy security :Initial findings from the big energy map ,center for New American security working paper ,december,2008.p 7.

[3]- The world bank group,energy security Issues,washington,moscou,dc,december 2005,p p 4 5, siteresources.worldbank.org/INTRUSSIANFEDERATION/Resources/Energy_Security_eng.pdf .

معادلة الاهتمامات الدولية التي كانت تركز على المسائل السياسية والعسكرية بدرجة أولى [1]حاولت المقاربات النظرية خاصة "الواقعية"و"الليبرالية" أن تتكيف مع الأوضاع الجديدة التي تلت فترة ما بعد الحرب الباردة.

الفرع الأول : التصور الواقعي لأمن الطاقة:

تتدرج النظرية الواقعية ضمن نظريات المنظار الواقعي الذي هيمن على حقل العلاقات الدولية خاصة أثناء الحرب الباردة، ومن بين أهم النظريات السائدة الرائدة على الساحة الدولية، والأكثر تحمسا للدفاع عن فكرة اعتبار الأمن من صميم اهتمامات وصلاحيات دولة دون سواها، هذا ما جعلها تبني موقفا يرتكز على مجموعة من الافتراضات نذكر منها:

- ✓ تركز على مفهوم الأمن الوطني والتهديدات العسكرية الخارجية.[2]
- ✓ فوضوية النظام الدولي وغياب سلطة عليا تقوم بوضع القوانين التي تحكم العلاقات بين الدول.
- ✓ الدول تتميز بخاصية الأنانية ، وهي تسعى للحفاظ على بقاءها.
- ✓ التركيز على فكرة المصلحة القومية والقوة السياسية، هذه الأخيرة التي تعنى بمدى التأثير النسبي الذي تمارسه الدول في علاقاتها المتبادلة.[3]

من هنا ترى النظرية الواقعية أن الوحدات الدولية في صراع مستمر من أجل زيادة قوتهم واستغلالها بما يضمن تحقيق مصالحهم وبغض النظر عن التأثيرات التي تتركها في مصالح الوحدات الأخرى. ومع بداية القرن الحادي والعشرون شهد النظام العالمي تحولات في ميزان القوى الدولي من خلال ظهور قوى دولية جديدة تتنافس على المكانة الدولية، ومن أهم محاور تلك المنافسة السيطرة على مصادر الطاقة، وتأمين إمداداتها في ظل تزايد حاجة الدول إليها، لذلك أصبح "أمن الطاقة"، يمثل أحد محددات السياسة الخارجية للدولة هذه الأخيرة تسعى إلى تحقيقه بكافة الطرق، من هذا المنطلق يرى الواقعيون أن الصراع المستقبلي بين القوى المهيمنة على قمة النظام الدولي. والقوى الصاعدة سيكون محوره الطاقة ومصادرها وإمداداتها ابتداء من منطقة الخليج مرورا بآسيا الوسطى وصولا إلى القارة الإفريقية، وذلك لامتلاكهم أكبر قدر من موارد الطاقة [4]وعلى هذا فالواقعيون يميلون إلى النظر لموارد الطاقة على أنها تشكل إحدى سياسات القوى العالمية التي يمكن استغلالها واستخدامها كأداة مشروعة في السياسة الدولية، فالدولة إذا ما شعرت بأن هناك تهديد لمواردها الطاقوية وإمداداتها يمكن أن تستخدم القوة العسكرية لحماية مصالحها وتأمينها من الأخطار والتهديدات المختلفة، هذه الأخيرة تجملها النظرية الواقعية في:

-تهديدات الحركات المتطرفة، حيث أصبحت خاصة بعد أحداث 11سبتمبر 2001م تشكل خطرا على العالم كله، وتمثل تحديا خطيرا يهدد وجود الدولة وبنيتها الأساسية المكونة لها، من خلال استهدافها لتدمير أنابيب نقل النفط ومصادر الطاقة الأخرى عبر الدول.[5]

---

[1] -خالد معمري، مرجع سابق، ص 54.

[2] - سليم قسوم، مرجع سابق، ص 51.

[3] - خالد معمري، مرجع سابق، ص 55.

[4] - عبد الله فلاح العضايلة،" التنافس الدولي في آسيا الوسطى"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط،2011 م، ص ص 07 12.

[5]- Gul luft ,ame korine,Energy security challenges for21st century,(U.S.A.,greewood publlishing groupe,2009),p 340.

- الأنظمة المارقة: والتي يقصد بها الدول التي تخالف انتظام الأعراف والأنظمة الدولية كأفغانستان وإيران والعراق، حيث تعتبر في كثير من الأحيان مدعمة للإرهاب وتستهدف الحصول على الموارد الطاقوية لتطوير الأسلحة البيولوجية والنووي، وبذلك فهي تشكل خطرا على إمدادات الطاقة ونقلها وتوزيعها [1] وتعتبر الدول المارقة في مجملها دول تمتلك مصادر الطاقة وتتحكم فيها، هذا ما يشكل تهديدا لمصالح الدول الأخرى. أما فكرة الاعتماد المتبادل في مجال الطاقة بين الفواعل الدولية، فالواقعيون يؤكدون على عدم فاعلية هذه الفكرة ويبررون موقفهم هذا بالرجوع إلى التاريخ وأحداثه من خلال العلاقات التي كانت تربط الدول الأوروبية في مجال الاقتصاد والتجارة، فرغم تلك العلاقات إلا أن ذلك لم يمنع من حدوث الحربين العالميتين الأولى والثانية، فارتفاع مستوى التبادل التجاري بين الدول الأوروبية عامي 1913م/1914م لم يمنع قادة ألمانيا من إعلان الحرب العالمية الثانية، إضافة إلى ذلك فحاجة اليابان الدائمة إلى الأسواق الخارجية من أجل تلبية متطلباتها الأساسية خاصة النفط لم تمنعها من اعتماد سياسة خارجية هجومية من خلال هذه الأمثلة يتضح للواقعيين عدم فاعلية فكرة الاعتماد المتبادل بين الدول. وبذلك فأمن الطاقة حسب الواقعيون وبالرغم من أهميته يبقى يندرج ضمن النظرية الواقعية التي تهتم بالدولة، وبالتالي فإن اقتضت مصلحة الدولة استخدام القوة العسكرية من أجل الحصول على موارد الطاقة، تستخدم القوة العسكرية في ذلك.

الفرع الثاني : التصور الليبرالي لأمن الطاقة:

تصنف النظرية الليبرالية هي الأخرى ضمن مقاربات المنظار العقلاني التي اهتمت بدراسة الأحداث الدولية أثناء الحرب الباردة خاصة، وعلى خلاف النظرية الواقعية ترى النظرية الليبرالية أن المسائل الاقتصادية والبيئية والمجتمعية عبارة عن قطاعات جديدة أصبحت تميز الاهتمامات الأمنية للدول، في ظل تنامي مسارات الاعتماد المتبادل[2] لذلك فقد جاء اهتمام النظرية الليبرالية بالجانب الاقتصادي عامة ومصادر الطاقة الحيوية خاصة ضمن اتجاهاتها المختلفة خاصة" الليبرالية المؤسساتية " و"نظرية الاعتماد المتبادل"وسنتطرق فيما يلي إلى هذين النظريتين لمعرفة أهم تصوراتهم وأفكارهم لأمن الطاقة.

أولا : الليبرالية المؤسساتية وأمن الطاقة:

يقدم أنصار الطرح الليبرالي المؤسساتي نظرة أكثر تفاؤل بخصوص أمن الطاقة، من خلال دور المنظمات والمؤسسات في إرساء التعاون بين الوحدات الدولية، حيث تعرف هذه المنظمات على أنها هياكل مؤسسية رسمية تتجاوز الحدود القومية، ويتم إنشاؤها بموجب اتفاق متعدد الأطراف بين الدول، وتمثل هذه المنظمات إحدى أدوات الضبط والتكيف لحالات التوتر والاضطراب الذي يعتري النظام الدولي، إضافة إلى تعزيز وترسيخ السياسات والأنشطة التعاونية في مختلف الميادين خاصة الميدان الاقتصادي[3] هذا ما يعكس المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه أمن الطاقة حسب الليبرالية المؤسساتية المتمثل في قوة الثقة الكبيرة بين اللاعبين في السوق

[1] - مارتن غريفيش وتيري اوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى ،(دبي:مركز الخليج للأبحاث، 2008م)، ص ص 219 220.

[2] - سليم قسوم، مرجع سابق، ص 51.

[3] - أنور محمد فرج، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية:دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، د ط، (د.ب.ن.:مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية،2008 م)، ص 285.

الدولية من جهة، وأهمية الاعتماد المتبادل كآلية لضمان أمن الطاقة من جهة أخرى[1] وعلى هذا تتجلى أهمية المؤسسات في تعزيز أمن الطاقة في:

- تهدف المؤسسات إلى تحقيق السلام وتنظيم الحياة الدولية من خلال وضع قيود وضوابط ملزمة لتعزيز الشفافية والتخفيف من حدة الفوضى الدولية، وقد انعكس هذا على المستوى الدولي، حيث أنشأ القانون الدولي في مجال الطاقة لتسهيل التجارة عبر الحدود، وبذلك فالمؤسسات تجعل الالتزامات أكثر موثوقية، فالدول المنضمة إلى منظمة ما تعمل على احترام قوانينها مثلا _**منظمة التجارة الدولية**_ هذا ما يساعد على تحقيق الأمن الاقتصادي ومن ثمة الأمن الطاقوي، وعلى هذا فالمؤسسات لها دور كبير في تغيير خيارات الدول هذا ما يؤدي إلى تغيير سلوكم في النظام الدولي، فهي بذلك متغيرات مستقلة لها القدرة على دفع الدول بعيدا عن الحروب والصراعات والحسابات الضيقة المصلحية، ذلك بسبب القيود التي تضعها.

- توفير المعلومات حيث تعتمد أسواق الطاقة بدرجة كبيرة على توفر المعلومات هذه الأخيرة تقوم بها المؤسسات الدولية فمثلا الوكالة الدولية للطاقة تعمل على جمع معلومات حول المجال العسكري للطاقة النووية، إن كانت سلمية أم غير سلمية فالبرنامج النووي الإيراني يعتبر برنامج معادي لأنه لا تتوفر حوله المعلومات الكافية، فهذه المعلومات هي التي توضح الصورة حول المشاريع الطاقوية ومدى استقرار إمدادات الطاقة أم لا، فبناء عن المعلومة تبني الدول سياسات معينة لحماية مصالحها الطاقوية، وتتخذ الإجراءات المناسبة كإنشاء مخزونات الطوارئ من النفط وإعادة النظر في سياسات كفاءة الطاقة[2] حيث يرى "جون بيليس"Jon Bellis" في هذا الصدد أن الليبراليون الجدد يؤكدون على دور المؤسسات في تحقيق التعاون،لأن بوسعها توفير المعلومة وخفض تكاليف العمليات وجعل الالتزامات أكثر موثوقية، وإقامة نقاط تركيز من أجل التنسيق[3] وبذلك فالمؤسسات تلعب دورا كبيرا في توفير المعلومات لمختلف الفواعل الدولية، وتجعلها قادرة على صياغة سياسات نفطية تتماشى مع مصالح الدول الأخرى.

ثانيا: الاعتماد المتبادل:

تحظى فكرة الاعتماد المتبادل بأهمية كبيرة في مجال التخفيف من حدة الصراع بين الدول خاصة على موارد الطاقة، التي أصبحت تشكل محور اهتمام لجميع الوحدات الدولية، فحدوث التوترات والأزمات والصراعات بين الدول يرجع حسب أنصار هذا الطرح إلى ضعف وانعدام الروابط الاقتصادية، فغياب هذه المصالح والمكاسب الاقتصادية بين الدول يؤدي إلى وجود خلافات بينها وبذلك تدعو نظرية الاعتماد المتبادل إلى الاعتماد على اقتصاد متبادل بين الدول، وهذا لتمتين الروابط الاقتصادية وتحقيق الأمن الاقتصادي ومنه أمن الطاقة، وبذلك تصبح الدول أقل نزوعا للصراع وأكثر ميلا إلى التعاون وهذا بحكم المصالح المشتركة بينهم، وبذلك فالاعتماد المتبادل يعطي للدولة وظيفة تجارية تعوضها على الطابع السياسي _العسكري ذلك أن قوة السوق تتجاوز قوة الدولة، والمصالح الاقتصادية تجعل من الحرب وسيلة غير نفعية.[4] وعلى ضوء هذا ساهمت كل من النظرية الواقعية و النظرية الليبرالية في تقديم رؤية حول أمن الطاقة، إلا أن هذه الرؤية تباينت من حيث دراسة كل منها، فبينما تناولت النظرية الواقعية أمن الطاقة على أنه مسألة ضرورية لتحقيق الأمن القومي، إلا أنه يبقى يندرج ضمن اهتمامات الدولة بصفة رئيسية، في حين ساهمت النظرية الليبرالية في

---

[1]- Edrei Bely ,Energy security in international Theories, (higher school of economic),p 37.

[2]- Gul luft,anne korine,op.cit.,p 251.

[3] - سليم قسوم، مرجع سابق، ص 49.

[4] - فاطمة الزهراء حشاني،"النزاعات الدولية فترة ما بعد الحرب الباردة على ضوء الاتجاهات النظرية الجديدة"رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر،2007م/2008م، ص ص 56 57 .

إيجاد ووضع طرق وآليات من أجل تعزيز أمن الطاقة من خلال دور المؤسسات و الاعتماد المتبادل. وخلاصة لما تقدم يمكن القول أن أمن الطاقة مفهوم متعدد الأبعاد والاتجاهات ذلك لما أثاره من نقاش بين الأكاديميين والمختصين وحتى الدول المنتجة للطاقة والمستهلكة لها، حيث ركز البعض على ضرورة إمدادات كافية من الطاقة في حين ذهب البعض الآخر للتركيز على عنصر السعر، وبالرغم من هذا الاختلاف يبقى أمن الطاقة يشكل نقطة الارتكاز التي تسعى أي دولة لتحقيقها، ويبدو ذلك واضحا من خلال جهودها الرامية لتطوير مصادر بديلة للطاقة من جهة، والحفاظ على إمداداتها النفطية من جهة أخرى، هذه الأخيرة لا تزال تمثل العنصر الرئيسي والأساسي لتحقيق "أمن الطاقة"، وبما أن دراستنا تتعلق بأمن الطاقة و الانتفاضات العربية سنحاول من خلال الفصل الثاني إبراز العلاقة بين أمن الطاقة وما يحدث في الدول العربية من اضطرابات وفوضى.

الفصل الثاني

تشكل المنطقة العربية المجال الحيوي، الذي يلقى اهتماما واسعا من قبل جميع الدول في العالم سواء كانت هذه الدول من الإقليم نفسه، من خلال المنافسة بين القوى الفاعلة من أجل لعب دور الحامي الشرطي للمنطقة، أو من طرف قوى خارجية تستهدف السيطرة والهيمنة على الدول العربية، هذا ما انعكس على الجانب الأمني للمنطقة من كافة جوانبه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية...من خلال ظهور موجة من الانتفاضات الشعبية، وانتشارها في عدد من الدول العربية كتونس ومصر، ليبيا، سوريا اليمن والبحرين، وما خلفته من تداعيات على الصعيد الإقليمي والدولي، لذلك سنحاول من خلال هذا الفصل الوقوف عند أهمية المنطقة العربية، من خلال تحديد مجالها الجغرافي مع التطرق إلى إمكانياتها الطبيعية والاقتصادية ، وأثر ذلك على التحولات الحاصلة فيها، من خلال التطرق إلى دراسة واقع الانتفاضات العربية،أما في الأخير سنتحدث عن أهم التداعيات الدولية والإقليمية لهذه الانتفاضات.

المبحث الأول:الصراع الدولي على النفط في المنطقة العربية

تسعى الدول الكبرى للبحث عن مناطق حيوية وغنية، لإحكام السيطرة عليها، نظرا لحاجتها المتزايدة للموارد النفطية، حيث تعتبر المنطقة العربية أحد أهم المناطق التي تسعى القوى الكبرى للوصول إليها خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك يرجع إلى عدة أسباب ومعطيات سنتناولها من خلال هذا المبحث، حيث سنتطرق إلى الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية التي تزخر بها المنطقة العربية، بعدها نتحدث عن مصالح القوى الكبرى في المنطقة، أما في الأخير نتناول أهم الإستراتيجيات والسياسات الطاقوية للقوى الغربية اتجاه المنطقة العربية.

المطلب الأول:مكانة وأهمية المنطقة العربية

تعتبر المنطقة العربية أحد المناطق المهمة في العالم، نتيجة للأهمية الإستراتيجية والجغرافية والاقتصادية التي تتمتع بها، هذا ما جعلها تشكل نقطة ارتكاز للاستهداف الخارجي، وزيادة حدة التنازع عليها خاصة في ظل تزايد الحاجة العالمية إلى الموارد الطاقوية كعنصر رئيسي في الاقتصاد العالمي، لذلك سنحاول من خلال هذا المطلب تبيان الأهمية الإستراتيجية التي تملكها المنطقة العربية، سواء كانت أهمية طبيعية أو أهمية اقتصادية، مع إبراز أهميتها في العالم.

الفرع الأول:الأهمية الطبيعية للمنطقة العربية

قبل الحديث عن الأهمية الطبيعية التي تحظى بها المنطقة العربية لابد أولا من تحديد موقعها الجغرافي، حيث تقع المنطقة العربية بين دائرتي عرض 02جنوب خط الاستواء و37.4 شمالا وبين خطي طول 15 غربا و60شرقا، في حين تبلغ مساحتها الإجمالية حوالي 13.943.488كم^2، تمتد من ساحل المحيط الأطلسي غربا إلى الخليج العربي شرقا، ومن حوض البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى حدود الصحراء الكبرى وسواحل بحر العرب جنوبا، ،كما تشتمل المنطقة العربية على حوالي 22 دولة عضوا في جامعة الدول العربية والجدول الآتي يوضح هذه الدول مع رصد مساحة كل دولة:

جدول رقم"04":يوضح الدول العربية ومساحتها، مليون كلم^2

الدولة	الأردن	الإمارات العربية المتحدة	جيبوتي	السعودية	شمال السودان	جنوب السودان	سوريا	الصومال
المساحة مليون/كلم^2	89.210	83.600	_	2.149.690	600.000		185.180	_

البحرين	العراق	عمان	فلسطين	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا
690	_	212457	_	11000	17818	10400	1.709.540

مصر	اليمن	تونس	المغرب	الجزائر	موريتانيا
1.001.449	527970	163610	446550	2.381.742	1032455

المصدر: يحي أحمد الكعكي، الشرق الأوسط وصراع العولمة، الطبعة الأولى،(لبنان: دار النهضة العربية،2002م)، ص 131.

لقد حظيت المنطقة العربية باهتمام كبير من قبل الباحثين والمفكرين في الجغرافيا السياسية خاصة الجغرافي البريطاني"هالفورد ماكيندر" "Halford Mackinder" حيث أشار إلى أهمية نقطة الارتكاز الجغرافي في محاضرته في الجمعية الجغرافية الملكية البريطانية

في جانفي 1904م، وطرح نظريته المشهورة التي أثرت في الفكر الإستراتيجي في أوروبا وأمريكا خلال القرن العشرين وحتى الآن من خلال الآتي:

"من يسيطر على شرق أوروبا يسيطر على قلب اليابس، ومن يسيطر على قلب اليابس يسيطر على جزيرة العالم، ومن يسيطر على جزيرة على جزيرة العالم يسيطر على العالم"، ومن الناحية التاريخية فإن نقطة الارتكاز الجغرافي العربي هي" مصر" لذلك كان يتردد في الدوائر الأمريكية لا حرب دون مصر، انطلاقا من هذا التوضيح حول امتدادات المنطقة العربية سنتناول الآن الأهمية الطبيعية للمنطقة من خلال الآتي:

- تتمتع الأراضي العربية بميزة إستراتيجية قوية لا يمكن التقليل من شأنها وهي سمة الامتداد والاتصال الأرضي، إضافة لعدم وجود عوائق طبيعية ضخمة يمكن أن تفصل بين نطاقات الأراضي العربية المختلفة، وهذا يعني سهولة الاتصال بين الأراضي العربية.[1]

- الموقع الإستراتيجي الهام الذي تملكه المنطقة العربية يظهر ذلك من خلال توسطها قارات العالم الثلاث آسيا، أوروبا وإفريقيا، حيث تغطي المساحة الجغرافية الممتدة من المحيط الأطلسي غربا إلى المرتفعات التركية_الإيرانية شرقا ومن المتوسط وأوروبا شمالا إلى المحيط الهندي جنوبا، وبذلك يمثل الوطن العربي نقطة تماس إستراتيجي وساحة تنافس دولي خطير، حيث أنها تتوسط منطقتين تعتبران الأكثر تمركزا من حيث السكان في العالم، إذ يجتمع فيها أكثر من ثلثي الجنس البشري، وهما آسيا وأوروبا الغربية، هذا ما يتيح لها الاستفادة من خبرات شعوبها من خلال التواصل معها.

- تتحكم الأراضي العربية في ثلاث بحار للملاحة العالمية، تمثل الشريان الرئيسي للتجارة العالمية وممر رئيسي لمختلف السلع والمنتجات الدولية.[2] وهذا راجع إلى انخفاض تكاليف النقل عبر السفن مقارنة بالطائرات، هذا ما يعزز الأهمية الجغرافية للمنطقة العربية. والخريطة التالية تبين الامتداد الجغرافي للوطن العربي.

خريطة رقم"01": تبين الامتداد الجغرافي للوطن العربي

[1] - مها جابس الفايز، "إسرائيل ودورها في بلقنة الوطن العربي_السودان نموذجا 2000م_2011م" رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط،2011 م، ص ص25 26 .

[2] - محمد مراد، السياسة الأمريكية اتجاه الوطن العربي"بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي"، الطبعة الأولى، (لبنان:دار المنهل اللبناني للطبع والنشر والتوزيع ،2009م)، ص 143.

المصدر: خريطة العالم العربي، متوفرة على الرابط التالي: forum.nooor.com/image cach/90309.image cache.jpg

- يشرف الوطن العربي على مضايق مهمة من الناحية الإستراتيجية، وقد عرف الفقيه"فراند سوتات"frand sotat"المضيق بأنه:

" ممر طبيعي بين أرضين يكون عرضهما لا يتجاوز 12 ميلا بحريا ويربط جزأين من البحار العالمية، أو بحرا عاليا أو بحر إقليمي لدولة، و يستخدم في الملاحة البحرية".

ومن أهم المضايق والممرات المائية التي يشرف عليها الوطن العربي:

1-**قناة السويس:** هي عبارة عن قناة تربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر عبر خليج السويس وتعتبر أهم ممر مائي في العالم تعتمد عليه التجارة بين جنوب شرقي آسيا ودول الخليج العربي مع دول الحوض المتوسط وإلى حد ما الأمريكيتين، وبذلك فالقناة سهلت عمليات النقل البحري بين الشرق والغرب وقلصت المسافة بينهما وبالتالي اختصرت الوقت وخفضت التكاليف وتعتبر القناة الشريان الرئيسي الذي يتدفق فيه النفط من موانئ الخليج العربي إلى أوروبا الغربية، كما عملت هذه القناة على تشجيع الإمكانات الاقتصادية واستغلالها في جنوب آسيا.

2-**مضيق تيران:** يمتد بين جزيرة يتران وساحل شبه جزيرة سيناء المصرية، وهو مضيق صالح للملاحة لعمق مياهه واتساعه، حيث يبلغ عرضه ثلاث أميال وهو يستخدم من قبل مصر، الأردن والسعودية، وقد برزت أهمية هذا المضيق مع ظهور الصراع العربي الإسرائيلي حيث يربط هذا المضيق بين البحر الأحمر وخليج العقبة، ويقع عند نقطة التقاء قناة السويس والبحر الأحمر، وهذا ما يكسبه أهمية إستراتيجية.[1]

3- **باب المندب:** يتواجد هذا الأخير في اليمن حيث يشكل نقطة إستراتيجية هامة توصف بأنها مفتاح الكتلة الإستراتيجية العربية التي تشمل الخليج العربي والبحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط وهو العنصر الرئيسي للملاحة في البحر الأحمر وحلقة وصل بين إفريقيا، آسيا

[1] -مها جابس الفايز، مرجع سابق، ص 29.

و أوروبا ، وهو عبارة عن أنبوب يتدفق منه بترول الخليج العربي، إذ يعبره حوالي 60% من احتياطات أوروبا الغربية وبذلك فهو يمثل شبكة معقدة من المصالح والأطماع والمتناقضات الدولية.[1]

4- **مضيق هرمز:** يربط بين منطقة الخليج العربي وخليج عمان، حيث يشكل مدخل الخليج العربي الذي يوجد فيه أكبر حقول بترولية، هذا ما أكسبه أهمية بالغة على مستويين الاقتصادي والعسكري، فأهمية المضيق لا تكمن في النفط فقط، وإنما في تجارة العالم مع المنطقة أيضا، فسلامة الملاحة البحرية وأمنها في المحيط الهندي قد ارتبط بالأزمنة القديمة والوسطى والحاضرة بأمن وسلامة الملاحة في المضيق وعلى هذا الأساس يعتبر"مضيق هرمز" المنفذ البحري الوحيد لمعظم دول الخليج إلى العالم الخارجي والتي عن طريقه تتم عملية التصدير والاستيراد.

5- **مضيق جبل طارق:** يتواجد في الحدود المغربية، وهو عبارة عن ممر بحري يصل بين مسطحين مائيين ويربط المغرب العربي بدول أوروبا الغربية من خلال البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي ويفصل بين جنوب إسبانيا وشمال غرب إفريقيا، حيث يعتبر هذا المضيق من الطرق البحرية والإستراتيجية في التجارة بين الشرق الأوسط وأوروبا.[2]

6-**خليج العقبة:** يفصل بين شبه جزيرة سيناء في الغرب وشبه الجزيرة العربية في الشرق وينحصر المضيق بين درجتي 34^0_35^0 طولا، وبين درجتي 27^0_30^0 غربا، ويطل الخليج على كل من المملكة العربية السعودية شرقا وجمهورية مصر جنوبا والمملكة الأردنية شمالا وفلسطين في الجزء الشمالي لخليج العقبة. ويعتبر هو الآخر أحد الممرات البحرية المهمة في العالم.[3]اضافة إلى هذا التوضيح حول أهم المضايق البحرية في المنطقة العربية توضح الخريطة التالية هذه المضايق

خريطة رقم"02": توضح أهم الممرات المائية في المنطقة العربية

[1] - أحمد سعيد، أهم الممرات المائية العربية، د ط، (د ب ن: منشورات إتحاد الكتاب العرب،1999م)، ص ص14 18.

[2] - عزالدين سنيقرة، "من يستطيع اغلاق هرمز"، مجلة العرب الدولية، العدد 1569،(2012م)، ص 25.

[3] - مها جابس الفاير، مرجع سابق ، ص 32.

المصدر :شبكة الإسراء والمعراج، خريطة الوطن العربي، تم تصفح الموقع يوم 2013/04/23م،على الساعة10:00،ص1 متوفر على الرابط التالي: www.israj.net/arabic/…/4209-map-of-arab-homeland

انطلاقا من أهمية الموقع والمنافذ البحرية التي تحظى بها المنطقة العربية سوف نعطي الآن لمحة وجيزة حول واقع السكان في الدول العربية، ذلك لما تشكله الثروة البشرية من أهمية في تقدم الدول، وسنحاول عرض واقع السكان في الدول العربية من خلال النقاط التالية: يتسم الوطن العربي بتنوع ديموغرافي واجتماعي عبر مختلف دوله، حيث نجد أن معظمها لها تاريخ، ثقافة ولغة مشتركة، وهي منطقة تشهد ديناميكية وعدم استقرار والسبب في ذلك يعود إلى التنوع بين المجموعات العرقية والدينية، هذا ما أدى إلى خلق بيئة مضطربة يسهل تفتيتها واستغلالها.

جدول رقم "05": يمثل التكوين العرقي في بعض المنطقة العربية

الدولة	عرب	أكراد	إيرانيون	أرمن	آسيويون	أتراك	بلوخستان	يهود	فئات أخرى
البحرين	%73	-	%8	-	%13	-	-	-	%6
مصر	%98	-	-	-	-	-	-	-	%2
العراق	%79	%16	-	-	-	%2	-	-	% 3
الأردن	%98	-	-	%1	-	-	-	-	%1
سوريا	%90	%4	-	%2	-	%1	-	-	%3
اليمن	%88	-	-	-	-	-	-	%1	%11
قطر	%40	-	%10	-	%36	-	-	-	%1.4
السعودية	%85.5	-	-	-	%10	-	-	-	%5

المصدر:مها حابس الفايز،" إسرائيل ودورها في بلقنة الوطن العربي_السودان نموذجا 2000م_2011م" رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط،2011 م ، ص ص 56 75.

- من السمات اللافتة في المنطقة العربية الأعداد الكبيرة من الشباب والأشخاص، في حين أن نسبة كبار السن من السكان صغيرة نسبيا،[1] حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة الشباب في بعض الدول العربية كتونس، ليبيا، مصر وسوريا هي على التوالي 42.2% و 47.4% و52.2% و 55.2% .[1]

[1] - باري ميركن، "المستويات السكانية وتوجهات المنطقة العربية وسياستها: التحديات والإمكانيات المتاحة"، تقرير التنمية الإنسانية العربية،2010م،ص ص 5 6 9.

جدول رقم "06": التوزيع السكاني في الوطن العربي بحسب الفئات العمرية في بعض البلدان العربية 2010_2050م

البلد	0_14سنة		15_24سنة		25_59سنة		60سنة فما فوق	
	2010	2050	2010	2050	2010	2050	2010	2050
الأردن	2.197	1.987	1.322	1.383	2.593	4.917	359	1.954
البحرين	210	209	145	146	424	611	30	311
تونس	2.370	2.109	2.001	1.443	4.995	5.571	1.008	3.588
السعودية	8.383	8.296	4.949	5.741	11.703	21.494	1.211	8.127
سوريا	7.824	7.356	4.618	5.031	8.968	17.547	1.095	6.976
مصر	27.148	26.679	17.030	18.214	34.001	59.795	6.295	24.846
اليمن	10.508	13.909	5.359	9.229	7.457	25.112	932	5.440
المغرب	9.078	7.929	6.376	5.393	14.316	19.496	2.611	9.766
موريتانيا	1.320	1.520	676	1.000	1220	2.840	149	

المصدر: باري ميركن، "المستويات السكانية وتوجهات المنطقة العربية وسياستها: التحديات والإمكانيات المتاحة"، تقرير التنمية الإنسانية العربية،2010م ، ص 34.

كما تضم المنطقة العربية بلدانا ذات عدد سكاني كبير جدا تأتي في مقدمتها مصر الذي يبلغ تعداد سكانها84 مليون، تقابلها بلدان قليلة السكان مثل قطر التي لا يتجاوز عدد سكانها 111ألف وهي أصغر البلدان العربية من حيث عدد السكان، أما بالنسبة إلى كثافة السكان "فالبحرين"على سبيل المثال أكثر البلدان العربية كثافة سكانية بما يقارب حوالي 1.454 نسمة /كلم^2 في حين نجد أن الكيلومتر مربع الواحد في ليبيا وموريتانيا لا يضم سوى ثلاثة أشخاص، في حين بلغ عدد سكان المنطقة العربية عام 2010م 359 مليون نسمة، وهم يشكلون مجتمعين 5% من سكان العالم والجدول التالي يوضح مجموع السكان ومتوسط السنوي للتغير السكاني -1970-2050- في بعض الدول العربية.

الجدول رقم "07": يوضح مجموع السكان ومتوسط السنوي للتغير السكاني _1970_2050_ في بعض الدول العربية.

/	مجموع السكان بالآلاف	متوسط المعدل السنوي للتغير السكاني (النسبة المئوية)
البلد	2010	2010_2005
البحرين	807	2.1
تونس	10.374	1.0

[1] - جبل دي كيرستوف،"عدد سكان مصر يبلغ 91مليونا والقاهرة أكثر المدن سكانا"، تم تصفح المقال يوم 29_04_2013م على الساعة 10:00، ص 2 ، متوفر على الرابط التالي: http://www.oapecorg.org

الجزائر	35.423	1.5
السودان	43.192	2.2
سوريا	22.505	3.3
قطر	1.508	10.7
ليبيا	6.546	2.0
مصر	84.474	1.8
اليمن	24.256	2.9
السعودية	26.246	2.1

المصدر: باري ميركن، "المستويات السكانية وتوجهات المنطقة العربية وسياستها: التحديات والإمكانيات المتاحة"، تقرير التنمية الإنسانية العربية،2010م ، ص 33.

الفرع الثاني:الأهمية الطاقوية للمنطقة العربية

تنبع أهمية المنطقة العربية عموما بعد تحولها إلى أكبر البلدان المنتجة للنفط في العالم، حيث منحتها أهمية دولية وعالمية إلى جانب الأهمية الإستراتيجية، إذ تعدو المنطقة الأولى في العالم من حيث إنتاج النفط الذي بلغ 2008م ب:26.2 مليون برميل يوميا أي بنسبة 32% من الإنتاج العالمي، في حين بلغ احتياطي الشرق الأوسط لعام 2012م ب:65% من الاحتياطي العالمي وتمثل المنطقة العربية الجزء الكبير من هذا الاحتياطي والجدول التالي يوضح صادرات واحتياطات لبعض الدول العربية لعام 2011م حيث أصبحت المنطقة العربية تمثل نواة النفط العالمي والمصدر الأساسي للقوة الصناعية، وقد لعب نفط المنطقة العربية دورا كبيرا في إحراز النصر أثناء الحرب العالمية الثانية بعد أن حرم الحلفاء من بترول العرب مما دفعهم إلى زيادة الإنتاج منه من أجل سد حاجات الحرب، وبفضل هذه الموارد استطاعت القوات المتحالفة أن تصمد في معركة الهند وشمال إفريقيا و تتحول من الدفاع إلى الهجوم وبذلك أصبح النفط يشكل هدفا إستراتيجيا، كما تعد أيضا فترة السبعينيات من الفترات التي اكتسبت فيها البلدان العربية قوة سياسية واقتصادية مؤثرة من خلال حظر البترول على الدول الغربية[1] .

جدول رقم"08":الصادرات والاحتياطات المؤكدة للدول العربية

الدول	الصادرات مليون دولار	الاحتياطات مليار برميل	الاحتياطات المؤكدة من إجمالي العالم
مصر	4.689	4.3	0.35

[1] - علي فايز يوسف الدلابيح، "توازن القوى وأثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق" رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية في الشرق الأوسط، ص 25.

ليبيا	7.391	48.0	3.88
الكويت	74.646	101.5	8.20
قطر	27.328	25.3	2.04
سوريا	2.994	2.5	0.20
السعودية	289.518	265.4	21.43
الجزائر	37.289	122	0.99
تونس	_	0.4	0.03
البحرين	6.305	0.1	0.01
العراق	83.768	141.4	11.42
اليمن	_	2.670	0.22

المصدر: بتصرف: منظمة الأقطار العربية الأوبك، التقرير الإحصائي السنوي2012م،ص 1 متوفر على الرابط التالي:

http://www.oapecorg.org

وبذلك أصبحت المنطقة العربية أحد أهم المناطق الحيوية والنشطة في العالم التي تشكل محور اهتمام جميع الدول الغربية، هذه الأخيرة التي تتعامل مع هذه المنطقة من خلال تصنيفها إلى جزأين:

1 _ مناطق مجدية: أي الدول المصدرة للنفط مثل ليبيا، المملكة العربية السعودية، اليمن، البحرين...الخ، حيث تعتمد هذه الدول على مصدر واحد هو تصدير النفط.

2 _ مناطق هامشية: هي تلك الدول غير المنتجة للنفط مثل تونس، حيث تعتمد غالبية هذه الدول على الزراعة وقطاع الخدمات العامة[1] وعلى أساس هذا التقسيم يتجه اهتمام الدول الكبرى إلى الدول العربية المنتجة للنفط سعيا منها في تحقيق مصالحها.وضمان امتداداتها الطاقوية، فالرهان في الوطن العربي أصبح يدور حول النفط، وطرق الحصول عليه وتأمينه، ونظرا لهذه الأهمية تسعى القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية على خلق الاضطرابات والتوترات الداخلية وإبقاء اللاستقرارية السياسية والاقتصادية العربية من خلال زيادة الإختلالات بهدف السيطرة على منابع النفط في المنطقة [2] ولعل ما حدث في السنوات الأخيرة ما بين عامي 2012/2011م مثال واضح على ذلك حيث أثرت الانتفاضات التي شهدتها بعض الدول العربية كمصر وليبيا على الاستقرار الداخلي لهذه الدول خاصة والمجال الإقليمي عامة إضافة إلى تأثيرها على أسواق الطاقة العالمية، فليبيا التي تعتبر من أكبر البلدان المنتجة للنفط في المنطقة العربية وصل احتياطها عام 2008م إلى 35% من إجمالي احتياطي المنطقة إلا أنه بسبب الأزمة الداخلية فيها عام 2011م حدث نقص مؤقت من الإمدادات النفطية الليبية إلى السوق العالمية مما تسبب في ارتفاع أسعار البترول حيث وصل إلى 110 دولار للبرميل ولكن بحكم العلاقات بين المملكة العربية السعودية ومعظم الدول الغربية ساهمت السعودية بتعويض هذا النقص، ومن خلال مرحلة التوتر التي سادت المنطقة العربية ازداد الطلب العالمي على نفط المنطقة حيث قدر الطلب عام 2011م ب: 88.9مليون برميل يوميا ليرتفع عام 2012م إلى 89.7 مليون برميل أما عام 2013م فقد وصل الطلب العالمي على النفط إلى

[1] - موسى الزغبي، المتغيرات الدولية وانعكاساتها على الوطن العربي، د ط، (سوريا: دار الحكمة للنشر،1997م)، ص 46.

[2] - محمد مراد، مرجع سابق، ص 401 .

90.5% [1] أما بخصوص الغاز الطبيعي تعتبر مصر أكبر الدول العربية المنتجة له حيث قدر احتياطها عام 2010م ب:78.1 تريليون م[3] ويتوزع ما يقارب من ربع الاحتياطي على مناطق الصحراء الغربية بحوالي 11% وخليج السويس ب:7% وفي أراضي دلتا النيل يوجد حوالي 6%، ويحتل الغاز حاليا المكانة الأولى من مصادر الطاقة المختلفة والمستخدمة لتغطية احتياطات الاستهلاك في مصر[2] هذا بالإضافة إلى مناطق عربية أخرى لها مساهمة متوسطة في إنتاج النفط كسوريا وتونس. ومن خلال رصدنا إلى الأهمية الطاقوية للمنطقة العربية نصل إلى أن أكثر من ثلثي النفط العالمي يتواجد في الدول العربية، هذا ما جعلها تعتبر قلب الأحداث والاهتمامات والتفاعلات الدولية، مما أدى إلى تشابك المصالح الدولية في المنطقة، ذلك أن النفط يعد سلعة إستراتيجية لا يمكن لأي مجتمع صناعي الاستغناء عنها، لذا تسعى الدول الغربية جاهدة إلى توفيره وتأمينه حتى وإن استدعى ذلك استخدام القوة العسكرية، وفي هذا الصدد يقول أحد خبراء الشؤون العسكرية والأمنية

"بين جميع الموارد... ما من شيء أكثر إثارة للصراع بين الدول في القرن الحادي والعشرين من النفط"[3] وبهذا تظل المنطقة العربية أحد المجالات الحيوية التي تتجه إليها الأنظار الغربية، هذه الأخيرة التي تفضل التعامل مع كل دولة على حدا ذلك لما تتطلبه مصلحتها وأهدافها في المنطقة

المطلب الثاني: مصالح القوى الكبرى في المنطقة العربية

تمثل المنطقة العربية أحد الأقاليم المهمة في العالم نظرا لما تحظى به من أهمية إستراتيجية واقتصادية بارزة جعلتها تحتل مكانة بين اهتمامات ومصالح الدول الكبرى خاصة في ظل تزايد حاجياتها لموارد الطاقة، التي تعد المقوم الرئيسي للقطاع الاقتصادي هذا ما أدى إلى تضارب الأهداف والمصالح بين الدول خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي وروسيا، لذلك سنحاول من خلال هذا المطلب الإشارة إلى أهم هذه المصالح بالنسبة لكل دولة، مع تبيان الآليات التي تعتمد عليها في تحقيق أهدافها وفي الأخير سنتطرق إلى أهم نقاط تضارب المصالح بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

الفرع الأول: المصالح الأمريكية في المنطقة العربية

تتمثل هذه المصالح في مصالح اقتصادية ومصالح أمنية:

أولا: المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية

[1] - د ك، " آفاق سوق النفط"، سلسلة تقارير (نوفمبر)، 2012م ، على الرابط التالي: www.samba.com

[2] - إبراهيم نوار، غاز المشرق: خريطة جديدة للطاقة في منطقة الشرق الأوسط، تم تصفح المقال يوم 4/أفريل/2013م، على الساعة 16:00، ص 1. على الرابط التالي: dijital.ahram.org.eg/articles. Aspxy.3f.serialy. 3faid3%D 31064

[3] - ايان رديدج، العطش إلى النفط: ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي، ترجمة مازن الجندلي، الطبعة الأولى، (لبنان: الدار العربية للعلوم،2006م)، ص 17.

إن الحديث عن المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية يقودنا إلى توضيح المجالات الحيوية التي تضعها أمريكا في صلب اهتماماتها، حيث تتمثل هذه المجالات في:

1- **المجال الأول:** يشمل أوروبا، الأطلسي من حيث وجود حاجة أوروبية دائمة إلى الولايات المتحدة الأمريكية هذه الأخيرة تأخذها بكل حرص في تقويم سياستها الأوروبية.

2- **المجال الثاني:** يشمل اليابان، الشرق الأقصى، حيث تراهن السياسة الأمريكية من خلال هذا المجال على التحالف مع اليابان من جهة وتحقيق التناقض الياباني_ الصيني من جهة أخرى بهدف استمرار وجودها في المنطقة.

3- **المجال الثالث:** يشمل الخليج العربي_المنطقة العربية من خلال اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية سياسات الهيمنة على المنطقة عبر توظيف القوى الإقليمية لضمان تبعية النظام العربي لها[1]، من خلال هذا نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية تضع المنطقة العربية كمجال حيوي يخدم مصالحها النفطية بدرجة أولى، وفي هذا الصدد صرح"سبنسر ابرهام"Spencer Abraham " عام 2001م قائلا:

"بأن أمريكا مقبلة على أزمة كبيرة في توفير الطاقة في العقدين، وأي فشل في مواجهة التحدي سيعرض اقتصادنا وأمننا القومي للخطر،ويغير أسلوب حياتنا بكل معنى الكلمة"[2] وبذلك يعد هذا التصريح اعترافا واضحا يظهر عمق مشكلة الولايات المتحدة الأمريكية في عجزها على توفير الطاقة هذا ما يدفعها لإحكام سيطرتها على المنطقة العربية باعتبارها من أهم المناطق في إنتاج النفط[3]، انطلاقا من هذا يمكن إجمال المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية في:

1. تسعى الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على نفط المنطقة العربية بهدف التحكم في مصالح القوى الكبرى المنافسة لها في المنطقة من خلال الاستحواذ على إمدادات النفط التي تستهلكها تلك القوى كالصين وفرنسا وروسيا، هذه الأخيرة تعدو من أكبر الدول التي تحتفظ بعلاقات اقتصادية مع الدول العربية خاصة في مجال الطاقة.
2. يمثل النفط العربي مكسبا اقتصاديا للولايات المتحدة الأمريكية، لذلك تسعى للتوسع في المنطقة لضمان تدفق إمداداتها النفطية بأسعار معقولة.
3. حماية المصالح الاقتصادية والتجارية التي تتعلق بتدفق النفط لضمان الهيمنة الأمريكية على عمليات استخراجه ونقله وتسعيره واستثمار عوائده.
4. تزايد المصالح الأمريكية حول النفط العربي، نتيجة انخفاض تكلفة استخراجه مقارنة بتكلفته الإنتاجية في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تزيد بحوالي 16أو 22 مرة عنها في البلدان العربية، وبذلك فهي تسعى للتأثير في المؤسسات السياسية والاقتصادية لهذه الدول لتحقيق مزيد من الهيمنة الأمريكية.[4]

---

[1] - خضر عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، الطبعة الأولى، (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع،2010م)، ص 131.

[2] - سمير التنير، العرب وتحديات القرن الحادي والعشرون:دراسة سياسية،اقتصادية واجتماعية، الطبعة الأولى، (لبنان:دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق،2010م)، ص 24.

[4] - سمير التنير،مرجع سابق، ص 24.

5. العمل على تهميش مصالح العرب وأهدافهم وتطلعاتهم، إلا عندما تصب هذه الأهداف في وعاء السياسة الأمريكية العليا ذلك بهدف السيطرة عليهم ومن ثمة على مواردهم الطاقوية.[1]

6. ضمان استقرار الأنظمة السياسية المنتجة للنفط والتي تخدم المصالح الأمريكية حتى يتسنى لها ضمان تدفق النفط دون عوائد كالمملكة العربية السعودية. وإجمالا يمكن تلخيص المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية في رؤية "مارتن أنديك" Martin Indyk "من خلال أنها تتمحور في عنصرين رئيسيين هما:

- أمن إمدادات النفط للأسواق العالمية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

- ضمان أن تضع أي دولة معادية للولايات المتحدة الأمريكية يدها على نفط الدول العربية، وعلى ضوء هذا تضع الولايات المتحدة الأمريكية مصالحها الاقتصادية على قمة السياسات العليا، وتسعى إلى تحقيقها بكافة الوسائل والطرق، إضافة إلى المصالح الاقتصادية توجد أيضا مصالح أمنية سنتطرق إليها في العنصر التالي.[2]

ثانيا: المصالح الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية

تبلورت هذه المصالح بعد أحداث 11_09_2001م من خلال الحرب على العراق وأفغانستان، حيث تعتبر هذه الحروب، التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية على العراق و أفغانستان حروبا يراد بها تحقيق مصالح عدة أكثر منها حربا على الإرهاب، ذلك بالنظر إلى الميزانية المقدمة لكلتا الحربين، فاستنادا إلى وزارة الدفاع الأمريكي أن الولايات المتحدة الأمريكية قد خصصت 1283000000000 مليون دولار لهذه الحرب، حيث وصلت الميزانية في أفغانستان إلى 4440000000دولار في حين بلغت نفقاتها في حرب العراق إلى 8060000000 دولار أي بنسبة 63% للعراق و 35% لأفغانستان، إلى جانب هذا فقد خصصت الولايات المتحدة الأمريكية ميزانية بقيمة 29 مليار لتعزيز الأمن أي بنسبة 2%،كما نلاحظ أيضا من خلال حرب الولايات المتحدة الأمريكية على أفغانستان كانت لمصالح أمنية ويمكن إجمال هذه المصالح في النقاط التالية.

1. سعت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال حربها على أفغانستان والعراق إلى إقامة قواعد عسكرية بالمنطقة الهدف منها هو تأمين أنابيب نقل الطاقة على المدى الطويل بحجة حماية العالم من تهديدات القاعدة فعلى سبيل المثال نجد" قاعدة أسياف" التي يقودها حلف شمال الأطلسي تحت غطاء الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تجري دورات أمنية في"كابول" والمناطق المحيطة به، فالولايات المتحدة الأمريكية تهدف من خلال حربها على العراق وأفغانستان إلى ضمان تدفق النفط من خلال إقامة قواعد عسكرية لحماية مصالحها الطاقوية.[3]

2. الحفاظ على توازن إقليمي مناسب للمصالح الأمريكية، يخدم مصالحها بالمنطقة العربية، حيث يمكن لهذا التوازن من وجهة النظر الأمريكية أن يمنع انفجار الصراعات التي قد تضر بمصالحها وأحد أساليب تحقيق هذا التوازن هو عدم تمكين أية قوة إقليمية معادية

---

[1] - عزالدين محمد أحمد، "أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الخليج العربي"، مجلة الساتل ، د ع، د س ن، ص ص 138 139.

[2] - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، المصالح الدولية في منطقة الخليج، الطبعة الأولى، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،2006م)، ص ص 13 24.

[3]- Amy Belasco,The cost of Iraq,Afghanistan,and other global war on Terror operations sinceç9/11,congressional research service,March,29,2011,p p 1 8 7, www.fas.org/sgp/crs/natsec/RL33110.pdf.

للولايات المتحدة الأمريكية من الهيمنة على أي من الأقاليم الفرعية في المنطقة، على اعتبار أنه يمكن أن تتلاعب بمستويات أسعار النفط، بما يضر المصالح الاقتصادية الأمريكية.

3. حماية إسرائيل وضمان تفوقها العسكري في مواجهة الدول العربية، من منطلق أنها الحليف الرئيسي والأساسي الذي يمكن الاعتماد عليه للهيمنة على المنطقة العربية، حيث وجدت الولايات المتحدة الأمريكية في إسرائيل الدولة المؤهلة لأن تكون المنظم الفعلي للمنطقة العربية.

4. تأمين حق استخدام الممرات البحرية والجوية في المنطقة دون تهديدات.

5. الحفاظ على وجود بحري أمريكي دائم في المنطقة ليس بهدف حماية المصالح الاقتصادية والأمريكية فحسب، وإنما للإعراب عن دعمها وحمايتها للنظم الصديقة في المنطقة، ولعل ما حدث في المنطقة العربية في الفترة الأخيرة من توترات واضطرابات مع تفاوتها من منطقة عربية إلى أخرى يرجع بالأساس إلى هذا العامل، فإخماد الثورة في البحرين واليمن يرجع إلى أهميتها بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فاليمن تواجه تأثير وضغوطات كبيرة من طرف المملكة العربية السعودية هذه الأخيرة تعتبر الصديق الأول للقوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبذلك فأي تدخل في اليمن سيؤثر على أمن المملكة العربية السعودية وبالتالي على أمن الولايات المتحدة الأمريكية أما ليبيا وسوريا تعتبرهما أمريكا أنظمة معادية لذلك تسعى إلى تفتيت المنطقة وإثارة الفوضى فيها تحت غطاء نشر الديمقراطية.[1]

6. تعطيل الوحدة العربية والوقوف ضد وحدة النظام العربي لأن التحام العرب سيؤثر على المصالح الأمريكية لذلك فهي تسعى من خلال رصدنا للمصالح الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية نرى أن مجمل هذه المصالح تخدم المصالح الاقتصادية الأمريكية بصفة أساسية بغية تحقيق بيئة آمنة للمصالح الأمريكية في المنطقة العربية، فبعد معرفتنا لأهم المصالح التي تتمحور حولها الرؤى الأمريكية سنحاول من خلال العنصر التالي إبراز المصالح الفرنسية خاصة والاتحاد الأوروبي عامة في المنطقة العربية.

الفرع الثاني:المصالح الأوروبية في المنطقة العربية

تعتبر الدول الأوروبية هي الأخرى من الدول التي تتنافس على المنطقة العربية بهدف الحصول على موقع ريادي فيها، حيث تستند في ذلك إلى مؤشرات عدة منها القرب الجغرافي بين الدول الأوروبية فمعظم دول المنطقة العربية إضافة إلى إرثها التاريخي في المنطقة كون معظم الدول العربية تعرضت للاحتلال الأوروبي، لذلك تحاول أن تلعب دورا فاعلا في المنطقة من خلال صياغة جملة من المصالح الاقتصادية والأمنية وسنحاول التعرف عنها من خلال العناصر التالية:

أولا:المصالح الاقتصادية الأوروبية في الوطن العربي

يمكن إجمال المصالح الاقتصادية الأوروبية خاصة الفرنسية منها في الآتي:

1. يلعب متغير الطاقة دورا بارزا بالنسبة لدول الإتحاد الأوروبي عامة وفرنسا خاصة من خلال منافسته لأقطاب النظام الدولي للحصول على مكانة أقوى على الساحة الدولية، ذلك من خلال تفعيل اقتصادها الذي يعتبر أحد المقومات الأساسية التي تمكن

[1] - فايز يوسف الدلابيح، مرجع سابق، ص ص 24 26 28.

الدولة من إظهار مكانتها على البلدان الأخرى في المجتمع الدولي، لذلك تهتم الدول الأوروبية بنفط الوطن العربي نظرا لأن العنصر الرئيسي الذي يدعم قوتها.

2. تهدف الدول الأوروبية إلى ضمان الحفاظ على الصادرات الأوروبية في المنطقة العربية خصوصا والشرق الأوسط عموما سواء كانت تلك الأسواق صناعية أو استهلاكية.

3. تأمين الإمدادات النفطية الأوروبية في الوطن العربي باعتبارها المزود الرئيسي لها بالنفط بحيث أي انقطاع في هذه الإمدادات يؤثر على الأوضاع الأوروبية بالدرجة الأولى.

4. تهدف الدول الأوروبية إلى ضمان وصول الواردات النفطية من المنطقة العربية إلى أسواق الطاقة العالمية من أجل السيطرة عليها.

5. تسعى الدول الأوروبية للحفاظ على وجود قوي ودائم في المنطقة من خلال استبعاد المنافسين لها على النفط العربي، والاستثمار فيه، وبالتالي حرمان القوى الأخرى من ذلك.

ثانيا:المصالح الأمنية والثقافية للدول الأوروبية في المنطقة العربية

يمكن تلخيص هذه المصالح من خلال النقاط التالية:

1. ضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة العربية حتى تتمكن من حماية مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية التي تتعلق بتدفق النفط وتأمين خطوط نقله.

2. مصالح تتعلق بإيجاد حلول مناسبة للصراع العربي_ الإسرائيلي من أجل التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة لإزالة العقبات التي تقف أمام تقدم المشاريع التي طرحتها أوروبا الغربية.

3. التعاون في مكافحة الإرهاب والتطرف في المنطقة العربية ذلك لما يشكلانه من خطر على الدول الأوروبية حيث أصبحت الجماعات الإرهابية تستهدف المصالح الأوروبية من استثمارات ومشاريع في بعض الدول الأوروبية.

4. تسعى دول الاتحاد الأوروبي لتحقيق الاستيعاب الثقافي والحضاري للشعوب العربية عن طريق نقل العادات والتقاليد من أجل تأمين المنطقة العربية باعتبارها تمثل المعبر الرئيسي إلى إفريقيا التي تعدو منطقة نفوذ أوروبية تقليدية. انطلاقا من ها نصل إلى أن المنطقة العربية تشكل أهمية كبرى للإتحاد الأوروبي من خلال اعتبارها فضاء واسع لتحقيق مختلف مصالحه، الا أن أهمية هذه المنطقة لا تقتصر عن المصالح الأوروبية فحسب بل تتجاوزها إلى دول أخرى تحاول الحصول على دور مؤثر في الساحة الدولية[1]، وذلك من خلال التحكم في المنطقة العربية وفقا لمصالحها لذلك سنتطرق إلى أهم المصالح الروسية في المنطقة العربية في العنصر الموالي.

الفرع الثالث: المصالح الروسية في المنطقة العربية

تهتم روسيا هي الأخرى بالمنطقة العربية، حيث تعتبرها من ضمن المجالات الحيوية التابعة والمساعدة لها لتحقيق مجموعة من المصالح للتطلع بدور مركزي في النظام الدولي، ومن هذه المصالح ما يلي:

[1] - علي فايز يوسف الدلابيح، مرجع سابق، ص 30.

1. تمثل المنطقة العربية مركز اهتمام لروسيا، ليس بسبب مواردها النفطية فقط، ولكن أيضا بسبب موقعها الاستراتيجي، لذلك تسعى روسيا إلى إقامة علاقات قوية مع دول المنطقة من أجل الحد من النفوذ الأمريكي في المنطقة لتحقيق مصالحها الاقتصادية من خلال تعزيز مبيعات الأسلحة وعقد اتفاقات النفط مع عدد من الدول العربية.[1]

2. التطلع لأداء أدوار فاعلة في المنطقة لتأمين إمداداتها الطاقوية وذلك عبر تعزيز علاقات التعاون مع أبرز القوى الإقليمية في المنطقة مثل إيران.

3. تسعى روسيا للبحث عن مناطق نفوذ اقتصادية جديدة وذلك لتعويض الوضع الاقتصادي الضعيف الذي ورثته بعد انتهاء الحرب الباردة، الأمر الذي أثر على وضعها الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة، لذلك جعلت من المنطقة العربية المحور الأساسي ونقطة الارتكاز التي تمكنها من استرجاع مكانتها وهيبتها الدولية.

4. رغبة روسيا في أن تكون مركز ثقل موازن للغرب في المنطقة العربية، حيث تمثل سوريا البلد الأكثر أهمية في المنطقة بالنسبة لروسيا، فموقعها المطل على البحر الأبيض المتوسط وإسرائيل ولبنان وتركيا والأردن والعراق يجعلها ذات أهمية كبرى لروسيا، ذلك من خلال تمكينها من محاصرة المناطق الحيوية، لكل من الولايات المتحدة الأمريكية، ودول الإتحاد الأوروبي المتمثلة في العراق خاصة وبالتالي سوريا تمكن روسيا من السيطرة على مختلف المناطق المنتجة للنفط.[2]

5. تزايد الاحتياجات الروسية ذات الطابع الجيوسياسي والاقتصادي خاصة احتياجاتها للنفط لذلك أرادت الحصول على مكانه لها في المنطقة العربية التي تحتوي على أهم المنابع الرئيسية للطاقة.

6. تسعى القوى الآسيوية المهمة خاصة روسيا إلى أن ترتبط ارتباطا مباشرا بالتوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط، وبنتائج هذه التوازنات وهذا بهدف التطلع إلى الأحداث الدائرة فيه[3]. وعلى هذا فروسيا هي الأخرى تسعى إلى إحكام سيطرتها على الشرق الأوسط عموما والمنطقة العربية خصوصا، حيث ترى هذه الدول المجال والفضاء الحيوي الذي يمكن من خلاله تحقيق مصالحها وأهدافها خاصة منها الاقتصادية كالسيطرة على المناطق المصدرة للنفط ومن ثمة تأمين حاجياتها النفطية.

بعد عرضنا لمختلف المصالح بين الدول الكبرى في النظام الدولي حول المنطقة العربية لاحظنا بأن كل طرف يحاول السيطرة والهيمنة على المنطقة وإزاحة الأطراف الأخرى وبالتالي يوجد هناك نوع من التضارب في المصالح يمكن دراستها في نقطتين رئيسيتين هما:

- تسعى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والدول الأوروبية إلى الإنفراد بالزعامة في المنطقة العربية وإبعاد القوى الأخرى عن المنطقة.

---

[1]- Muharrem Erenler,Russia's arab spring policy-Rusya'nin Arop Bahari politikasa , www .Bilgesam.org/…/Russia's20% Arab20%spring 2%

[2]- "التحولات في العالم العربي والمصالح الروسية"، التقرير التحليلي لمنتدى الحوار الدولي"فالدي"، موسكو،2002م، ص 18.

تم تصفح المقال يوم2012/05/01م، على الساعة 9:00، ص 2، متوفر على الرابط التالي: www. voldaiclub.com

[3] - أحمد داود أوغلو، العمق الإستراتيجي :موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الطبعة الأولى، (قطر:الدار العربية للعلوم وناشرون من مركز الجزيرة للدراسات،2010م)، ص 387.

- محاولة كل من الطرف الروسي والأمريكي والأوروبي اللعب دور عالمي في المنطقة العربية وإخضاع هذه الأخيرة له، مع إبقاء الأطراف الآخرين تابعين له، ذلك من أجل قيادة الاقتصاد العالمي.[1] ومن خلال هذا التضارب في المصالح فإن كل طرف يسعى إلى تحقيق مصالحه في المنطقة العربية بإتباعه لمجموعة من الآليات التي سنتناولها في العنصر التالي.

الفرع الرابع: آليات تحقيق مصالح الدول الكبرى

تعتمد الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي على مجموعة من الآليات في تحقيق مصالحها، حيث تتنوع هذه الآليات بين استثمار أجنبي مباشر واتفاقات شراكة، وفيما يلي سنتطرق إلى ابرز هذه الآليات:

أولا: الاستثمار الأجنبي المباشر

يشير إلى الاستثمار الذي يتم في اقتصاد آخر غير اقتصاد المستثمر، ويكون لهذا الأخير دور مباشر وفعال في ادارة المشروع المستثمر فيه، ومن أبرز الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية "الشركات متعددة الجنسيات"[2]التي تتولى السيطرة على مشاريع معينة خاصة الاقتصادية في دولتين أو أكثر وذلك لتحقيق أرباح مالية ترجع بالأساس إلى الدولة الأم، ومن أهم الشركات المستثمرة في الدول العربي ما يعرف ب:"الشقيقات السبع"seven sister"المملوكة أساسا المصالح أمريكية وهولندية وبريطانية، والجدول التالي يوضح الشركات والبلدان المتواجدة فيها:

الجدول رقم " 09":يوضح بعض الشركات النفطية الأجنبية في الدول العربية

الشركة	البلد الأم	البلدان الرئيسية لتواجدها
رويال دوتش شل	بريطانيا وهولندا	/
بريتش بتروليوم	بريطانيا	الكويت_العراق_إيران
ايني	فرنسا	ليبيا
ستاندرد أويل ينوجرسي _إكسون_	الولايات المتحدة الأمريكية	/
تكساس أويل	الولايات المتحدة الأمريكية	معظم دول الشرق الأوسط
غولف أويل	الولايات المتحدة الأمريكية	/
جازبوم	روسيا	/
لوك أويل	روسيا	/
سورجوت نفتجاز	روسيا	/
توتال	فرنسا	/

المصدر: محمد ختاوي ،النفط وتأثيره في العلاقات الدولية،الطبعة الأولى، (لبنان: دار النفاس للنشر،2010م)، ص ص 86 104.

[1] - جمال عمورة درحمون، "المنطقة العربية وصراع المصالح الاقتصادية"، الندوة العلمية الدولية حول:التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية"، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،8 -9ماي 2004م، ص 1.

[2] - حيدر نعمت بخيت وعبد الوهاب الموسوي،"الاستثمار الأجنبي المباشر في محافظات الفرات الأوسط"، جامعة الكوفة، ص 4، متوفر على الرابط التالي: www.mng.kufauliv.com /teaching/heider/aaa/r.pdf

وقد نشأت هذه الشركات شركات فرعية لها في مختلف أنحاء العالم كشركة"**أيني**"الإيطالية التي تعمل في عدد من الدول العربية كليبيا نتيجة للتنافس فيما بينها للبحث والتنقيب عن النفط بسبب نقص الموارد الطاقوية، وقد استخدمت الدول الكبرى هذه الشركات لتحقيق مصالحها الاقتصادية خاصة في البلدان العربية حيث تسيطر هذه الشركات على حوالي80% من إنتاج النفط العالمي وعلى أكثر من 70% من صناعة النفط العالمية،[1]وتتميز هذه الشركات بعلاقاتها القوية بالحكومات المحلية والدولية بالشركات في مجالات أخرى، هذا ما أثر على الاستثمار المحلي العربي بسبب المنافسة غير المتكافئة بين المشاريع المحلية والمشاريع الأجنبية هذه الأخيرة ترغب في السيطرة على شركات محلية قائمة وتحويلها إلى شركات تابعة لها مثل شركة "أرام اكو"السعودية. ومن ثمة التغلغل في القطاعات الاقتصادية الأخرى الأمر الذي يهدد الاقتصاد القومي العربي مقابل تحقيق مصالح الغرب الاقتصادية ذلك بالتحكم في انتاج النفط العربي من خلال زيادته أو تخفيضه حسب ما تقتضيه مصالح دول تلك الشركات وبالتالي التحكم في ضبط السوق المالية للنفط ومنتجاته.[2] بذلك تمثل الشركات المتعددة الجنسيات أحد آليات تحقيق المصالح الغربية إلى جانب اتفاقيات ومشاريع الشراكة التي سنتطرق إليها في العنصر الآتي:

ثانيا:اتفاقيات ومشاريع الشراكة الغربية

تعتبر مشاريع الشراكة التي عقدتها الدول الغربية مع دول المنطقة العربية خاصة مع دول جنوب البحر المتوسط، عبارة عن مشاريع واتفاقيات تخدم المصالح الغربية بدرجة أولى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي ومن بين هذه المشاريع "مشروع الشرق الأوسط الكبير" الذي يهدف إلى تفتيت المنطقة العربية إلى دويلات متصارعة حتى يسهل على الغرب التغلغل فيها بسهولة لتحقيق مصالحه.[3]م جال التبادل التجاري الحر بين الولايات المتحدة الأمريكية ومختلف دول الشرق الأوسط وقد أطلق الرئيس الأمريكي السابق"جورج بوش"George-Bush" في مايو 2003م من أجل إنشاء مجال للتبادل التجاري الحر، إضافة إلى هذا توجد أيضا "مبادرة الشراكة مع دول الشرق الأوسط" أطلقت هذه المبادرة بعد أحداث 11سبتمبر 2001م حيث جندت الولايات المتحدة الأمريكية تحالفا دوليا ضد الإرهاب في المناطق التي تراها راعية له إلا أنها كانت تهدف من ورائه إلى أهداف مصلحيه أخرى.[4] الإتحاد الأوربي هو الآخر أبرم العديد من الاتفاقيات مع بعض الدول العربية من هذه الاتفاقيات "اتفاقية الشراكة التونسية" كان الهدف منها إنشاء منطقة التبادل الحر لإزالة كل القيود الجمركية وعبور الأموال والخدمات والأشخاص بحرية عبر الحدود إضافة إلى"مشروع الشراكة الأورومتوسطية"كان هذا المشروع انعكاس لمفهوم الشراكة الأوروبي الجديد، الذي أخذ بعدا أكثر تعقيدا ذلك لتجاوز التعاون التجاري إلى التعاون في مجالات متعددة كالاقتصادية والسياسية والعسكرية، هذا بالإضافة إلى العديد من الاتفاقات والمشاريع إلا أن الملاحظ عليها جميعا أنها اتفاقيات تهدف إلى الشراكة بين دول الشمال ودول الجنوب بهدف السيطرة الأوروبية على المنطقة العربية وخلق مجال اقتصادي تابع لها والوقوف في وجه الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى ضوء ما تقدم نستنتج أن أهمية المنطقة العربية أدت إلى تعاظم مصالح الدول الكبرى فيها، ورغبة كل منها الانفراد بالسيطرة على العالم العربي،[5]وبهذا فقد فرضت تلك الأهمية على القوى الكبرى

---

[1] - عبد الكريم شكاكطة، مرجع سابق، ص 28.

[2] - أحمد عبد العزيز وجاسم زكرياء الطحان وفراس عبد الجليل،"الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 85، 2010م، ص 172.

[3] - عبد القادر رزيق المخادمي، النظام الدولي الجديد:الثابت والمتغير ،الطبعة الرابعة، (الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2010م)، ص 268.

[4] - اسماعيل بوالروايح،"الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية في المغرب العربي- الجزائر، المغرب، تونس-2001م-2008م"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر،2009م/2010م، ص ص 151 154.

[5] - أمين خلفون، مرجع سابق، ص 80.

تطوير سياسات وخطط إستراتيجية تتماشى ومصالحها من أجل البقاء وضمان هيمنتها على المنطقة، لذلك سنحاول من خلال المطلب الثالث التطرق إلى أهم الإستراتيجيات والسياسات التي وضعتها القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا من أجل الحفاظ على وجودها في المنطقة.

المطلب الثالث:الإستراتيجيات والسياسات الطاقوية للقوى الكبرى في المنطقة العربية

تمثل المنطقة العربية ساحة جيواقتصادية للموارد الطاقوية، ذات الأهمية الحيوية بالنسبة لجميع الدول الكبرى، خاصة في ظل تزاحم المصالح الدولية في المنطقة، حيث أصبح فقدان السيطرة على العالم العربي، يعني تغير الميزان العالمي لصالح قطب من الأقطاب المتنافسة، لذلك تسعى القوى الكبرى في النظام الدولي إلى إحراز التفوق الاستراتيجي داخل المنطقة، من خلال وضع إستراتيجيات وسياسات لضمان مصالحهم الحيوية في المنطقة خاصة إمدادات الطاقة، لذلك سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى أهم الإستراتيجيات والسياسات الطاقوية التي تضعها الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، لضمان أمن الطاقة وخطوط نقلها.[1]

الفرع الأول: الإستراتيجية الطاقوية للولايات المتحدة الأمريكية اتجاه المنطقة العربية

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر الدول المستهلكة للطاقة في العالم، حيث تستوعب حوالي 23% من اجمالي الطاقة المستهلكة في العالم حيث قدرت نسبة الغاز ب: 25%، ويستهلك الأمريكيون في الوقت الراهن حوالي19.5 مليون برميل من النفط يوميا من بينها 11.5 مليون برميل يتم استيرادها من مناطق مختلفة خاصة العربية، هذا ما يدفع لأن يكون النفط السلعة الأهم بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، حيث ترى هذه الأخيرة في المنطقة العربية المجال الحيوي الذي يمكن الاعتماد عليه لتلبية متطلباتها الطاقوية.[2] إن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة العربية ليس وليد الوقت الراهن فحسب وإنما يمتد إلى فترة الثمانينات مع "جيمي كارتر"Jimmy carter" 1980م عندما تحدث عن الشرق الأوسط قائلا: "بأن أي محاولة من قبل قوى خارجية للسيطرة على الخليج الفارسي، يعتبر اعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، سنواجه ذلك بكل الوسائل الضرورية بما في ذلك القوة العسكرية" وقد أضاف "رونالد ريقان "Ronald Reogan"إلى الحفاظ على الاستقرار الداخلي في المنطقة،والاستقرار كما يفهمه الأمريكيون، هو أمن اسرائيل وتفوقها على العرب لضمان تدفق النفط، أما" هنري كيسينجر" Henry Kissinger" فقد رأى أن النفط سلعة على درجة من الأهمية، بحيث لا يمكن تركها في يد العرب"[3]، وعلى هذا الأساس تولي الولايات المتحدة الأمريكية أهمية بالغة للمنطقة العربية، لذلك تضع مجموعة من الإستراتيجيات والسياسات التي تضمن لها السيطرة والهيمنة على المنطقة لذا سنحاول من خلال هذا العنصر التطرق إلى أهم الإستراتيجيات الطاقوية الأمريكية من خلال التركيز على إستراتيجية كل من الرئيس"جورج بوش الأب"-george w Bush" وباراك أوباما "Barack Aubama" ولكن قبل التطرق إلى هاتين الإستراتيجيتين لابد أولا من معرفة المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية.والأهداف التي تسعى إليها بصفة عامة.

---

[1] - أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص 377 .

[2] - إبراهيم تيقمونين، "المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة: التوافق والتنافس الفرنسي_الأمريكي نموذجا"مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص، جامعة الجزائر،جوان 2005م، ص 151.

[3] - سمير التنير، مرجع سابق، ص ص 20 21.

أولا : المرتكزات الأساسية للإستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية:

تضع الولايات المتحدة الأمريكية جملة من المرتكزات الأساسية للإستراتيجية الأمريكية التي تحاول من خلالها تمرير سياستها رغبة في تحقيق أهدافها المتمحورة أساسا في تأمين إمداداتها الطاقوية ومن هذه المرتكزات نذكر ما يلي:

1- المرتكز الإيديولوجي:يتمثل في المكانة التي تحظى بها الولايات المتحدة الأمريكية على النطاق العالمي، حيث أصبحت المقرر الرئيسي للكثير من الشؤون والقضايا الدولية، وبحكم الأهمية الجغرافية التي تتمتع بها المنطقة العربية تمسك الولايات المتحدة الأمريكية بشؤونها وذلك لعوامل ثلاث:

- موقعه الجغرافي.

-ثروته النفطية.

- تحول بعض دوله كمصدر للإرهاب من وجهة النظر الأمريكية.

2- المرتكز الجيواستراتيجي: ذلك من خلال الموقع الإستراتيجي الذي تتمتع به معظم الدول العربية، ومدى تأثير هذا الموقع في العلاقات السلمية والحربية، هذا ما أدى إلى الاهتمام الأمريكي بحيوية الموقع الاستراتيجي.

3- المرتكز الجيواقتصادي: تضع الولايات المتحدة الأمريكية ثلاث نقاط رئيسية تجعل من المنطقة العربية مرتكزا جيواقتصاديا بالنسبة لأمريكا:

-حماية الاقتصاد الأمريكي من أي تهديد قد يتعرض له نتيجة انقطاع تدفق النفط، أو حتى ارتفاع أسعاره بشكل كبير بسبب الطلب المتزايد عليه.

-الحفاظ على مستوى ونمط الحياة في الولايات المتحدة الأمريكية، القائم على الاستغلال الكثيف للطاقة.

-حل المأزق الأمريكي المتمثل في تراجع موقعها في الاقتصاد العالمي نتيجة تزايد العجز فميزان النفط الأمريكي.[1]

الجدول رقم "10 ":يوضح الميزان النفطي الأمريكي1971م_2030م

العام	1971	1975	1980	2085	2004	2010	2030 متوقع
سنة العجز	%26	%37	%43	%58	%64	%69	%74

المصدر: حسين حافظ وهيب، "إستراتيجية الإدارة الأمريكية الجديدة إزاء الشرق الأوسط"، مجلة دراسات دولية، العدد 46، د س ن، ص 62.

[1] - حسين حافظ وهيب، "إستراتيجية الإدارة الأمريكية الجديدة إزاء الشرق الأوسط"، مجلة دراسات دولية، العدد 46، د س ن، ص ص 52 57.

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن نسبة العجز النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية في تزايد، لذلك تحاول اتخاذ إستراتيجيات ناجحة تمكنها من تجاوز هذا الخطر،وعموما تهدف الإستراتيجيات الأمريكية إلى هدفين رئيسين هما:

- الهدف الأول يتصف بالثبات مهما تغير الأشخاص في الإدارة الأمريكية وهو متعلق بأمن إسرائيل والنفط والممرات المائية.

- أما الهدف الثاني متغير بمعنى أنه يكون حسب المتغيرات والأحداث الدولية.[1] انطلاقا من هذا التوضيح حول الإستراتيجية الأمريكية وأهدافها، سنتناول الآن الإستراتيجية الطاقوية لكل من "جورج دبليوبوش"George Dblaobuc the" و"باراك أوباما"" Barack "Obama

ثانيا : الإستراتيجية الطاقوية الأمريكية في عهد الرئيس دبليوبوش2000_2008م

تزامن وصول الرئيس "جورج دبليوبوش"إلى الحكم مع أحداث 11_09_2001م التي استهدفت "البنتاغون" Pentagon و "مركز التجارة الدولي"، وقد شكلت هذه الأحداث تهديدا للأمن الأمريكي بكافة أشكاله من أمن قومي وأمن اقتصادي وعسكري...،هذا ما أدى بالإدارة الأمريكية لوضع مجموعة من الإستراتيجيات والسياسات،[2]حيث وضعت من منطلق التكيف مع الأوضاع الجديدة للتهديد الأمني الأمريكي، وأبرز هذه الإستراتيجيات،"إستراتيجية الأمن القومي" التي تقوم في أساسها على الحرب على الإرهاب، هذا ما استدعى قيادة أمريكية للعالم وفق حاجتهم للتحدي من الأنظمة المعادية لمصالحهم وقيمهم، إلى جانب هذه الإستراتيجية نجد أيضا "إستراتيجية أمن الطاقة" التي أعدها "ديك تشيني"D-cheney" مع كبار المسؤولين في شركات الطاقة بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث استعرضوا خلال اجتماعهم سياستين لتأمين الطاقة.

- تعتمد على زيادة استيراد النفط من الخارج بعد تراجع الإنتاج المحلي.

- الاهتمام بالاستثمار في الطاقات المتجددة والتخفيض التدريجي من الاعتماد على البترول.[3]

وبناءا على هذا فأوضاع الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11سبتمبر 2001م أدت بالرئيس الأمريكي "جورج دبليوبوش" إلى اتخاذ عدة إستراتيجيات مختلفة تتماشى والمنطقة المستهدفة في ذلك، حيث كانت البداية من "أفغانستان"عام 2001م من خلال إستراتيجية "الحرب الاستباقية" هذه الأخيرة اعتبرها المحللين الإستراتيجيين واحدة من أبرز إستراتيجيات القرن الواحد والعشرون التي تهدف للسيطرة على العالم، لتحقيق المصالح الأمريكية خاصة موارد الطاقة، فبإعلان الحرب على أفغانستان تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة على "بحر قزوين "التي تتعاظم المصالح الدولية فيه خاصة تلك المتمثلة في روسيا والصين واليابان...الخ[4] أما الإستراتيجية الثانية التي اعتمدتها الإدارة الأمريكية، كانت اتجاه المنطقة العربية من خلال استهدافها لثاني بلد منتج للنفط في الوطن العربي بعد المملكة العربية السعودية هو "العراق" من خلال "إستراتيجية الحرب الوقائية" حيث شككت الولايات

---

[1] - عبد الغني سلامة،"في تحليل اللحظة التاريخية الراهنة :الواقع السياسي وآفاق المستقبل"،مجلة شامخ، العدد 25، (2009م)، ص 19.

[2] - أليكس كالينكوس،الإستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية:http://www.isj.org.uk/docs/callinicos_strategy.pdf

[3] - حنان وطار وحميدة بورك، مرجع سابق، ص 54.

[4] - انور ماجد عشقي، الإستراتيجية الأمنية لمواجهة العولمة،الندوة العلمية حول التخطيط الأمني لمواجهة العولمة، مركز الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية والقانونية، ص 11.

المتحدة الأمريكية بامتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، هذا ما شكل تهديدا لمصالحها خاصة النفط على المدى القريب والبعيد، وبالتالي اتخذت أحداث11 سبتمبر 2001م والحرب على الإرهاب كذريعة لدخول المنطقة العربية، خاصة في ظل معاناة الولايات المتحدة الأمريكية للنقص المتكرر في موارد الطاقة، لذلك تعتبر هذه الموارد ذات أهمية محورية في السياسات الأمريكية[1] وقد كانت الإستراتيجية الأمريكية اتجاه العراق خاصة والمنطقة العربية عامة تهدف إلى:

- تحويل الدول الكبرى إلى دول تابعة لها، أي إسقاط دورها كشريك في القرار الدولي خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية قد أعلنت الحرب على العراق من دون شرعية دولية.

- استخدام نفط العراق كسلاح اقتصادي وسياسي إلى جانب السلاح العسكري لضمان هيمنتها على العالم عامة والمنطقة العربية خاصة، من خلال الاستحواذ على موارده النفطية التي تمثل أكبر احتياطي نفطي على المستوى العالمي.

- خلق حالة أللاستقرار في العراق بصفة خاصة والمنطقة العربية بصفة عامة، فالهدف الذي كانت ولازالت تسعى إليه الإدارة الأمريكية، هو تفتيت المنطقة العربية إلى دويلات يسهل التحكم فيها، وإثارة الفوضى والاضطرابات و الأزمات. ومن المؤشرات التي تدل على أن الهدف من احتلال العراق الاستحواذ على النفط، هو ما قامت به الإدارة الأمريكية، حيث منحت وزارة الدفاع الأمريكي شركة "هاليبرتون"Halliburton" عام 2002م أثناء مناقشة الكونغرس قرار الرئيس بوش التحويل بإعلان الحرب عقدا سريا غير قابل للمناقصة بقيمة 07بلايين دولار حيث يمنح هذا العقد للشركة السيطرة الكاملة على حقول النفط العراقي إضافة إلى ذلك سعيها في إقناع الدول العربية، بفتح قطاعها النفطي أمام استثمارات كبيرة لشركات النفط الأمريكية لتحقيق الزيادة الضرورية للإنتاج.[2] وقد جسد احتلال عام 2003م مصطلح جديد في الإدارة الأمريكية اصطلح عليه "الفوضى البناءة"هذه الأخيرة تقوم على زعزعة الاستقرار وإحداث نوع من الانهيار أو التفكك والتدمير الخلاق يليه بعد ذلك إزالة الأنقاض، ثم يتبعه تصميم جديد لبناء مختلف من حيث الشكل والمضمون يتماشى ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية، فمادام الاستقرار وفق الرؤية الأمريكية لا يخدم مصالحها الإستراتيجية، وبالتالي يجب تدميره من خلال نشر"الفوضى البناءة"فحسب "Michell leyden"فإن التدمير البناء هو صفتنا المركزية"أي صياغة المنطقة العربي عبر تغيير ليس في النظام فقط بل حتى في الجغرافيا السياسي"، ويمكن استعراض خصائص "الفوضى البناءة" في العناصر التالية:

- القضاء على ما كان يسمى بالنظام الإقليمي العربي، عبر كل دولة لتتعامل مع الأجندة الأمريكية، دون اعتبار للدول الأخرى.

- وضع النظام في حالة قلق مستمر، من خلال الضغوط والتلويح بضرورة التغيير، عن طريق إحداث تغيير بطيء لبعض الدول مثل مصر،وسريع بالنسبة إلى أنظمة أخرى مثل سوريا ولبنان.

- إعادة صياغة النظم وفق حالة العراق،حيث تهديم للدولة والبنى التحية لتعاد صياغته انطلاقا من أنه "كيان" يتشكل من كتل غير متجانسة هم الشيعة والسنة والأكراد.[3] بناءا على إستراتيجية ا"لفوضى البناءة "يمكن القول أن ما يحدث في الدول العربية من

[1]- James A.Baker,strategie Energy policy challenges for The 21st century,Report of an independent task force,Institute for public policy of rice,university and the council on foreign relations .p 7, www.bakerinstitute.org/publications/study_15.pdf.

[2] - عبد الكريم شكاكظة، مرجع سابق، ص 105.

[3] - عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص ص 266 265.

انتفاضات شعبية يجسد هذه الإستراتيجية، من خلال التفتيت ثم إعادة البناء لصالح الغرب، هذا في مجمله ما يمكن أن نتحدث عنه في الإستراتيجية الطاقوية للولايات المتحدة الأمريكية في فترة الرئيس "جورج دبليوبوش" أما الآن سنتناول إستراتيجية الرئيس الحالي "باراك أوباما" .

ثالثا: الإستراتيجية الطاقوية الأمريكية في فترة الرئيس باراك أوباما 2008_إلى يومنا هذا:

عندما تولى الرئيس "باراك أوبا ما"الحكم عام 2008م كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد ورثت أحد أسوأ التركات الرئاسية، حيث وصل "باراك أوبا ما"إلى الحكم في وقت تدهورت فيه صورة الولايات المتحدة الأمريكية لدى الرأي العام العالمي نتيجة الأعمال التي خلفتها الإدارة السابقة[1]، وأهم هذه الأعمال:

-أن الرئيس الأمريكي السابق "جورج دبليو بوش"قد حول الانتباه عن قضايا عالمية خطيرة يمكن أن تواجه دول العالم بأسره، وكان للولايات المتحدة الأمريكية أن تلعب دورا قياديا فيها ومن أهم هذه القضايا موضوع الاحتباس الحراري، وما ينتج عنه من كوارث بيئية تهدد معظم دول العالم إضافة إلى حروب الإبادة العرقية، والأزمات الدولية المتنقلة _إفريقيا_ حيث لم تولي الإدارة الأمريكية السابقة الاهتمام بهذه القضايا، بل حولت اهتمامها إلى استخدام القوة العسكرية.

- تزايد الإحساس بالخطر اتجاه سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، على أمن العالم واستقراره من خلال مرتكزاتها الفكرية في تجاوز المجتمع الدولي. وبذلك فقد لجأ الرئيس "باراك أوبا ما"إلى صياغة إستراتيجيات جديدة، تختلف عن الإستراتيجيات السابقة، ذلك بهدف تغيير النظرة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية، ففي عام 2010م تم الإعلان عن وثيقة " الأمن القومي" الأمريكية الجديدة، التي جاءت كرد على فشل إدارة "جورج دبليوبوش" في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وغرقه في حروب أفغانستان والعراق، هذه الأخيرة كلفته 63% من الميزانية المخصصة للحرب على الإرهاب، وقد تحدث باراك أوباما في هذا الصدد عن التخلي الأمريكي عن ربط الإسلام بالإرهاب، وإنما اقتصاره على منظمة إرهابية واحدة في القاعدة[2]، إلى جانب إستراتيجية " الأمن القومي" نجد أيضا إستراتيجية" أمن الطاقة" التي كانت هي الأخرى كرد فعل عن الإستراتيجية التي طرحها "ديك تشيني"، من خلال وضع برنامج "أمن الطاقة"، لتوضيح مجموعة من الأهداف والخطط الإستراتيجية والتي تحددت في 03 نقاط رئيسية:

- تأمين إمدادات الطاقة والحد من التبعية الخارجية للنفط.

- ترشيد استخدام الطاقة من قبل المستهلكين.

- حماية البيئة عن طريق الاستثمار في الطاقات المتجددة.[3]

وعموما فقد اشتملت إستراتيجيات وسياسات الإدارة الجديدة على ثلاثة دوائر رئيسية:

- **الدائرة الأولى:** هي الدائرة الاقتصادية، وهي الأهم في المرحلة الأولى.

---

[1] - حنان وطار وحميدة بورك، مرجع سابق، ص 59.

[2] - حسين حافظ وهيب، مرجع سابق، ص ص62 64.

[3] - حنان وطار وحميدة بورك، مرجع سابق، ص 64.

- **الدائرة الثانية:** هي الحدود الدولية، فحروب"بوش"والفشل في حسمها، جعل كل من روسيا والصين تستفيد من هذا الوضع.

- **الدائرة الثالثة:**هي دائرة الدول العربية.[1] وانطلاقا من الدائرة الأخيرة، فإن الإستراتيجية الطاقوية للرئيس "باراك أوبا ما" اتجاه المنطقة العربية، تنصرف إلى صياغة ترتيبات سياسية وأمنية تحل محل المواجهة العسكرية التي استخدمتها إدارة "جورج دبليوبوش"، حيث رأى الرئيس "باراك أوباما" أن معظم الدول العربية، هي دول منتجة للطاقة ومصدرة للنفط، وبذلك رأى بأن الولايات المتحدة الأمريكية تعاني من تبعيتها لهذه المنطقة لتحقيق أمنها الطاقوي، وعلى هذا الأساس بدأ البحث وتنسيق الجهود من أجل استغلال الطاقات البديلة من طاقة الرياح والطاقة الشمسية لتحقيق أمن الطاقة، بهدف التخلص والتحرر من عبء استيراد النفط، هذا ما يعكس حقيقة الولايات المتحدة الأمريكية من الدول المصدرة للبترول، من خلال أنه يهدف إلى ممارسة الضغوط على الدول المنتجة، والعمل على إزاحة النفط من تحت شعارات تأخذ أشكال متعددة،"كالمحافظة على البيئة" أو" قرب نضوب النفط" [2] وهي في مجملها وسائل ضغط تكرسها الإدارة الأمريكية الجديدة لأجل التلاعب بأسعار موارد الطاقة التي تعد المصدر الأساسي للعائدات المالية في الدول العربية، وهذه الإستراتيجية تحمل هي الأخرى تهديد على المنطقة العربية، لكن بصيغة مختلفة عن الإستراتيجية السابقة، إضافة إلى هذا فالرئيس "باراك أوباما" يعمل على تحميل الدول العربية الأعباء الاقتصادية من خلال المشاركة في تطبيق خطة "بروتوكول كيوتو"في قمة المناخ عام 2009م على اعتبار أن الدول المنتجة للنفط وعلى رأسها الدول العربية هي المتسببة في التغيرات المناخية، واستنزاف الثروات الطبيعية في حين نجد أن الدول الصناعية هي التي تقوم بهذا كله، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في حد ذاتها، إضافة إلى هذه السياسات التي ركزت فيها الإدارة الأمريكية، على الإصلاح الداخلي والتقليل من النزعة الهجومية نحو الخارج، نجد أن الرئيس "باراك أوباما" قد ركز على الشركات الاقتصادية في المنطقة العربية وذلك كأساس تنطلق منه الولايات المتحدة الأمريكية لضمان إمداداتها النفطية والسيطرة على الثروات العربية، وقد قامت ليبيا نتيجة لذلك بتطبيع علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية فخصصت عددا من القطاعات الإستراتيجية كالنفط.[3] وتجدر الإشارة أيضا إلى الوضع الحالي في المنطقة العربية هو الترقب الأمريكي لها والتدخل في الأزمة الليبية عام 2011م، بحجة حماية المدنيين من نظام" القذافي "وإيجاد حلول سلمية بين الطرفين، إلا أنه في واقع الأمر التدخل في ليبيا تم لمصالح تخدم الغرب بالدرجة الأولى من خلال حماية شركاتهم النفطية وتأمين إمداداتهم الطاقوية في المنطقة، والحرص على أن لا تنتشر هذه الانتفاضات والتوترات إلى البلدان العربية التي تخدم المصالح الغربية وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية، علاوة على ذلك حماية إسرائيل وأمنها. وبعد عرضنا للإستراتيجية الطاقوية الأمريكية سننتقل الآن للتعرف على الإستراتيجية الفرنسية، من خلال الوقوف عند أهم مخططاتها الرئيسية.

الفرع الثاني: الإستراتيجية الطاقوية الفرنسية

تعاني دول الإتحاد الأوروبي بصفة عامة من تبعية طاقوية حادة، ذلك بحكم افتقارها لهذه الموارد، باستثناء بحر الشمال،النرويج وهولندا، وقد بلغت هذه التبعية عام 2010م حوالي 85% رغم الأثر الايجابي لانضمام النرويج للإتحاد الأوروبي، لذا فالإتحاد الأوروبي يلجأ إلى اتخاذ سياسة طاقوية تتلاءم ووضعه، ويذهب المحللون الإستراتيجيون إلى التأكيد أن الإتحاد الأوروبي ليس لديه سياسة طاقوية

---

[1] - عبد الغني سلامة، مرجع سابق، ص 24.

[2] - صباح جاسم، "قمة المناخ هل يصلح العالم ما أفسده الجشع والإهمال"، تم تصفح المقال يوم 2013/04/25م على الساعة 10:00، ص 2 ،متوفر على الرابط التالي: www.annaba.org

[3] - حنان وطار وحميدة بورك، مرجع سابق، ص 78.

مشتركة[1] لذلك سنحاول من خلال هذا العنصر التركيز على السياسة الطاقوية الفرنسية، باعتبارها أكبر دول الإتحاد الأوروبي- هذه السياسة التي كثيرا ما تنافس السياسة الأمريكية على موارد المنطقة العربية، ففي الوقت الذي تزيد فيه الولايات المتحدة الأمريكية الحصول على الاستثمار في المنطقة العربية، تلجأ فرنسا إلى توطيد علاقاتها مع دول المنطقة، وذلك بهدف إعاقة الاستثمار الأمريكي في المنطقة، يرجع التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا في رغبة كل منهما للانفراد بالزعامة في الوطن العربي، على عكس الدول الأوروبية الأخرى كبريطانيا التي كثيرا ما تتوافق مع القرارات الأمريكية، وقد تجلى التنافس الفرنسي الأمريكي كما تطرقنا إليه سابقا في المجال الاقتصادي ذلك لتزايد أهميته، وفعاليته على المستوى الدولي، من أهم مظاهر عدم التوافق بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا القرار الأمريكي بعد أحداث 11سبتمبر2001م بإعلان الحرب على العراق 2003م، حيث قوبل هذا القرار بالرفض والمعارضة من قبل فرنسا وألمانيا في حين لقي تأييدا ومشاركة من طرف بريطانيا، هذا ما جعل "دونالد رامسفيلد"Donald " Rumsfeld" يميز بين القارة العجوز والتي قصد بها كل من فرنسا وألمانيا، إضافة إلى هذا رغبة أمريكا في إقامة بنك للتنمية للشرق الأوسط في مؤتمر عمان برأسمال قدر ب:50 مليار دولار بحجة وجود مؤسسة مختصة بتمويل مشاريع تنمية في الشرق الأوسط، وفي هذا الصدد أعلن الرئيس السابق "جاك شيراك" أن جنوب شرق المتوسط هو الفناء الخلفي لأوروبا، فرنسا مستعدة للدفاع عن مصالحها النفطية والطاقوية في المنطقة من خلال مواجهتها للمشاريع الأمريكية الراهنة إلى الهيمنة على المنطقة العربية وبهذا تعتبر فرنسا أول منافس للمشاريع الأمريكية في المنطقة العربية[2]حيث تعمل فرنسا على تقوية وضعيتها ومكانتها في الوطن العربي معتمدة في ذلك على روابطها التاريخية في المنطقة، إذ تسعى فرنسا للعب دور الفاعل الرئيسي فيها، يظهر ذلك من خلال تدخلها السريع لحل المشاكل والأزمات العربية، وأبرزها التدخل العسكري في ليبيا لحماية الثوار، ورغبة منها في إيجاد حلول للأزمة الليبية، إلا أن ذلك في واقع الأمر يعكس المصالح الفرنسية في المنطقة، من إمدادات طاقوية، خاصة وأن فرنسا تعتمد بشكل كلي على نفط المنطقة العربية، بذلك فسيادة اللاإستقرار، يهدد مصالحها النفطية بدرجة أولى.

على ضوء ما تقدم نستنتج أنه رغم الاختلاف في السياسة الأمريكية والفرنسية اتجاه المنطقة العربي، إلا أنه يوجد هناك هامش للتوافق والتعاون بينهم، ذلك بحكم التحالف الغربي الذي يبقى الأهم من أي مصالح وأهداف فرعية أخرى، فرغم الاختلاف بينها إلا أنه يبقى الهدف الرئيسي واحد، وهو تأمين إمداداتهم الطاقوية وحمايتها، ولعل هذه السياسات والإستراتيجيات المتضاربة بين القوى الكبرى هي المتسبب الرئيسي في انتشار الاضطرابات والأزمات العربية خاصة في الفترة الأخيرة، من خلال ظهور موجة من الانتفاضات العربية، هذه الأخيرة سنتناولها بالتفصيل من خلال المبحث الثاني.

المبحث الثاني:واقع الانتفاضات العربية

يشهد العالم العربي في السنوات الأخيرة مع عامي 2010م /2011م موجة من الانتفاضات الشعبية، أطلق عليها تسمية "الربيع العربي" وأخذت سمات مختلفة، وكان لها أسباب عديدة ومتعددة، سيتم التطرق لها من خلال هذا المبحث مع التركيز على بعض النظريات المفسرة لحدوثها وفي مطلب آخر يتم توضيح مدى مساهمة تأمين الطاقة في تحريك الانتفاضات العربية، لكن قبل هذا ارتأينا أن نقوم بضبط بعض المصطلحات التي تناولناها في الدراسة و التي تتداخل فيما بينها إلى حد ما والمتمثلة في:

– **الانتفاضة:** هي عبارة عن عملية واسعة النطاق يقوم بها الجماهير تحت قيادة معينة، بهدف إسقاط نظام الحكم القائم واستبداله بحكم صالح يلبي مطالبهم الحالية وطموحاتهم المستقبلية، وتعمل الانتفاضة على شل قدرة الحكومة على إدارة البلاد وتستمر الجماهير

[1] - إبراهيم تيقمونين، مرجع سابق، ص 154.

في المطالبة بحقوقها إلى أن يستسلم النظام ويسقط وتتولى قيادة الانتفاضة زمام الحكم وإدارة البلاد، وعادة ما تكون في البداية سلمية ثم سرعان ما تتحول إلى العنف.[1]

– **الثورة:** هي عبارة عن عمل مسلح يحدثه الشعب باستخدام كل الوسائل في ذلك لتحقيق طموحاتهم سواء كان لرد العدوان من بلد ما أو لتغيير نظام الحكم، كما أنها تفترض بأن يكون هناك تزايد دائم في احتدام التناقضات وذلك لاندلاع المواجهة الحاسمة والعنيفة.[2]

وبذلك فإذا فرقنا بين الانتفاضة والثورة نجد أن الانتفاضة تكون في البداية سلمية بمعنى أنها تحاول تحقيق مطالبها دون اللجوء إلى القوة العسكرية، في حين الثورة العكس فالبداية فيها تكون باستخدام القوة العسكرية والمواجهة بين الطرفين مباشرة، إضافة إلى هذا فإن الثورة أعم وأشمل من الانتفاضة لأن الثورة حركة سياسية واسعة في حين الانتفاضة الشعبية تبدأ بمجموعة من الشعب ثم تتطور إلى أن تصل إلى تكوين حركة سياسية تقوم بترتيب أعمالها وعلى هذا الأساس يمكن القول أن ما حدث في الدول العربية في السنوات الأخيرة هي عبارة عن انتفاضة شعبية خرجت للشارع العربي للتعبير عن مطالبها وحقوقها، لكن هذه الانتفاضة سرعان ما تحولت إلى ثورة بسب ردود فعل الأنظمة الحاكمة التي واجهت الانتفاضات بالقوة العسكرية مما استدعى بها إلى التسلح والدخول في المواجهة بين الطرفين.

– **العصيان المدني:** لقد عرف "بيير هيرناجرين" العصيان المدني في كتابه"طريق المقاومة...ممارسة العصيان المدني" بأنه نشاط شعبي متحضر يعتمد أساسا على مبدأ اللاعنف، وعلى هذا فإن أنشطة العصيان المدني هي عبارة عن تحد لأمر ما أو لقرار ما، ويهدف هذا النشاط المباشرة للمحافظة على ظاهرة معينة أو تعريف ظاهرة في المجتمع[3] وبالتالي فإن العصيان المدني يمكن اعتباره كمرحلة أولى قبل الانتفاضة أو الثورة، لأن الشعب يخرج كمحتجين على أوضاع معينة يهدف إلى تغيير على عكس الانتفاضة التي تكون أعم وأوسع من العصيان المدني سواء من حيث المطالب أو التمسك بالأهداف.

المطلب الأول: طبيعة الانتفاضات العربية وأسبابها

شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا موجة كبيرة من الثورات والاحتجاجات في أواخر عام 2010م وبداية 2011م في العديد من الدول والتي غيرت المنطقة شكلا وموضوعا، حيث شملت قطاعات واسعة من هيئات "المجتمع المدني" اتخذت تسمية الحراك الشعبي أو الانتفاضات الشعبية في أغلب بلدان العالم العربي ولو مارسته فئات معينة إلا أنه لم يتطور ويقدم مشروعا سياسيا أو حركة إصلاحية، بل في الأغلب هو رد فعل على ظلم وجور سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي في أكثر الأوقات[4]. وفي هذا المطلب سيتم التركيز على ضبط مختلف الأسباب التي أدت إلى حدوثها.

الفرع الأول: أهم الدوافع المحركة للقوى السياسية والاجتماعية المختلفة للثورة

---

[1] – مصطفى حامد، مع الانتفاضة والثورة الشعبية في كتاب"حرب المطاريد"،تم تصفح المقال يوم2013/06/02م على الساعة8:00 ، ص 1، متوفر على الرابط التالي: www.tajdeed .org .uk/ar/posts/liste/3563-page

[2] – هيبة رؤوف عزت،"مفهوم الانتفاضة من خيار الثورة إلى نموذج التمكين المدني"، تم تصفح المقال يوم:2013/26/02م على الساعة 7:00،ص 1، متوفر على الرابط التالي: www.yanabeea.net/details.apx ?type=14&pageid =4318lasttype=388.

[3] –"العصيان المدني تعريفه و مفهومه"، تم تصفح المقال يوم2013/06/2م على الساعة 9:00، ص 1، متوفر على الرابط التالي: 3abakarino.blagspot.com/2007/12/1.html.

[4] –عصام أحميدان الحسني،"الثورات العربية:قراءة في الخلفيات والأبعاد"،مجلة البديل، العدد 115،(2011م)، ص 10.

1- محركات التغيير في العالم العربي:

توجد عدة عوامل ساهمت في ظهور الانتفاضات والثورات العربية في المنطقة العربية، على رأسها أن الشباب (الفئة العمرية15 و29سنة) يشكل أكثر من ثلث سكان العالم العربي وهو ما يعرف بالطفرة الشبابية، وتعاني هذه الفئة أشكالا متعددة من الإقصاء والتمييز جعلتها ساخطة على الأوضاع الراهنة، وبالرغم من الثروات البشرية والطبيعية الهائلة التي تتمتع بها المنطقة العربية، فإنها شهدت في العقود الأخيرة خللا كبيرا في منظومة توزيع الثورة إذ استأثرت نخب ضيقة ذات ارتباط وثيق بالسلطة بمقومات الثروة، بينما همشت قطاعات واسعة من المجتمعات العربية، وقد تزايدت تلك الظاهرة في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ مع التوجه لتبني آليات السوق والتجارة الحرة، وتراجع الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة.

كما نذكر من ناحية أخرى، أن معظم الدول العربية فشلت في تحقيق الاندماج الوطني بين الجماعات الدينية والعرقية والاثنية المختلفة، ومن جهة أخرى تصاعد دور قوى إقليمية وخارجية، حيث بدأت هذه الجماعات تتحرك للمطالبة بحقوقها الثقافية والسياسية أو المطالبة بالانفصال بشكل جزئي أو كامل عن الدولة الأم.[1]

2- الطفرة الشبابية:

حيث يمثل الشباب في المرحلة العمرية من 15 و29سنة أكثر من ثلث سكان المنطقة وتعاني هذه الفئة العمرية مظاهر إقصاء اقتصادي اجتماعي وسياسي، جعلتها في مقدمة الفئات المطالبة بالتغيير والمحرك له وتعدو البطالة من أهم المشاكل التي يعانيها الشباب في العالم العربي، حيث ترتفع مستويات البطالة إلى (25%) بين الشباب مقارنة بالمتوسط العالمي(14.4%) وتتركز نسب البطالة بشكل كبير في أوساط الشباب المتعلم الحاصل على تعليم عال، حيث يمثل الشباب المتعلم نحو(95%) من الشباب المتعطل عن العمل في العالم العربي، كما ترتفع نسب البطالة بشكل كبير في أوساط الشابات المتعلمات، حيث تشغل المنطقة العربية موقعا متدنيا بين مناطق العالم من حيث إدماج المرأة في سوق العمل.

3- التهميش الاقتصادي والاجتماعي:

رغم أن دول المنطقة العربية تتمتع بالثروات البشرية والمادية الهائلة إلا أن النظم فيها أخفقت في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، ولا تزال قطاعات واسعة من الشعوب العربية تعاني الأمية والبطالة، وتدني مستويات المعيشة، وغياب الخدمات والمرافق،كما أن الفجوة بين الطبقات والمناطق في الدولة الواحدة في اتساع مستمر.[2]

4 - غياب الحريات السياسية:

تتعرض الدول العربية منذ نهاية الحرب الباردة، خاصة منذ الاحتلال الأمريكي للعراق لضغوط داخلية وخارجية متزايدة لتبني إصلاحات سياسية وديمقراطية حقيقية تؤدي إلى إطلاق الحريات السياسية والمدنية، وحرية تشكيل الأحزاب والجمعيات والاتحادات، وإلى وضع ضمانات تضمن نزاهة الانتخابات وحرية الصحافة والإعلام إلا أن الدول العربية لم تستجب لهذه الضغوطات، واكتفت بإدخال بعض الإصلاحات الشكلية التي لم تغير من مضمون المنظومة السلطوية وحتى الدول التي سمحت بقدر أكبر من التعددية

[1] -دينا شحاتة ومريم وحيد،"محركات التغيير في العالم العربي"، مجلة السياسة الدولية، المجلد46، العدد 18، (أبريل)، 2011 م، ص ص 11 12.

[2] - علي فايز يوسف الدلابيح، مرجع سابق، ص 12.

السياسية مثل المغرب الكويت ومصر، فقد اعتمدت على ترسانة واسعة من الأدوات القانونية والأمنية والإدارية لتقييد الحريات والأحزاب والإعلام ومنظمات المجتمع المدني. وقد أدى امتناع الدول العربية عن تبني إصلاحات سياسية حقيقية إلى انصراف المواطنين عن المشاركة في العملية السياسية وإلى ضعف وترهل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني.[1]

5- تراجع عوامل الاندماج الوطني:

شهدت الدول العربية في السنوات الأخيرة تصاعد الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية، خاصة في تلك الدول التي تتمتع بقدر عال من التنوع العرقي والديني والإثني، وقد نتجت هذه الظاهرة من عدة عوامل مختلفة في مقدمتها قيام النظم السلطوية لعقود طويلة بحجب الحريات الثقافية والدينية. وبحرمان جماعات مختلفة من حق التعبير بحرية عن هويتها وعن ثقافتها وعن عقيدتها، كما حدث في حالة الأكراد والشيعة في العراق.

6 - تصاعد دور قوى خارجية وإقليمية:

التطور الأخير الذي أثر بشكل كبير في استقرار المنظومة السلطوية في العالم العربي مرتبط بتصاعد دور الفاعلين الدوليين والإقليميين في السياسات الداخلية لدول المنطقة في السنوات الأخيرة، فالتدخل الخارجي ليس بجديد على المنطقة العربية. ولكنه كان في فترات سابقة مرتبطا بالأساس بترسيخ النظام الإقليمي الذي وضعته القوى الاستعمارية في النصف الأول من القرن العشرين وبدعم السلطوية الموالية للغرب. ولكن في السنوات الأخيرة، دعمت قوى دولية وإقليمية مبادرات تخل باستقرار النظام العربي، وبالنظم السلطوية في المنطقة، خاصة تلك التي تبنت مواقف مناهضة للولايات المتحدة الأمريكية وقد تجلى هذا في سياق التدخل الأمريكي في الصومال، والاحتلال الأمريكي في العراق ودعم مبادرات الانفصال في جنوب السودان، ومحاولات عزل حماس في قطاع غزة، وحزب الله في لبنان وحتى النظم "المعتدلة"تعرضت لضغوط خارجية متزايدة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والربط بين الإرهاب وغياب الحريات لإدخال إصلاحات سياسية وإطلاق الحريات السياسية والمدنية.

7-القوى المحركة للانتفاضات الشعبية

شاركت أربع قوى رئيسية في الانتفاضات الشعبية التي شهدتها عدة دول عربية في الشهور الأخيرة من 2011م وهي الحركات الاحتجاجية الشبابية، والأحزاب والقوى السياسية المعارضة، وقوى عمالية ومهنية، وأخيرا قوى ذات أرضية طائفية وقبلية ومناطقية.

شهدت الدول التي تتمتع بقدر عال من التجانس السكاني، مثل تونس ومصر، حراكا على أرضية سياسية وطبقية، شاركت فيه قوى سياسية ونقابية، بينما شهدت دول أخرى استقطابا طائفيا أو قبليا أو مناطقيا، مثل ليبيا والبحرين واليمن، حراكا واسعا على أرضية مناطقية أو طائفية.

الفرع الثاني:الأسباب الاقتصادية

إلى جانب الأسباب السياسية هناك العديد من الأسباب الاقتصادية ساهمت في اندلاع هذه الثورات، حيث يلاحظ وجود مشكلات اقتصادية مشتركة ما بين الدول العربية التي اندلعت فيها الثورات، يمكن رصد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تؤكد ذلك في الآتي:

- تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، وشعور المواطن في هذه الدول بأن مستويات المعيشة لا تتحسن بل تتراجع، ولا تتواكب مع ما تعلنه الحكومات من أرقام في هذا المجال إلى عدم عدالة توزيع عوائد التنمية في هذه الدول بين الفئات المختلفة.

منحنى رقم "1 " :تطور متوسط معدل النمو في الدول لعربية

[1] - دينا شحاتة ومريم وحيد، مرجع سابق، ص 11.

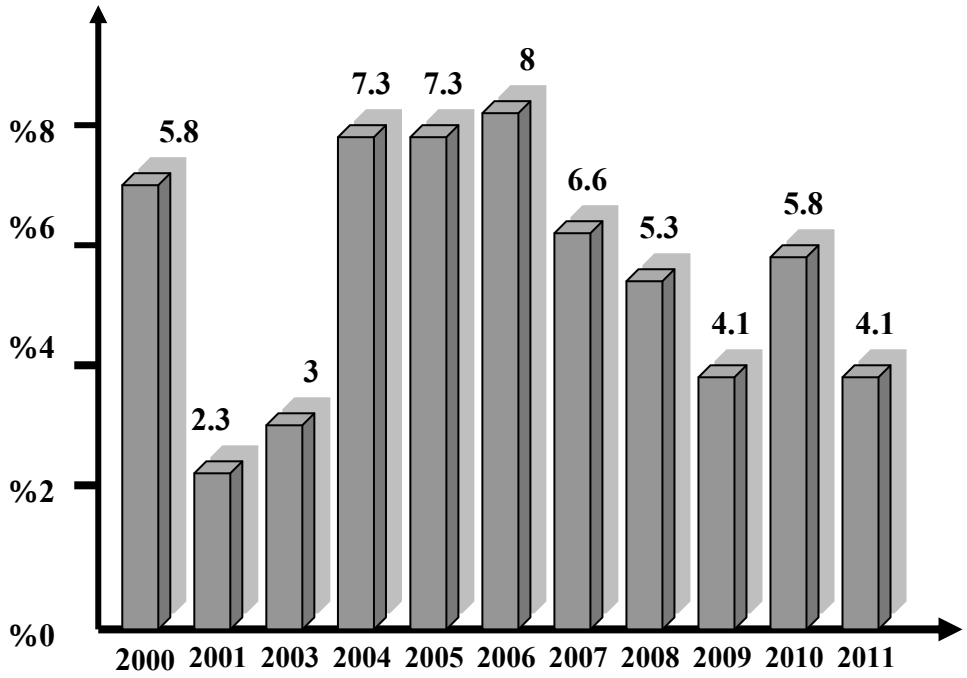

المصدر : تقرير حول"التداعيات الاقتصادية للثورات العربية"، مجلس الغرف السعودية، سبتمبر 2011، ص ص 4 5.

-ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب وضعف نتائج برامج التشغيل في معظم هذه الدول وهو ما جعل عدد كبير من الشباب في هذه الدول ييأس من سوق العمل، وتشير الأرقام إلى أن متوسط معدل البطالة في الدول العربية وصل8%، وقد بلغ العدد المطلق للعاطلين عن العمل في الدول العربية حوالي 14 مليون نسمة.[1]

- تزايد معدلات الفقر، وسقوط النسبة الأكبر من السكان تحت خط الفقر في العديد من الدول العربية، حيث بلغ معدل الفقر في فلسطين والصومال وموريتانيا والأردن واليمن والسودان حوالي 40%، وتجاوز 21%في مصر، وتجاوز10% في سوريا والعراق وتونس والجزائر.

- تراجع جودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين في كثير من الدول العربية، مثل التعليم والصحة والمواصلات، وهو الأمر الذي كان له انعكاساته على جودة الحياة، وعلى طريقة فهم المواطنين للقضايا الوطنية، ويكفي هنا الإشارة إلى تفاقم معدلات الأمية في الدول العربية، والتي تجاوزت 59% في العراق، وحوالي 33.6 % في مصر، وحوالي 15.5% في سوريا، وحوالي 13.2% في ليبيا، وحوالي19.4% في تونس، وحوالي41.1% في اليمن.

- ارتفاع معدلات التضخم ومعاناة الشعوب من ارتفاع الأسعار ونقص وسوء التغذية، وذلك في ظل الارتفاع غير المسبوق لأسعار السلع الغذائية، كذلك في ظل فشل سياسات الدعم الحكومي في مساعدة الفئات الأكثر فقرا، حيث تشير دراسات البنك الدولي إلى أن 34% فقط من مبالغ الدعم الهائلة المقدمة في الدول التي شهدت الاضطرابات تذهب للفئات وأن 66% من هذه المبالغ تذهب للفئات التي لا تستحق الدعم.[2]

---

[1] – مجلس الغرف السعودية ، تقرير حول:"التداعيات الاقتصادية للثورات العربية"، سبتمبر 2011م، ص ص 4 5.

[2] - جواد كاظم البكري،"الثورات العربية ربيع عربي...بخريف اقتصادي"، تم تفصفح المقال يوم:2013/05/17م على الساعة 15:35، ص 3،متوفر على الرابط التالي: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=308270

خصائص الانتفاضات الشعبية العربية

تتمثل هذه الخصائص في:

- قاد الحركات الاحتجاجية الشباب العاطل عن العمل وقد أسهم هؤلاء بشكل واضح في انتشارها وتوسعها حتى وصلت إلى كافة المدن والقرى.
- بدأ الحراك خارج الأطر الحزبية، ومؤسسية المتعارف عليها مثل "الأحزاب السياسية والنقبات المهنية واتحادات العمال".
- طول نفس التحرك الشعبي، حتى زوال الأنظمة السياسية الفاسدة.
- عبرت الحركات الاحتجاجية عن مطالب عديدة اجتماعية وسياسية عديدة ورغبتها في الإصلاح السياسي.[1]

في الأخير يمكن القول أن الثورات العربية التي حدثت في العالم العربي ليست حدثا عاديا، وإنما عموميتها وشموليتها لكافة قطاعات الشعب تجعل منها ظاهرة فريدة ليس فقط على المستوى العربي وإنها على المستوى العالمي أيضا[2] وقد تحدث الثورات العربية العديد من المقولات النظرية والتي بنيت عليها الثورات، وهذا ما سيتم توضيحه في المطلب الموالي حول النظريات المفسرة للثورات العربية.

المطلب الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للانتفاضات العربية

تعددت القراءات والتحليلات التي قدمها المفكرون والسياسيون والخبراء والنخب المثقفة محاولين فهم ظاهرة الانتفاضات العربية التي عرفت عالميا بالربيع العربي، فبعد أكثر من عامين من انطلاقها_الثورات_ بدءا من تونس وسقوط النظام الاستبدادي فيها انتقالا إلى مصر وليبيا وسوريا...الخ، مازالت ثورات الربيع العربي تثير الكثير من الأسئلة والاستفهامات حول المحرك الأساسي الكامن وراء حدوثها. لقد حاولنا من خلال هذا المطلب التطرق إلى بعض النظريات والرؤى النظرية التي يرى أنها يمكن أن تفسر لنا ظاهرة الانتفاضات العربية والمتمثلة في:

1 -نظرية الدومينو: Domino Theory

هناك من يرى أن الثورات العربية تمثل تطبيقا عمليا لنظرية الدومينو والتي تقوم على افتراض أن وقوع دولة ما في يد قوة كبيرة سوف يؤدي إلى توالي سقوط الدول المجاور.

نظرية الدومينو من النظريات السياسية المعروفة في علم السياسة، وهي مستوحاة من تصفيط قطع الدمنة المصفوفة الواحدة بعد الأخرى فإذا أسقطت إحدى هذه القطع سيحدث تفاعلات تؤدي إلى سقوط باقي القطع أي أن سقوط نظام سياسي معين في منطقة ما من العالم يمكن أن يؤدي إلى حدوث تحولات سياسية عميقة في بقية دول المنطقة.[3] اشتهرت نظرية حجر الدومينو في أعقاب الحرب العالمية الثانية وبالتحديد بعد تحول الصين إلى دولة شيوعية واشتعال الثورات والانقلابات الثورية في العديد من دول العالم وميلانها السياسي في اتجاه المعسكر الشرقي[4]، وتفترض هذه النظرية وجود قوى خارجية قادرة على زعزعة حالة الاستقرار القائمة بين مجموعة من الكيانات المنتظمة في ترتيب معين، مشكلة نظاما ما، وتفترض أنه مجرد نجاح تلك القوة في زعزعة استقرار أي من تلك

---

[1] - أحمد إبراهيم محمود وآخرون، حال الأمة العربية "2010م/2011م":رياح التغيير، الطبعة الأولى، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011م)، ص 107.

[2] - وفاء لطفي ، "الثورات العربية:رؤية نظرية معاصرة"،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص 2، متوفرة على الرابط التالي: www.softwarelabs.com

[3]- Ham deblij,Changing Geographies :The Domino Theory and the Arab spring http://deblij.net/documents/opinion-july2011,pdf

[4]- Jervis Robert and Jack snyder, Domino and bandwagons :strategie Belifs and great power competition in the Eurasian Rimland(Oxford :Oxford university press ,1991),p p 20 50 .

الكيانات، تبدأ موجة من عدم الاستقرار تمس كل عنصر من عناصر النظام[1]، ولهذه الموجة سرعة في الانتشار تتأثر بمدى توفر قدرة ذاتية لدى العناصر التي تسقط أولا على تعزيز انتشار أثر الموجة. ومنه يمكن الإشارة إلى أنه قامت ثورة شعبية في تونس أسقطت نظام الرئيس زين العابدين بن علي،وتبعتها ثورة شعبية أخرى في مصر أسقطت هي الأخرى نظام الرئيس حسني مبارك، وكذلك الأمر بالنسبة لليبيا، وتشهد كل من اليمن وسوريا ثورات مماثلة تسعى إلى إسقاط نظامي الدولتين، ومنه نلاحظ أنه هناك انتشار سريع للثورات وبشكل واضح وجلي، ويرى بعض المراقبين المهتمين بالعالم العربي، أن ما نشهده حاليا في دولنا العربية هو تطبيق حرفي لنظرية الدومينو.[2]

2- نظرية المؤامرة:Conspiracy Theory

إن تطبيق نظرية المؤامرة على الربيع الثورات العربية يوصلنا إلى أن الثورات هي صنيعة قوى خارجية غربية(أمريكية،أوروبية، أو صهيونية) وليست نتيجة لفشل الأنظمة الفاسدة المستمدة(المفارقة أنها استمدت تماسكها من الدعم الغربي لها) وأن هناك مصالح (ربما تكون اقتصادية وربما سياسية أو جيواستراتيجية) لن تتحقق إلا بالثورات العربية وتغيير الأنظمة_ وهذا يخالف منطق الثورات التي تعتبر مشروع تحرري لمواجهة تبعية الأنظمة وارتهانها بالخارج، وتعديل النظام الاقتصادي ليحقق العدالة الاجتماعية للمواطنين مما يمس بالمنظومة الاقتصادية الحاكمة، وتقويم السياسة الخارجية لتعبر عن المصالح الوطنية والقومية، وتتسق مع الهوية ودوائر الانتماء بما في ذلك إعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية كمركز الصراع وإعادة تعريف الأمن القومي وخريطة الحلفاء والأعداء_ وهذا بالضرورة يضر المصالح الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية.[3]

3-رؤية نظرية أخرى:نظريات التحول الديمقراطي

تصف هذه الرؤية النظرية الثورات العربية بالموجة الرابعة من موجات التحول الديمقراطي فقد تشهد المنطقة العربية موجة رابعة من موجات التحول الديمقراطي بعد أن ظلت ولعقود طويلة بمنأى عن التحول الديمقراطي الحقيقي، وبقيت قلاع الدكتاتورات العربية العريقة محصنة ضد موجات التحول والتغيير المتلاحقة التي هزت العديد من مناطق العالم وأطاحت بالعديد من نظم الحكم.[4]

هناك من يرى أن نظريات التحول الديمقراطي التي حاولت إسقاط مفرداتها وتشكيلاتها النظرية، لم تعد تنفع في دراسة التحول الديمقراطي في العالم العربي الآن، وبالأخص النظرية الثقافية التي انطلقت من إدعاء أن عائقا ثقافيا وتراثيا لدى العرب يمنعهم من الانتقال إلى النظام الديمقراطي.[5]

4-نظرية كارل ماركس:" Karl Marx "

تقوم هذه النظرية على فرضية أساسية وهي الحتمية الاقتصادية والصراع، وهما المحور الأساسي لبناء المجتمع وتطوره والعامل الاقتصادي الذي يتكون من وسائل تكنولوجية الإنتاج أي القوى المنتجة والعلاقات بين الطبقات الاجتماعية والتي تمثل البناء التحتي الذي تستند عليه كل النظم الأخرى.[6]

---

[1] - وفاء لطفي، مرجع سابق، ص ص 3 4.

[2]- Randall Kuhn, On The Role of Human Development in The Arab spring (university of Denver,2012),p3. library, wiley.com/doi/10.1111/j.1728-4457.2012.00531.x/abstract.http://online

[3] - عمار بلتاجي،"هل الثورات العربية مؤامرة؟"،مختارات في الفكر السياسي، تم تصفح الموقع يوم 2013/05/01م ،على الساعة11:29 ،ص 1، متوفر على الرابط التالي: www.feker.net

[4] - وفاء لطفي، مرجع سابق، ص 7.

[5] - مهند مصطفى، "مقاربات للثورات العربية:الحالة المصرية والتونسية"،دراسات ومقالات، العدد1،(صيف)2011م،ص 111.

[6] - فشارعطاء الله وخيرة لكحل، الوطن العربي والتحولات الديمقراطية، د ط، (د ب ن : منشورات مركز الحكمة،2012 م)، ص 7.

بداية لابد من التوضيح بأنه قد لا نتفق مع كارل ماركس من حيث النتيجة لأن الثورات في نظر ماركس هدفها الأسمى إلغاء النظام الرأسمالي وإحلال الاشتراكية وذلك في طريقها إلى المشروع الأسمى وهو الشيوعية الكبرى، ولكننا نستنبط من نظريته الآلية التي تحدث التغيير ونحن ندرك جيدا أن الدول التي ثارت فيها الشعوب لم تصل إلى تلك الدرجات المتقدمة من الرأسمالية ولكن الأرضية التي صاغ فيها كارل ماركس نظريته مشابهة تماما للمجتمعات العربية فهي تعكس الطبقية التي تحدث عنها ماركس، لأنه وبكل بساطة الطبقة الحاكمة التي حكمت الشعوب الثائرة عملت الطبقة البرجوازية في فكر ماركس والشعوب تبنت خصائص طبقة البروليتاريا. فحسب ماركس أن جوهر الصراع يكمن في التضارب والتناقض بين مصالح الطبقات الاجتماعية التي تقررها العلاقات الإنتاجية التي يكونها الإنسان مع وسائل الإنتاج.[1] وهذا ما يحدث في المجتمعات العربية طبقة البقة الحاكمة أو على الأقل كما قربها لنا السيد"رالف راندورف" بتقسيم المجتمع إلى طبقتين وفسرها من خلال توزيع السلطة وفق ثنائية_الكم والمحكوم_ والتي تفسر الطبقية في المجتمعات العربية بشكل أكثر وضوحا والمتكونة من:

الحكام: وهم شاغلي أدوار السيطرة الإيجابية يصدرون الأوامر ويتحكمون في أفعال الآخرين والمتمثلة في المجتمع العربي بالرئيس والحكومة.

المحكوم: وهم شاغلي أدوار السيطرة السلبية أفراد يطيعون الأوامر ويتركون الحكم للآخرين، وهم الشعوب.

ولعل لا أحد سينقدنا إن ركزنا على السبب الاقتصادي كسبب رئيسي لانفجار هذه الثورات تبنيا منا للفكر الماركسي إذ أنه مما لا شك فيه أنه وإن وجدت أسباب أخرى لهذه الثورات ولكن الحاجة المادية والرغبة في تحسين الظرف الاقتصادي كان المحرك الأساسي لهذه الثورات والتي كان اندلاعها من طرف "البوعزيزي"، إضافة إلى اضطهاد وتهميش الشعوب من طرف حكامها ولطالما كانت هناك فجوة كبيرة بين الحكام والشعوب خاصة في مصر وليبيا.[2]

المخطط رقم"01": يشرح آلية الثورات العربية برؤية ماركسية

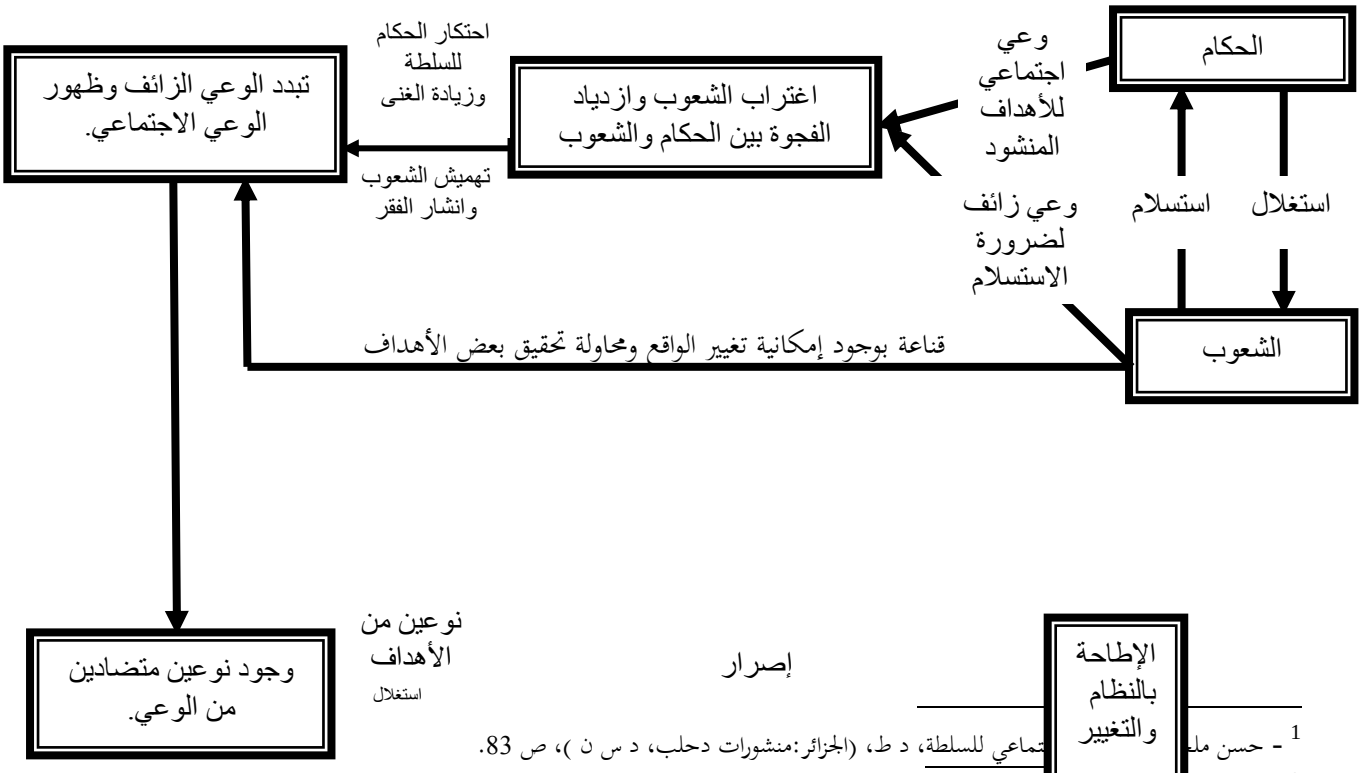

[1] - حسن ملـ تماعي للسلطة، د ط، (الجزائر:منشورات دحلب، د س ن)، ص 83.

[2] - فشار عطاء الله وخيره لكحل، مرجع سابق، ص 8.

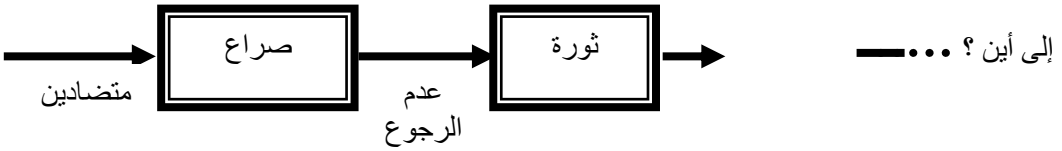

المصدر:فشار عطاء الله وخيرة لكحل،الوطن العربي والتحولات الديمقراطية، د ط، (د ب ن : منشورات مركز الحكمة ، 2012م)، ص 27.

5-نظرية الفوضى الخلاقة:

تعود هذه إلى مكيافيللي المتوفي عام 1527م، وهو عميد السياسة النفعية، وهو صاحب التراتبية التي تقول بأن السلم ينتج الراحة والراحة تنتج الفوضى ومن الفوضى ينشأ النظام.

ومن مصطلحات الفوضى الخلاقة بأنها حالة سياسية أو إنسانية _مريحة بعد مرحلة فوضى متعمدة الأحداث_ ويؤكد"هينتينغتون" بأن نظرية الفوضى الخلاقة ترتكز على فجوة الاستقرار التي يجب أن يشعر فيها المواطن بما هو كائن وما ينبغي أن يكون فيثور في كل اتجاه.

تقوم هذه الإستراتيجية على مبدأ العدم الكامل بإعادة البناء الكامل وذلك من خلال ما أسماه بالفوضى الخلاقة أو الفوضى البناءة، ويعتبر "مايكل ليدين" العضو البارز في معهد أمريكا "أنتر برايز هو" أول من وظف هذه الإستراتيجية توظيفا سياسيا بحتا من خلال مشروع التغيير الكامل في الشرق الأوسط الجديد أو الكبير الذي أعد عام 2003م.ومن المتأمل فيما يحدث من انتفاضات شعبية نجد أنه أمرا مستنسخا من بعضه البعض في جميع جوانبه، مما يدل على أن ما حدث وما يحدث لم يكن عبثا مجردا أو تولد بفراغ دون التخطيط المسبق له، إن ما يحدث في المنطقة العربية ينطبق على سياسة الفوضى الخلاقة وسوف يتم توضيحها أكثر من خلال شرح الخطط الإستراتيجية الغربية لتفتيت المنطقة العربية في المطلب الموالي.

المطلب الثالث: تأثير تأمين الطاقة على الثورات العربية

يشهد الاقتصاد العالمي منذ أواخر الستينات اتجاهات جديدة متنامية نحو أشكال جديدة للتقسيم الدولي للعمل بين البلدان الصناعية المتقدمة وبين بلدان العالم الثالث السائرة في طريق النمو[1]، ومن خلال هذا المطلب سنعرض لتأثير تأمين الطاقة على المنطقة العربية وتقسيمها وإعادة تشكيلها من قبل القوى الكبرى، وكذا نحاول تبيان الهدف الحقيقي والسبب الحقيقي لحدوث الثورات العربية في الآونة الأخيرة.

إن الحديث عن الطاقة وربطها بالاستقرار يقودنا إلى ملاحظة مهمة تتمثل في أن محدودية الموارد تؤدي إلى التحريض على أعمال الشغب والصراعات على الوقود، وتضخم التوترات السياسية والجغرافية.ونظرا لعدم كفاية إمدادات الطاقة لتلبية الطلب، قد تجد المجتمعات التي كانت مستقرة نفسها منخرطة في صراع على موارد الطاقة.[2]

لقد ساهمت ثورة النفط والغاز الحجري في تنفيذ نظرية"ذروة إنتاج النفط والغاز" التي كانت تثير قلق الدول المنتجة والمستهلكة في العالم على حد سواء، من خلال اعتقاد البعض أن إنتاج النفط والغاز قد وصل ذروته، وأن تراجع المخزونات والاحتياطات أمر لا مفر منه بل إنه قد بدأ فعليا، وجاءت زيادة الاستثمارات في قطاع النفط والغاز الحجري على حساب تطوير وإقامة مشروعات الطاقة المستدامة

[1] - محمود عبد الفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، د ط (الكويت: عالم المعرفة،1979م)، ص 11.

[2] -"أمن الطاقة والعمل الإنساني:الاتجاهات الناشئة والتحديات الرئيسية"، سلسلة موجز السياسة الدوري لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، رقم 3(سبتمبر 2010م)، ص 8.

حيث تراجعت وتيرة الاندفاع الأمريكي والغربي نحو تنمية مصادر "الطاقة النظيفة" كما تسبب ثورة الغاز الحجري في تراجع اندفاع الشركات للتنقيب عن مكامن النفط والغاز في القارة القطبية وتتسبب ذات الثورة أيضا في الاستثمارات في مشروعات الوقود الحيوي. استنادا لدراسة حديثة فإن النفط يمثل 40% من مصادر الطاقة في العالم، يليه الغاز ويمثل 25% أما الفحم فيمثل15% وتمثل مصادر الطاقة النووية8%، أما مصادر الطاقة المتجددة فتمثل 7.5% وسيشهد العالم تراجعا ملموسا في استخدام مصادر الطاقة النووية بعد أن قررت اليابان وألمانيا وسويسرا الاستغناء نهائيا على المفاعلات النووية لإنتاج الطاقة بعد كارثة مفاعل "فوكوشيما" في اليابان قبل عامين وأعلنت اليابان أنها ستتوقف عن استخدام الطاقة النووية في توليد الكهرباء بعد العام 2020م ما يجعلها أكبر مستورد للغاز الطبيعي في العالم وثالث أكبر مستورد النفط.[1]

أصاب الخطاب السنوي عن حالة الإتحاد للرئيس الأمريكي "جورج بوش"الكثير من المحللين بالدهشة، وخاصة إشارته إلى "إدمان" الولايات المتحدة الأمريكية على النفط ونية إدارته العمل على الاستعاضة عن الواردات النفطية من منظمة الشرق (الخليج العربي) بمقدار 57% بحلول عام 2025م بنفط آخر وهذه الدهشة التي أصابت الكثير ممن تابعو خطاب "بوش" تجد صداها عند أقطاب صناعة النفط الأمريكية، فهم يدركون بقرار أنفسهم استحالة الاستغناء عن الواردات النفطية من دول الخليج العربي، وما يؤكد ذلك ما قاله نائب شركة "اكسون موبيل"(ستيوارت مجيل)إذ يقول:

"الولايات المتحدة الأمريكية ستعتمد دائما على واردات النفط الأجنبي لتلبية احتياجاتها، وينبغي لها أن تتوقف عن محاولة أن تصبح مستقلة في الطاقة، ومن الناحية الواقعية فإنه ليس شيئا محتملا في فترة زمنية متصلة، وفكرة بوش ليست فقط سيئة بل يتعذر تحقيقها أيضا"،[2]وهذا القول يعيدنا إلى مقولة الصحفي اليهودي"أوري أفنيري" الذي وصف عمل الفريق الذي يحيط ب "بوش" بأنه سرقة موارد الشعوب الفقيرة لزيادة ثرائهم، بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية نجد أنه مع تجليات تأثيرات العولمة برزت قوى دولية كبيرة متعطشة هي الأخرى للمزيد من مصادر الطاقة ونجدها في كل من الصين والهند والدول الغربية الكبرى.تنبئ التوقعات لزيادة الطلب على مصادر الطاقة في العام 2015م مما يحتم إقرار برامج وسياسات إستراتيجية من قبل الدول الصناعية الكبرى، وهذا ما يجعلنا نخوض في مراجعة الخطط الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الكبرى وإسرائيل من أجل إحكام السيطرة علة المنطقة العربية المنتجة للنفط والغاز ومحاولة الحصول على مصادر النفط والغاز.[3] وهنا نركز على أكبر فاعل وأقوى دولة وهي الولايات المتحدة الأمريكية لنشرح دراسة إستراتيجية قامت بها لاستغلال المنطقة العربية، الدراسة تتحدث عن تقسيم إيران والعراق والسعودية والإمارات وأفغانستان وباكستان وتصل إلى أن إعادة التشكيل تنتهي إلى تأسيس دولة عربية شيعية كبرى ودولة لبنان الكبرى ودولة كردية، وإلى تحويل إيران إلى قسم من جغرافيتها الراهنة مع جعلها دولة فارسية...الخ. إنهم يريدون تقسيم وتمزيق المنطقة حسب الأعراق والمذهب، وحسب الهوى والمصالح الغربية أيضا، إذ كل الدول الجديدة هي دول تنشأ تحت الهيمنة والسيطرة السياسية والاقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني وهكذا نحن أمام إعادة تقسيم جديد تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق مصالحها الاستعمارية والعدوانية، وبنفس الآلية التي اعتمدها الإنجليز والفرنسيين بعد الحرب العالمية الأولى، إلا أن الفارق بين التقسيم الأنجلوفرنسي الذي اعتمد السرية في عقد اتفاقية "سايكس بيكو"وبين الجبروت الأمريكي الذي يعلن أنه سيقسم ويعيد تشكيل عشرات الدول ودفعة واحدة. ونذكر الدول المستهدفة بالتقسيم والاستقطاع هي إيران، تركيا، العراق، المملكة العربية السعودية، باكستان، سوريا والإمارات، ودول ستوسع لأغراض سياسية بحتة اليمن، الأردن وأفغانستان، أما الدول الجديدة التي تنشأ من تقسيم العراق تنشأ ثلاث دويلات كردستان ودولة سنية في وسط العراق ودولة شيعية في الجنوب لكنها بداية

---

[1] -مصطفى البزركان، "قضايا ثورة الغاز الصخري وهل تحقق استقلال الولايات المتحدة الأمريكية من سيطرة الشرق الأوسط؟"، مركز الجزيرة للدراسات،2013م، ص ص 7_9. http://studies-aljazeera.net

[2] - باسل النيري،" النفط في الإستراتيجية الأمريكية"، مجلة البيان، (شهر محرم) ،1428هـ، ص 1.

[3] - باسل النيري، مرجع سابق، ص ص1 2.

الخيط في التقسيم، إيران ستفقد أجزاء منها لصالح الدولة الكردية وأجزاء لصالح دولة شيعية عربية وأجزاء لصالح أفغانستان وأذربيجان. أما أفغانستان ستعاني من أكبر قدر من التقسيم كباكستان، السعودية ستقسم إلى دولتين دولة دينية ودولة سياسية وسيقتطع منها أجزاء لتمنح إلى دول أخرى" اليمن والأردن". سوريا ستفقد سواحلها على البحر الأبيض لصالح دولة لبنان الكبرى الجديدة*،وهذا ما يتبلور في مشروعين اثنين للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وهما مشروع الشرق الأوسط الكبير و مشروع الشرق الأوسط الجديد ومن المنتظر أن تعمل المؤسسة الجديدة على استيعاب القدرات المالية لدول المنطقة للمساعدة التكنولوجية ووضع إستراتيجيات التنمية. وسوف تتبنى المؤسسة البنكية الإسرائيلية بوصفها المركز المالي الإقليمي للمنطقة مشاريع تقسم اقتصادية قد تمضي في الاتجاه التالي:

- مصر للصناعات الثقيلة وزراعة القطن والزراعات المتخصصة واستخدام القوة العاملة بها لخدمة أهدافها.
- أما الدويلات المتنازعة في سوريا والعراق والأردن فإنها تشتغل بالصناعات الخفيفة والزراعة وذلك بينما تتفرغ شركات النفط الأمريكية لنهب النفط والغاز.
- لبنان السياحة والتجارة.
- المملكة العربية السعودية والخليج التمويل وإقامة المشاريع بها.
- الفلسطينيون ينظمون العمل كوكلاء تجاريين للإسرائيليين.[1]

لا توجد أسرار ...فمخططات التقسيم التي يواجهها الوطن العربي لم تعد مجرد ملفات يتداولها وزراء الخارجية الغربيون، أو يهمس بها الخبراء وصناع القرار، فما يحدث الآن هو أن مشاريع التقسيم خرجت من دوائر التخطيط لتدخل دوائر التنفيذ، فبعد غزو العراق أصبح التقسيم هو السلعة الأكثر تداولا بين ما يسمى "المكونات السياسية"التي كونها الاحتلال لتلاءم مشروعه لتقسيم البلاد إلى ثلاثة مجموعات طائفية متناحرة وتخاف من بعضها البعض.ولكي لا يتهم الأمريكيون بأنهم جاءوا إلى البلاد العربية لتقسيم بلدانها ابتداء من العراق فإنهم ارتأوا أن يبعدوا عن أنفسهم الشبهات يجعل مشروع التقسيم يبدأ من حيث لا يوجد احتلال من جنوب السودان.[2]

الخريطة رقم"03": تبين تقسيم وتفتيت منطقة الشرق الأوسط

[1] -أحمد صلاح النجار، "خطة تقسيم الدول العربية" ،مركز الكاشف حول خطط تفتيت المنطقة هل ستأخذ طريقها إلى التنفيذ؟ ، 2011م، ص ص 6 12، متوفر على الرابط التالي: www.alkashif.org.

[2] -أحمد صلاح النجار،" مخططات التقسيم تبدأ من السودان لتنتهي في السعودية بعد العراق"،مركز الكاشف حول خطط تفتيت المنطقة ها ستأخذ طريقها إلى المنفيذ، 2011م، ص ص 2 7. متوفر على الرابط التالي: www.alkashif.org

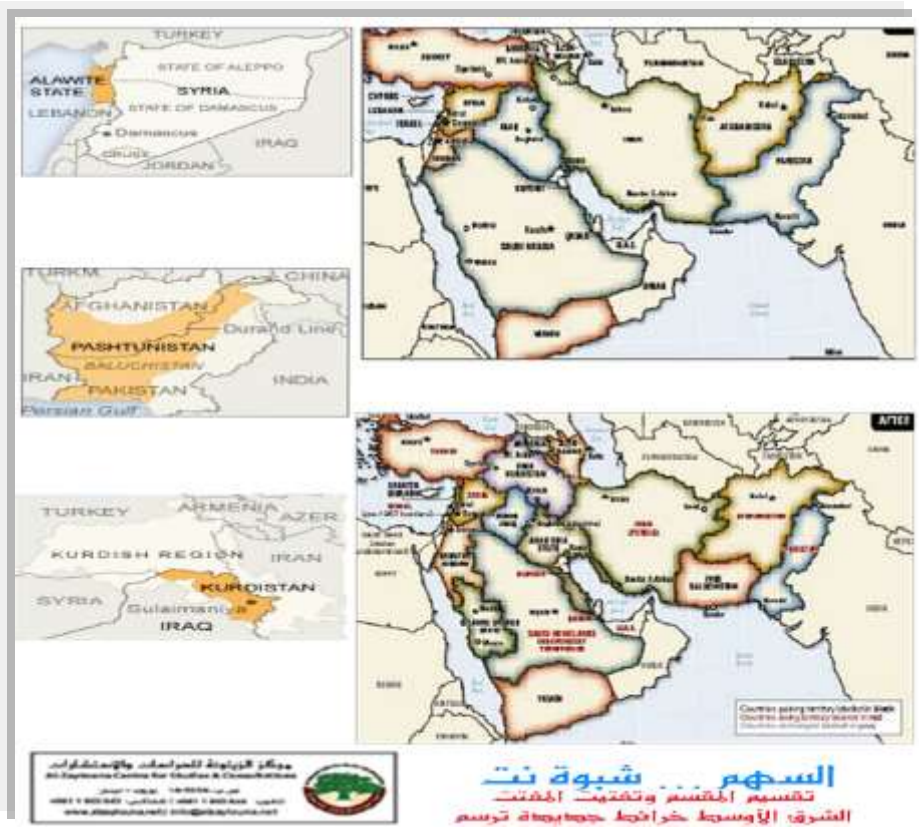

المصدر: متوفرة على الرابط التالي: forum.sh 3abwah.maktoob.com/t 526271.html.

مما سبق عرضه يمكن القول أن الثورات العربية الحالية إنما هي تطبيق الإستراتيجيات وخطط الدول الكبرى وذلك في سبيل الاستيلاء على المنطقة العربية واستغلال مصادر النفط والغاز فيها.وبالحديث عن الثورات فإنه يمكننا الإشارة إلى أن هناك تداعيات خلفتها على الصعيدين الإقليمي والدولي، هذا ما سيتم توضيحه في المبحث الموالي.

المبحث الثالث: التداعيات الإقليمية والدولية للثورات العربية

أثارت الثورات العربية لعام 2011م تداعيات مختلفة على الصعيدين الإقليمي والدولي في مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية ، الاجتماعية وحتى الثقافية، حيث تباينت المواقف الدولية تجاه الانتفاضات الشعبية العربية بين مؤيد ومعارض وبين مستفيد وخاسر وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: التداعيات الإقليمية للثورات العربية

خصص المطلب الأول إلى مختلف التداعيات التي تثيرها الثورة العربية على الصعيد الإقليمي وقد تم التركيز على الدول الفاعلة أكثر في الشرق الأوسط(إيران، تركيا، إسرائيل) مع الإشارة إلى تداعيات الثورة العربية على بلدان الثورات ذاتها.

الفرع الأول: تداعيات الثورات على إيران

مع سقوط الرئيس زين العابدين بن علي، وتسارع الثورة المصرية ضد نظام الرئيس مبارك، بدأ الموقف الإيراني يتبلور ويتضح باتجاه تأييد الثورتين والاحتفاء بها،وهو ما ينطبق على الجانب الرسمي، ومواقف تياري المحافظين والإصلاحيين على حد سواء.**الموقف الرسمي -- وموقف التيار المحافظ من الثورات العربية**

1-التأكيد على الثورات العربية هي بوادر يقظة إسلامية، مستوحاة من الثورة الإسلامية الإيرانية، حيث تم وصف هذه الثورات بالصحوة الإسلامية المستمدة من الثورة الإيرانية في تصريحات رموز التيار المحافظ.

2- التبشير بالأسلوب الإيراني"للثورة"، من خلال الدعوة إلى نظام" شعبي أساسه الدين" على الطريقة الإيرانية، ومناشدة رجال الدين في مصر.

3- إضفاء طابع إيديولوجي على الثورات، واعتبارها ثورة على تبعية الحكام للغرب ذلك من خلال التركيز على مواقف الأنظمة تجاه الغرب وإسرائيل وتخليها عن دعم القضية الفلسطينية.[1]

بدت إيران مطمئنة إزاء التداعيات الأولية ل"الثورات العربية" التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط منذ يناير2011م، خصوصا مع نجاحها في الإحاطة بنظامي الرئيس التونسي زين العابدين بن علي والمصري حسني مبارك، اللذين يعدان من حلفاء الغرب في المنطقة، مما يعني أن سقوطهما يقدم مؤشرا على فشل الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية وتدعمها العديد من القوى الإقليمية في الشرق الأوسط، لفرض عزلة على إيران لكبح طموحاتها النووية والإقليمية. لقد بدأ الحديث في إيران عن بعض المكاسب الآتية من قيام الثورات في العديد من الدول العربية منها:

- توجيه اهتمام المجتمع الدولي بعيدا عن أزمة الملف النووي الإيراني التكنولوجية التي هاجمت البرنامج النووي في الفترة لأخيرة، مثل "فيروس ستوكسنست" ، أو لتحقيق أكبر قدر من التقدم في عمليات تخصيب اليورانيوم.

- تقليص حالة الأهمية والزخم التي حظيت بها حركة الاعتراض على نتائج الانتخابات الرئاسية التي أجريت في عام 2009م، وأسفرت عن فوز الرئيس محمود أحمدي نجاد لفترة رئاسية ثانية.

- الاستفادة من الزيادة الملحوظة في أسعار النفط، خصوصا بعد وصول موجات التغيير الديمقراطي إلى ليبيا، وبروز توقعات باحتمال امتدادها إلى دول نفطية أخرى في المنطقة.

على ضوء هذه التداعيات الإيجابية الأولية، اندفعت إيران إلى الحديث عن ولادة شرق أوسط جديد في المنطقة على أنقاض الأنظمة التي سقطت، واستدعت في هذه اللحظة مشروعها لإقامة "شرق أوسط إسلامي" الذي تبنته في مواجهة المشروعات التي طرحتها الولايات المتحدة الأمريكية مثل مشروع "الشرق الأوسط الكبير" و"الشرق الأوسط الجديد".[2]

الفرع الثاني: تداعيات الثورات العربية على تركيا

[1]- فراس أبو هلال، إيران والثورات العربية: المواقف والتداعيات، د ط، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011م)، ص ص 1 4.

[2] - محمد ناجي، " الانكماش - مستقبل الدور الإقليمي الإيراني بعد الثورات العربية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 1، (2011م)، ص 56.

استطاعت تركيا قبيل الثورات العربية تحقيق مكانة ودور مهمين في الشرق الأوسط بسبب توجهات سياساتها الخارجية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكومة، إذ تحالفت مع الأنظمة الدكتاتورية في المنطقة في باب تفعيل العلاقات الاقتصادية بعد انحياز محور اهتمامها من الانضمام إلى الإتحاد تفعيل دورها في دائرة الشرق أوسطية.

شكلت بعض الثورات العربية ولاسيما الليبية والسورية إحراجا للدور التركي، وقد استطاعت حسم الموقف في الأولى لجهة ضمان بقاء الاستثمارات التركية في ليبيا على الرغم من زوال نظام القذافي الذي أدخلها بقوة إلى شمال إفريقيا.

أما الثورة السورية فقد حاولت تركيا بتبني مؤتمرات المعارضة إنتاج موقف يمكنها من التوسط بين المطالب الشعبية وبقاء النظام الحالي بعلاقاتها الجيدة معه بداية، لكنها فشلت، فبدأت تنتج مواقف تصعيدية ضمن مسار هادئ اقتصر على تبني قوى المعارضة بل محاولة احتوائها والضغط الدبلوماسي أحيانا والعقوبات أحيانا أخرى، لقد احتضنت تركيا تشكيلات المعارضة وتبنت الدعوة إلى رحيل الأسد، لكن من دون التفكير في إجراءات تدخلية ملموسة.[1]

الفرع الثالث: تداعيات الثورات العربية على إسرائيل

إن التحولات التي يمر بها الشرق الأوسط عامة، ومصر خاصة ذات أهمية إستراتيجية كبيرة بالنسبة لإسرائيل:

- من بين أهم الأسئلة المطروحة، ما يلي: مقدار ثبات اتفاق السلام مع مصر الذي يشكل أساسا إستراتيجيا فائق الأهمية بالنسبة إلى إسرائيل ومستند لجزء أساسي من العقيدة الأمنية في إسرائيل خلال العقود الثلاثة الأخيرة. إن كل تغيير في النظام المصري يحمل في طياته تغييرا في العقيدة الأمنية الإسرائيلية.

- إن توجه الانتباه الدولي، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية نحو ما يجري في العالم العربي، قلل من التركيز على مشكلات أخرى ذات أهمية إستراتيجية بالنسبة لإسرائيل وفي طليعتها السلاح النووي الإيراني.

- فيما يتعلق بمعسكر المقاومة يبدو أنه يستمد قوة كبيرة من ضعف الأنظمة العربية المعتدلة ومن الورطة الكبيرة التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية.

- على الساحة الفلسطينية: من شأن الأحداث الأخيرة في الدول العربية أن تعمق الضائقة الإستراتيجية التي تعانيها سلطة أبو مازن بسبب غياب حليف إقليمي قوي مثل نظام حسني مبارك، والشكوك العميقة فيشأن الدعم الأمريكي لها. من وجهة نظر إسرائيل، تشير التطورات الأخيرة في العالم العربي ولاسيما الثورة في مصر والاضطرابات العميقة في سوريا إلى زيادة التحديات الأمنية وتقلص الفرص للقيام بخطوات سياسية، وهي تشكل خطوة أخرى في مسار تدهور الوضع الإستراتيجي الإقليمي لإسرائيل خلال العقد الأخير. وفي الوقت نفسه طرأ تغير سلبي متواصل بالنسبة إلى وضعها في المنطقة انعكس بصورة خاصة في تزايد التهديدات التي تواجهها، وفي ازدياد قوة خصومها العسكرية والسياسية، ومن ناحية أخرى تقلصت الفرص السياسية، وخصوصا على المسارين الفلسطيني والسوري.[2]

المطلب الثاني: تداعيات الثورات العربية على المستوى الدولي

تعتبر الانتفاضات العربية أحد المواضيع الرئيسية التي لقيت اهتماما واسعا على الصعيد الدولي والإقليمي، ذلك لما خلفته من آثار وتداعيات على الساحة الدولية بصفة عامة، ومن خلال هذا المطلب سنحاول الحديث عن أهم تداعيات الانتفاضات العربية على الصعيد الدولي، مع إبراز مواقف القوى الكبرى ورؤيتها لهذه الانتفاضات من خلال التركيز الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي وروسيا والصين.

---

[1] - د ك، " التوازنات والتفاعلات الجيواستراتيجية والثورات العربية"، سلسلة تحليل سياسات،د. ع ،قطر ، 2012م، ص 29 .

[2] - رندة حيدر، مختارات من الصحف العبري، د ط (لبنان: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2011م)، ص ص 14 17.

متوفر على الرابط التالي: www.palestine-studies.org

الفرع الأول: تداعيات الانتفاضات العربية على الولايات المتحدة الأمريكية

أبدت الولايات المتحدة الأمريكية تعاطفا مع تطلعات الشعوب العربية للحرية والديمقراطية، من خلال دعمها لمطالبهم المشروعة التي تقضي بضرورة تغيير النظام الحاكم، خاصة بعد إدراكها للوضع المتأزم في العالم العربي[1]، وبذلك أظهرت الانتفاضات العربية حالة الانكفاء الأمريكي النسبي وفرضت عليها إعادة النظر في أدوات سياستها الخارجية في الشرق الأوسط وتغيير إستراتيجياتها ذلك لتجنب التصادم مع اتجاهات الرأي العام العربي والتعاطي معه بإيجابية، إضافة إلى التقاطعات مع الحركات الإسلامية هذه الأخيرة التي أصبحت تمثل عدد من الدول العربية، وعلى هذا فالولايات المتحدة الأمريكية قد أظهرت هذا الموقف مع جميع الدول التي شهدت الانتفاضات سواء الدول التي كانت لا تخدم مصالحها أو تلك التي تخدمها "كمصر" هذه الأخيرة كانت تحظى بمكانة خاصة لدى دوائر صنع القرار الأمريكي باعتبارها حليف إستراتيجي "لواشنطن"، إلا أن هذا لم يمنع أمريكا من تأييد المعارضة الشعبية في مصر، ولعل التفسير الوحيد لهذا الموقف هو المصالح الأمريكية في مصر خاصة والمنطقة العربية عامة.[2]

الفرع الثاني:تداعيات الانتفاضات العربية على الإتحاد الأوروبي

أيدت الدول الأوروبية الإصلاح الديمقراطي في البلدان العربية من خلال دعمها للمعارضة في مختلف البلدان العربية، وقد تجسد هذا من خلال مشاركة فرنسا في التدخل في ليبيا بهدف إيجاد طرق للتسوية بين النظام والمعارضة، حيث اعتبرت الدول الأوروبية هذا الإصلاح، مصلحة أوروبية مهمة ستوفر لهم منافذ اقتصادية جديدة، وفرصا إستراتيجية كبرى لمعالجة مشاكل عدة كالهجرة والتطرف إضافة إلى زيادة تأثيرها في جميع أنحاء الشرق الأوسط من خلال إقامة علاقات جيدة مع العالمين العربي والإسلامي، وقد طرحت الدول الأوروبية في هذا المجال إطار سياسي كان شعاره"ما أكثر للحصول على ما هو أكثر""More for more" وينص هذا المبدأ على أن الدعم الأوروبي المستقبلي سيعتمد على تحقيق تقدم ديمقراطي حقيقي وهو ما يتعارض مع مبدأ" المشروطية" الذي كان سائدا في الماضي، بالإضافة إلى هذا فقد شكل فوز الحركات الإسلامية في الانتخابات الجديدة التي أجرتها الدول بعد الانتفاضات دورا كبيرا بالنسبة للإتحاد الأوروبي من أجل توطيد علاقته معها لاستمرار مصالحه في المنطقة[3]، وقد لعبت فرنسا دورا محوريا في بلدان الانتفاضات بحكم مصالحها الحيوية في المنطقة، تفاعلت رسميا وإعلاميا مع أحداث العالم العربي من خلال تأكيدها على ضرورة التحول واحترام حرية التعبير[4]. وبذلك فقد أبدى الإتحاد الأوروبي هو الآخر تأييده للتحول الديمقراطي في الوطن العربي ذلك لضمان مصالحه الحيوية وخاصة النفطية في المنطقة، وعلى هذا فإن دول الإتحاد الأوروبي تتبع برنامجا تكنوقراطيا يتضمن فرصا إستراتيجية كبيرة، وهكذا بدأ انشغال الأوروبيين بكيفية تكييف مستويات المساعدات المالية على ضوء إحراز تقدم في خطط العمل من خلال الاهتمام بالخطط والقضايا الكبرى.[5]

الفرع الثالث: تداعيات الانتفاضات العربية على روسيا والصين

لقد أبدت كل من روسيا والصين وقوفهما إلى جانب الأنظمة الحاكمة في البلدان العربية، وقد تجسد موقفهما بصورة واضحة خلال الانتفاضتين الليبية والسورية من خلال عدم الموافقة على التدخل الأطلسي والاعتراض على ذلك أثناء التصويت في مجلس الأمن،

---

[1] - د ك،" الثورة المصرية والتجربة البولندية في التحول الديمقراطي"، منتدى البدائل العربي للدراسات المعهد البولندي للشؤون الدولية، تم تصفح المقال يوم 2013/05/08م، على الساعة21:00 ص 2، متوفر على الرابط التالي: www.afaegypt.org

[2] - رمضان قرني محمد، "ثورة 25جانفي في الإعلام الدولي"، الهيئة العامة للاستعلامات، ص 18.

[3] - د ك،" الرؤية الأوروبية للانتقال المنظم للديمقراطية في العالم العربي"، ص ص 1 3، تم تصفح الموقع يوم2013/05/05م على الساعة 16:00، متوفر على الرابط التالي: http://www.center-cs.net/web/page/details.aspx ?ID=157.

[4] - رمضان قرني محمد، مرجع سابق، ص 47.

[5] - د ك، " الرؤية الأوروبية للانتقال المنظم للديمقراطية في العالم العربي"، مرجع سابق، ص 47.

لكن موقفها سرعان ما تغير اتجاه الانتفاضة الليبية لكنها لم تبدى معارضتها للنظام وإنما التزمت بالتحفظ وامتنعت عن التصويت في مجلس الأمن هذا ما منح الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا الشرعية للتدخل في ليبيا تحت غطاء حماية المدنيين من نظام"ألقذافي"، إلا أن الوضع في سوريا يختلف من وجهة نظر روسيا والصين من خلال رؤيتهما للثورة السورية على أنها مكان لتعظيم المصالح أكثر من محيطهما الإقليمي وبذلك يعتبران سوريا من المناطق المهمة والتي تضمن لها تحقيق مصالحها. وعلى ضوء هذا تبلور موقف كل من الصين وروسيا اتجاه الانتفاضات العربية الأخيرة، وبعد عرضنا لأهم مواقف القوى الكبرى من الانتفاضات الحاصلة في المنطقة العربية سنتحدث في العنصر الموالي على أهم التداعيات والآثار التي خلفتها الثورات العربية على الصعيد الدولي خاصة على المستوى الاقتصادي.

الفرع الرابع:تداعيات الانتفاضات العربية على الاقتصاد العالمي

لم تقتصر تداعيات الثورات العربية على المستوى الإقليمي فحسب بل امتدت آثارها لتشمل الاقتصاد العالمي ككل، وذلك عبر عدة مداخل للتأثير أهمها ارتفاع أسعار النفط، وتفاقم ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وتغيير الوجهات الاستثمارية والسياحية في العالم[1]، فعلى سبيل المثال بلغ عدد السائحين الروسيين في مصر عام 2010م ما يقارب 02 مليون سائح إلا أن قيام الانتفاضة المصرية أدى إلى تغيير أماكنهم بسبب حالة التوتر والاضطراب التي انتشرت في عدد من المدن المصرية[2]، وسنتناول هذه التداعيات من خلال العناصر التالية:

لقد ذكر البنك الدولي أن تفاقم الوضع في الدول العربية بسبب ما شهدته من انتفاضات، سيؤثر تأثيرا ملحوظا على أداء الاقتصاد العالمي ذلك من خلال تأثير هذه الأحداث بشكل مباشر على أسعار النفط[3] وصلت عام 2001م وإلى 110مليون برميل حيث ازداد الطلب العالمي على النفط خلال شهر ديسمبر2012م بمقدار 0.7 مليون برميل يوميا أي بنسبة 0.8% ليصل إلى 92.8 مليون برميل يوميا[4]ويرجع هذا الارتفاع إلى الأحداث التي شهدتها الدول العربية بدرجة أولى هذا ما أدى إلى تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي بحوالي0.3% عام 2011م وحوالي 1.2%

المنحنى رقم " 02" تطور أسعار النفط خلال الفترة المنقضية من عام 2011 م

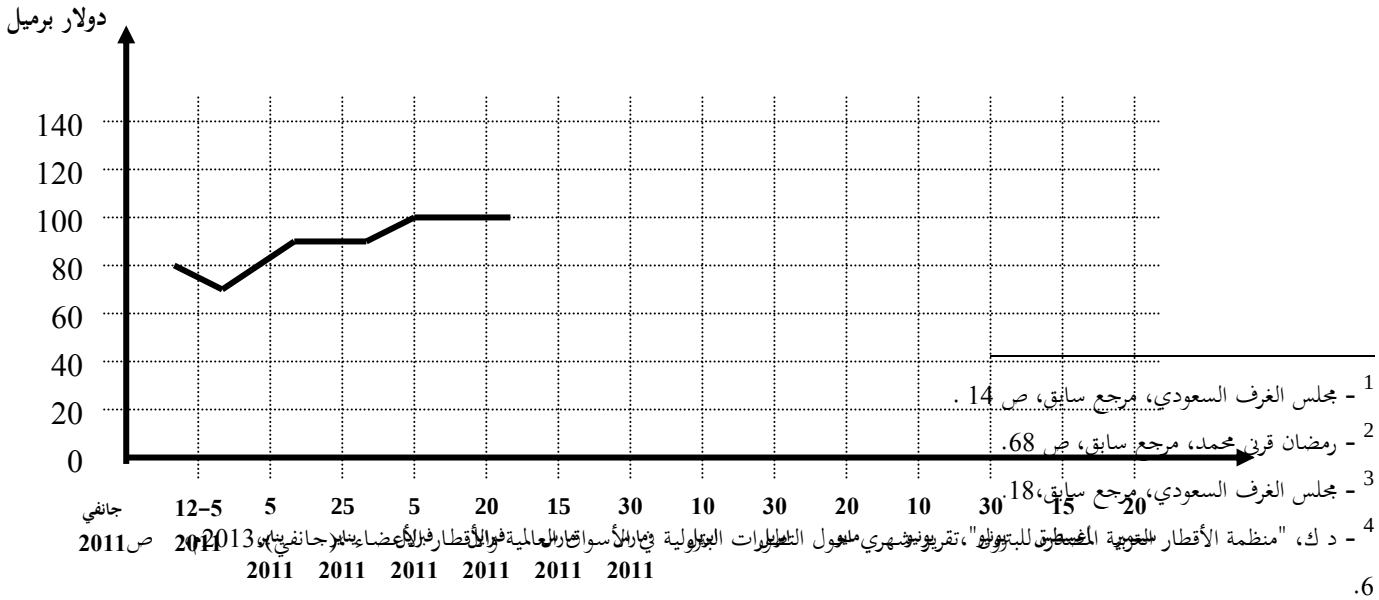

[1] - مجلس الغرف السعودي، مرجع سابق، ص 14 .

[2] - رمضان قرني محمد، مرجع سابق، ص 68.

[3] - مجلس الغرف السعودي، مرجع سابق،18.

[4] - د ك، "منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول"، تقرير شهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية، الأمانة العامة للمنظمة، الكويت، جانفي 2013، ص6.

المصدر: مجلس الغرف السعودية، تقرير حول:"التداعيات الاقتصادية للثورات العربية"، سبتمبر 2011م، ص 14.

ارتفاع أسعار النفط سيؤثر على أداء الاقتصاد العالمي من خلال:

1- تزايد الضغوط التضخمية في اقتصاد الأسواق الناشئة التي تعاني من زيادة النشاط الاقتصادي في الأساس، هذا ما سيعزز من تفاقم التضخم واستمرار ارتفاع أسعار السلع الغذائية على المستوى العالمية.

2- تأثر اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة المستوردة للنفط، حيث ستتضخم فاتورة وارداتها من الطاقة، وهو سيؤدي إلى إرتفاع أسعار المنتجات في الدول.

3- تأثير ارتفاع أسعار النفط على الدخل المتاح للإنفاق الاستهلاكي في الدول المستوردة للنفط ومن ثمة تراجع حجم الطلب والإنفاق الاستثماري هذا ما يؤدي إلى إحداث مزيد من الركود.

4- إضافة إلى ارتفاع أسعار البترول، كذلك فإن الثورات العربية أظهرت نتائج سلبية أخرى في قطاع النقل والسياحة والسفر، خاصة وأن الدول التي تشهد هذه الأحداث تعد وجهات سياحية دولية معتبرة خاصة مصر،تونس والبحرين، وقد أشارت بيانات الإتحاد الدولي للنقل الجوي إلى تراجع الطلب على السفر بسبب أحداث الدول العربية، هذا ما أدى إلى خفض حركة النقل الدولية بحوالي 1% خلال شهر جانفي2011م وهذا التراجع زادت وتيرته خلال النصف الأول من عام 2011م.

5- حذرت مراكز الأبحاث بعض الدول الأوروبية من خطورة الثورات العربية خاصة ألمانيا فيما يتعلق بالتعويضات التي ستكون الحكومة الألمانية مطالبة بدفعها للمستثمرين في دول المنطقة، وقد أشارت الأرقام إلى أن تعويضات ائتمان الصادرات والاستثمارات في المنطقة العربية التي وقعت على عائق الحكومة الألمانية وصلت إلى 20 مليار ويرو كما تبلغ التعويضات التي ستتكبدها بسبب انهيار الاستثمارات الألمانية في ليبيا حوالي 1.5مليار يورو، ويبلغ حوالي 3.9مليار يورو في حالة مصر.[1]

6- إضافة إلى هذا فقد أثرت الأحداث العربية على قرارات السياسات النفطية [2] هذا ما أثر على الاقتصاد العالمي بصفة عامة.

7- تأثرت اقتصاديات الدول التي لها عمالة في دول المنطقة خاصة في ليبيا، مثل الصين والفلبين وباكستان والهند، حيث تأثرت تحويلات العمالة لهذه الدول بشكل واضح بالانتفاضات العربية حيث كان يتواجد في ليبيا حوالي 140ألف صيني يعملون في ليبيا وحوالي 30ألف فيليبيني و80 ألف بنغلاديش و18ألف باكستاني حيث تم إجلاء معظمهم من ليبيا بسبب الأحداث وتوقف تحويلاتهم لبلدانهم. ويضاف إلى كل ما سبق خسائر حرب حلف الناتو على ليبيا، حيث تشير الأرقام الأولية إلى أن هذه الحرب كلفت الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 40مليون دولار شهريا، وبريطانيا 160 مليون دولار شهريا [3].وعلى ضوء هذا نرى أن الانتفاضات العربية قد أثرت بشكل كبير على الاقتصاد الدولي خاصة تلك الدول التي ترتبط بعلاقات اقتصادية واسعة مع دول المنطقة.

---

[1] - مجلس الغرف السعودي، مرجع سابق، ص ص 14 16.

[2] - محمد سالم الراشد، "أوراق عن الثورات العربية والتغيير"، مجلة المجتمع، العدد 1942،(مارس) 2011م، ص 9.

[3] - مجلس الغرف السعودي، مرجع سابق، ص 16.

إن اختلاف تداعيات الثورات العربية بالنسبة لكل دولة سواء كان ذلك على الصعيد الإقليمي أو على الصعيد الدولي جعلها تختلف في الآراء والمواقف، وذلك وفقا لما يخدم مصالحها الذاتية، وبالحديث عن الثورات العربية وتداعياتها نذكر هنا أهم نموذج تم الاتفاق فيه على التدخل العسكري لحل الأزمة، وتوحيد المواقف فيه، وهو النموذج الليبي الذي سيتم التطرق له والتفصيل فيه في الفصل الموالي وذلك بوصف الانتفاضة الشعبية الليبية وأسباب حدوثها وكيفية التدخل العسكري فيها، ونتائج هذا التدخل.

الفصل الثالث

كان لاكتشاف النفط في ليبيا في فترة الستينات أثر مباشر في تخصص الاقتصاد الليبي في إنتاج سلعة أولية واحدة وتصديرها وهي النفط الخام، حيث أن ليبيا تمثل منطقة غنية بالنفط ومصادر الطاقة المتنوعة، وهي من الدول الأوائل التي لها مخزون نفطي كبير، هذا ما جعلها في موضع تنافس دولي شديد، وقد شهدت في عام 2011م انتفاضة شعبية انتهت بالتدخل الأطلسي في ليبيا وسقوط نظام ألقذافي. وقد خصص هذا الفصل لدراسة حالة الانتفاضة الليبية وتبيان المساعي الغربية لتأمين مصالحها الطاقوية، وقد تم تقسيمه إلى

مبحثين الأول يعنى بوصف علاقات ليبيا السياسية والاقتصادية في ما قبل الثورة وما بعدها والمبحث الثاني يتناول بالدراسة التدخل الأطلسي في حل الانتفاضة مع تبيان في الأخير لمستقبل أمن الطاقة العالمي في ضوء التغيرات الحالية.

المبحث الأول: العلاقات السياسية والاقتصادية الليبية قبل وبعد الثورة

شهدت ليبيا تغيرات واضحة في علاقاتها السياسية والاقتصادية مع العالم الخارجي خاصة بعد حدوث الانتفاضة وانتصار الثورة الليبية لعام 2011م، وهذا ما سيتم التطرق له في المبحث الأول من الفصل الثالث، حيث خصص المطلب الأول إلى العلاقات

السياسية الليبية قبل وبعد الثورة، بينما تم التركيز في المطلب الثاني على المجال الاقتصادي والاستثمار الأجنبي في ليبيا، لنختم المبحث بمطلب ثالث تم التركيز فيه عن انتشار الانتفاضة وفق تفسير لنظرية الدومينو.

المطلب الأول: العلاقات السياسية الليبية قبل وبعد الثورة

تقع ليبيا في شمال إفريقيا على الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط يحدها من الشرق مصر، ومن الجنوب الشرقي السودان،ومن الجنوب تشاد والنيجر، ومن الغرب الجزائر ومن الشمال الغربي تونس.يبلغ عدد سكانها 20597 مليون نسمة وهو ضئيل مقارنة بمساحة البلاد التي تبلغ نحو 18000000كيلو متر مربع، وتعدو السابع عشر على مستوى العالم من حيث المساحة، وتملك أطول ساحل بين الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط يبلغ طوله حوالي 10955كلم ، تاريخيا تكونت من ثلاث أقاليم ،إقليم طرابلس (تريبوليتانيا) برقة (سيرنيايكا) وفزان ،من خلال ما سبق تقديمه يمكن القول أنه سيتم التطرق إلى الانتفاضة الليبية في هذا المطلب .

الفرع الأول:الجماهيرية الليبية

تحت حكم العقيد "معمر ألقذافي" أعلن أن نظام الحكم يسمى " نظام جماهيري" لتصبح تسمية ليبيا الرسمية آنذاك "الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية" وأنه يعتمد على ما سماه الديمقراطية المباشرة.الوحدة الأساسية في نظام الحكم الجماهيري هي المؤتمرات الشعبية الأساسية وتنعقد ثلاث مرات في السنة، الاجتماع الأول يخصص عادة لجدول الأعمال المنفصل الاجتماعين التاليين، في الاجتماع الثاني يناقش المؤتمر الشعبي الأساسي يقرر بخصوص المواضيع المتعلقة بجدول الأعمال المحلي والداخلي بينما الثالث يختص بكل المجالين المحلي والدولي. ويكون لكل مؤتمر شعبي أساسي لجنة شعبية(مجلس وزراء محلي) يقوم بتنفيذ قرارات المؤتمر على مستوى الحي خلال المؤتمر الشعبي الأساسي يتم نقاش المواضيع بالجدول بالجلسة الأولى ويقوم الأعضاء بتجديد القرارات والتصويت عليها، التصويت يتم علنا سواء عن طريق رفع الأيدي أو مباشرة بالصوت. أما عن سياسات ليبيا الخارجية عرفت ومنذ سبعينات القرن العشرين بأنها مناوئة لعدد من الدول الغربية حاربت الجماهيرية الإمبريالية ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية، وقد كانت سياسة ليبيا "عدائية"تجاه بعض الدول الأوروبية خاصة بريطانيا وفرنسا وحتى ايطاليا، وذلك حتى منتصف السبعينيات عوقبت ليبيا بالحصار الاقتصادي والحظر الجوي طوال فترة السبعينات. كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بقصف أهداف في مدينتي طرابلس وبنغازي عام 1986م في عهد الرئيس الأمريكي الراحل "رونالد ريغان".استعادت ليبيا علاقاتها الدولية بعد رفع الحظر الجوي وإنهاء مشكلة "لكربي". كما قامت ليبيا بالتخلي طوعيا عن برنامج سري لتطوير أسلحة الدمار الشامل عام 2003م.[1] أما في السنوات الأخيرة، وعلى الصعيد الدولي عززت ليبيا من علاقاتها مع جيرانها ودول شبه الصحاري لكي تلعب دورا في تكامل القارة الإفريقية وبشكل ملحوظ من خلال المجتمعات الاقتصادية في المنطقة مثل دول الساحل الصحراوي.يتم توجيه المساعدات من خلال الصندوق الليبي للمساعدات والتنمية في إفريقيا، تحت وصاية الأمانة العامة اللجنة الشعبية العامة لشؤون الارتباط الأجنبي والتعاون الدولي.

لقد ترأست ليبيا الإتحاد الإفريقي لفترة عام بداية من فبراير2009م وطبقت أهداف لتقوية الوحدة القارية. إن إطلاق سراح الرجل الذي تمت إدانته في تفجير طائرة أمريكية فوق" لكربي" في اسكتلندا عام 1988م، والترحيب بعودته إلى طرابلس تسبب بإثارة

[1] - د ك،"ليبيا"، تم تصفح الموقع يوم 2013/05/20م على الساعة 16:57، ص 1، متوفر على الرابط التالي: http://www.african.muslim.com/index.php

سخط دولي. في شهر يناير 2010م ازدادت التوترات مع الدول الأوروبية عندما توقفت ليبيا عن منح تأشيرات الدخول إلى المواطنين من دول تشينين الأوروبية بسبب رفض سويسرا منح تأشيرات دخول لبعض المواطنين الليبيين.[1]

الفرع الثاني: الانتفاضة الشعبية في ليبيا

بدأت الثورة في ليبيا في السابع عشر من فبراير سنة 2011م حيث قامت إثر احتجاجات شعبية في بعض المدن الليبية ضد نظام العقيد ألقذافي بعد اعتقال محامي ضحايا سجن أبو سليم في مدينة بنغازي، مما مثل شرارة الانطلاق للثورة الليبية ثم طالب المتظاهرين بإسقاط النظام الليبي فأطلق رجال الأمن الرصاص عليهم وقتلوا عددا منهم مما أدى إلى تطور الأحداث حتى وصلت إلى حدوث انتفاضة شعبية شملت المدن الليبية الواقعة في المنطقة الشرقية من البلاد، انتهت بمقتل ألقذافي.[2] وكان من الممكن أن تتم السيطرة على هذه الأحداث في حينها بإطلاق سراح المحامي المعتقل إلا أن المصادمات العسكرية مع الثوار هي التي أدت إلى اشتعال الأحداث بهذا الشكل، وسيطرة الثوار على أجزاء كبيرة من البلاد وأعلنوا قيام الجمهورية الليبية بقيادة المجلس الانتقالي كخطوة لتعزيز التحول السياسي السلمي، وعودة الأوضاع الاقتصادية إلى طبيعتها، ووضع جدول أعمال الإصلاح الوطني، على المدى القصير يجب على السلطات استعادة الأمن، وإعادة إنتاج الهيدروكربونات إلى كامل طاقته. [3] لقد تركت الثورة الليبية آثارا سلبية على الاقتصاد الليبي بمختلف قطاعاته، الأمر الذي جعلها تهتم بمباشرة مهامها واستحقاقاتها السياسية للمرحلة الانتقالية بعد انتصار الثورة السابع عشر من فبراير، تلك الاستحقاقات السياسية التي بدأت تلقي بظلالها على الوضع الداخلي في أكثر من مستوى أولها مدى الرضا الشعبي عن أداء السلطات الحاكمة في ليبيا الجديدة، وثانيا مستوى الاستقرار الاجتماعي خصوصا لدى بعض الفئات التي يمثل وضعها أهمية قصوى لاستقرار ليبيا ككل مثل الجنود والمنتسبين إلى أجهزة الأمن والدفاع إضافة إلى الأعداد الكبيرة من المسلحين التابعين لفصائل الثوار[4] . مما سبق يمكن القول أن ليبيا بعد الثورة لم تهتم بعلاقاتها السياسية الخارجية مع الدول الأخرى بقدر ما كانت منشغلة بإصلاح وضعها الداخلي وبناء اقتصادها الذي لا يقل هو الآخر أهمية عن المجال السياسي، لذا سيتم تناول المجال الاقتصادي الليبي والتفصيل فيه أكثر في المطلب الموالي مع التركيز على الاستثمارات الأجنبية الليبية قبل وبعد حدوث الانتفاضة أو الثورة الليبية.

خريطة رقم " 04" خريطة توضح دخول الثوار إلى طرابلس

---

[1] -د ك،" ليبيا" المرجع نفسه.

[2] - علي عبده محمود،" الثورات العربية بعد عام ما بين تقدم وتراجع"، آفاق إفريقية، العدد العاشر، .

[3] - رالف شامي،" ليبيا بعد الثورة : التحديات والفرص"، إدارة الشرق الأوسط و آسيا الوسطى صندوق النقد الدولي، 2012م، تم تصفح المقال يوم 2013/05/27م على الساعة12:57، ص2، متوفر على الرابط التالي: www .infbookstore.org.

[4] - سامح راشدة،" ليبيا تلملم جروحها الاقتصادية"، تم تصفح الموقع يوم2013/05/27م على الساعة 7:47، ص1، متوفر على الرابط التالي: http://www.alkhaleej.ae/portal/e9cdf170-2a76-4ad7-9eca-98F2F4B2E9C7;aspx

المصدر : الخريطة متوفرة على الرابط التالي: www.almasryaly.oun.com/mode/488667.

جدول رقم"11 ": يبين تطور الأحداث في ليبيا منذ قرار الحظر الجوي إلى غاية" مقتل ألقذافي"

17مارس 2011م	مجلس الأمن يصدر قرار الحظر الجوي على ليبيا استنادا للمادة "42"من ميثاق هيئة الأمم المتحدة، وقرار مجلس الأمن رقم 1970 و1973.
19 مارس 2011م	ينفذ قرار مجلس الأمن الخاص بالحظر الجوي على ليبيا من طرف فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية
21 مارس 2011م	تم تكليف مركز العمليات الأمريكي في "رامشتاين" بألمانيا بمهمة التنسيق_الحظر الجوي_
25 مارس 2011م	انطلقت أول دورية مشتركة الفرنسية والقطرية لإنذار الطائرات المتدخلة في العملية في حالة الحظر.
31 مارس 2011م	تحويل قيادة العمليات إلى الحلف الأطلسي لحماية الشعب الليبي من أعمال ألقذافي.
في أوائل أفريل 2011م	إرسال ضباط اتصال فرنسيين وبريطانيين وايطاليين يتبعهم مدربون عسكريون من القوات الخاصة للدول الثلاث لترتيب إطارات الجيش الليبي، وقد التحق بهؤلاء مختصون من دول عربية_ قطر والإمارات_
4 أفريل 2011م	أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية تعليق استخدام طائراتها في العملية العسكرية باستثناء تلك المزودة بالوقود جوا الضرورية لمواصلة الحرب.
8 أفريل 2011م	استخدمت مقاتلة-مقنبلة- فرنسية واحدة فقط سلاحها من أصل 30 طائرة .
النصف الأول من أفريل 2011م	قامت طائرات الحلف الأطلسي ب:160 طليعة جوية منها 60 لتدمير أهداف برية.
15 أفريل 2011م	أوردت صحيفة "واشنطن" خبر نفاذ الذخيرة لدى سلاح الجو البريطاني والفرنسي وتعذر تعويضها بذخيرة أمريكية لأسباب تقنية.
ماي 2011م	دعمت فرنسا وبريطانيا قواتهما بإمدادات جديدة من العداد والعتاد.
جوان 2011م	مع بداية مطلع جوان بدأ الخناق يشتد على العاصمة طرابلس التي تتعرض للقصف.

أوت 2011م	الثوار يدخلون ليبيا ويدمرون عدة أهداف عسكرية وإستراتيجية .
أكتوبر 2011م	إثر معارك سرت قصفت قافلة كان على متنها ألقذافي من طرف طائرة أمريكية وفرنسية ما أدى إلى هجوم الثوار وإلقاء القبض عليه وقتله.
23 أكتوبر 2011م	انتهت الانتفاضة الليبية ضد العقيد " معمر ألقذافي" وأوقف الناتو طلعاته الجوية.

المصدر:من انجاز الباحث، استنادا إلى مركز الجزيرة للدراسات .

المطلب الثاني:العلاقات الاقتصادية الليبية قبل وبعد الثورة

هناك جملة من التغيرات التي طرأت على الاقتصاد الليبي في المرحلتين ما قبل الثورة وما بعد الثور، وقد خصصت إصلاحات هامة في هذا المجال، ومن خلال هذا المطلب سيتم توضيحها، وبالأخص الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الفرع الأول:واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ليبيا في فترة 2000م/2005م

أولا: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة

عانى الاقتصاد الليبي من تدني حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليه في فترة 2000م/2005م مقارنة ببعض الاقتصاديات النامية، إضافة إلى تدفقات هذه الاستثمارات من سنة لأخرى، وأيضا هيكل هذه الاستثمارات لا يزال محصورا في قطاعات محدودة جدا كالنفط الذي يعتبر أكبر قطاع جاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الجدول رقم"12":الاستثمارات المباشرة الواردة في القطاعات الاقتصادية الليبية 2006م

القطاع	الصناعية		الزراعة		السياحة		الصحة		الثروة البحرية		الخدمات		الإجمالي
السنة	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	
2000	65.000	34.4	_		124.150	65.6	_		_		_		189.150
2001	14.763	100.0	_		_		_		_		_		14.763
2002	73.663	60.7	0.650	0.5	_		29.636	24.4	_		17.401	14.4	121.323
2003	33.979	18.2	_		112.49	60.3	30.175	16.2	6.500	35	3.557	1.2	186.709

								8					
2004	155.047	83.4	4.960	2.7	_	10.556	5.7	_		15.190	8.2	185.753
2005	399.136	76.6	4.725	0.9	_	65.600	12.6	_		51.872	9.9	521.333 مليون دينار

المصدر: عيسى محمد الفارسي وآخرون، "ورقة بحثية بعنوان البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي"، المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى تحت شعار:نحو مناخ استثمار أفضل"، ليبيا، هيئة تشجيع الاستثمار،2006م، ص ص.9 12.

من خلال الجدول يمكن القول أن حجم الاستثمارات المباشرة الواردة إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة لا تزال ضعيفة، وهذه مسألة تتصل بالبيئة الاستثمارية المكبلة بأعباء التنظيمات الإدارية والبيروقراطية فالخصخصة تسير ببطء ونوعية البنية التحتية غير مناسبة بما فيه الكفاية.

ثانيا : التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة:

بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في ليبيا 4729.618 مليون دينار خلال الفترة 2000م/2005م

1- عدد الدول التي قامت بالاستثمارات المباشرة في ليبيا 30دولة منها 9دول عربية.

2- تأتي بريطانيا في الترتيب الأول بين الدول المستثمرة، إذ بلغ حجم استثماراتها 2757.729 مليون دينار، أي ما نسبته 58.3 من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة 2000م/2005م.

3- أما دولة موريشيوس فتأتي في الترتيب الثاني، إذ وصل حجم استثماراتها 650.000 مليون دينار، أي ما نسبته 13.74% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة ذاتها المشار إليها.

4- تأتي دولة الإمارات في الترتيب الثالث على مستوى الدول المستثمرة في ليبيا، في حين تحظى بالرتبة الأولى بين الدول العربية حيث بلغ حجم استثماراتها 311.461 مليون دينار، وتليها الجزائر في الترتيب الرابع بين الدول المستثمرة في ليبيا وتأتي في الترتيب الثاني بين الدول العربية حيث وصل حجم استثماراتها 260.427 مليون دينار خلال 2000م/2005م.[1]

5- وصل إجمالي استثمارات الدول العربية في ليبيا 843.992 مليون دينار، أي بنسبة 17.8 من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال 2000م/2005م.[2] لقد ترجمت صناعة ليبيا الهيدروكربونية إلى إيرادات وصلت إلى 54.9مليار دولار أمريكي في عام 2012م

[1]- عيسى محمد الفارسي وآخرون، "ورقة بحثية بعنوان البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي، المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى تحت شعار:نحو مناخ استثمارة أفضل، (ليبيا، هيئة تشجيع الاستثمار،2006م)، ص ص9 12.

[2] - عيسى محمد الفارسي وآخرون، مرجع نفسه.

وتجدر الإشارة إلى أن الإنتاج النفطي في ليبيا استأنف نشاطه في مطلع سبتمبر 2011م.[1] تمتلك ليبيا أكبر احتياطي نفطي في إفريقيا، كما أنها أكبر منتج بعد أنغولا ونيجيريا، حيث يمثل مخزونها النفطي 35 من إجمالي احتياطي القارة[2]، لم تتأثر ليبيا بالأزمة الليبية والاقتصادية العالمية إلا بشكل نسبي، تشير البيانات الأولية أن نمو الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي قد تباطأ بنسبة 2% في عام 2009م، بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية وتخفيض حصص الإنتاج المنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبيك). وعلى الرغم من الجهود الكبيرة على مدار العقدين الماضيين لتنويع اقتصادها، تظل ليبيا تعتمد بشكل كبير على الهيدروكربونات التي تشكل حوالي 70% من الناتج المحلي الإجمالي، وتحقق أكثر من 90% من العوائد الحكومية بسبب عجزها عن صنه الوظائف.

بالنسبة لصناعة النفط والغاز فتظل ملكية الدولة في معظمها، على الرغم من عمل أكثر من 50شركة نفط دولية في ليبيا بموجب اتفاقيات المشاركة بالإنتاج والاستكشاف، ومن بينها شركات "إي إن آي" و"ريبسول" والشركة الفرنسية "توتال" والشركة الهولندية البريطانية"شيل" والشركة بريطانية"بي بي"، وفي عام 2007م طلبت ليبيا إعادة التفاوض على اتفاقيات المشاركة بالإنتاج والاستكشاف الملزمة قانونيا، مما يثير مخاوف بين شركات النفط الرئيسية حول أحكام وشروط الاستكشاف و الإنتاج. من أجل استغلال النمو المرتفع وتخفيض الاعتماد على عوائد الهيدروكربونات، فإن ليبيا تلتزم بالسعي إلى تحقيق التنوع الاقتصادي والخصخصة، مع تركيز خاص على قطاع الطاقة غير النفطي والقطاعات عالية النمو الأخرى مثل العقارات والسياحة، لقد اعتمدت ليبيا خطة استثمار عام بمبلغ ضخم يبلغ 270مليار دينار ليبي (حوالي225 مليار دولار أمريكي) للأعوام بين 2008م/0122م. تتألف الخطة من برنامج بنى تحتية طموح تقدر قيمته بمبلغ 14 مليار دينار ليبي (114 مليار دولار أمريكي)، يتم إنفاقه على الإسكان والخدمات والنقل والطاقة والمعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، بما في ذلك 40 مليار دينار ليبي(32 مليار دولار أمريكي)على الممتلكات السكنية والصناعية والتجارية، و30مليار دينار ليبي(24 مليار دولار أمريكي) على المياه والكهرباء وخدمات المياه، وحوالي 20 مليار دينار ليبي (16 مليار دولار أمريكي)على الطرق والمطارات والموانئ لمواجهة فجوات تركيبية رئيسية.

إن ليبيا من الدول الموقعة على منطقة التجارة الحرة العربية الأكبر وإتحاد المغرب العربي، مع صلات لمجتمع دول الساحل والصحراء والسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا، وهي تمتلك اتفاقيات تجارية ثنائية مع المغرب والأردن، وتقدمت بطلب عضوية في منظمة التجارة العالمية في عام2004م، أما في عام 2008م، بدأت ليبيا مفاوضات على اتفاقية تجارة حرة مع الإتحاد الأوروبي بما يصل إلى 7.8% عبر جميع القطاعات والواردات من الإتحاد الأوروبي بحلول ما يصل إلى 15.3% بحلول عام 2018م.منذ انفتاح الاقتصاد الليبي وبدء الجهود في عام 2003م الترويج للقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي، فقد ازدادت تدفقات

[1] -سلمان شيخ وشادي حميد،"بين التدخل والمساعدة: سياسة الدعم الدولي في مصر وتونس وليبيا"، برنامج العلاقة الأمريكية بالعالم الإسلامي ومركز بروكنجر الدوحة، نوفمبر2012م، تم تصفح المقال يوم 2013/05/21م على الساعة 14:34،ص 5،متوفر على الرابط التالي:
http://www.brookings.edu/ar/research/papers/2012/11/assistance-egypt-tunisia-libya-hamid-shaikh

[2] - عزالدين الهميوني، " الواقع والآفاق المستقبلية للنفط والغاز بالقارة الإفريقية"، المنتدى رفيع المستوى حول التعاون العربي في مجال الاستثمار والتجارة (الجماهيرية الليبية، د د ن، 2010 م)، ص 8.

رأس المال الخاص من أكثر بقليل من 1مليار دولار أمريكي في عام 2005م إلى حوالي 3 مليار دولار أمريكي في عام 2008م.وفي عام 2009م من المقدر أن ينخفض الاستثمار الأجنبي المباشر إلى حوالي 2مليار دولار أمريكي بسبب التباطؤ العالمي، وبشكل خاص في صناعة النفط والغاز، وهو القطاع المتلقي الرئيس المال الأجنبي.[1]

جدول رقم " 13" الحساب الحالي الليبي

	2000	2001	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الرصيد التجاري	_	18.2	_	49.6	41.9	47.9	36.4	41.6	45.0
صادرات البضائع (الشحن على المشتري)	_	32.3	_	71.3	67.2	73.6	63.9	68.0	70.4
صادرات البضائع (الشحن على المشتري)	_	14.2	_	21.7	25.3	25.7	27.6	26.4	25.4
الخدمات	_	_2.5	_	_3.4	_2.7	_3.0	_4.7	_4.9	_4.3
عامل الدخل	_	_0.7	_	2.0	0.0	_1.9	0.3	4.0	3.5
الحولات الحالية	_	_2.4	_	_0.2	_2.0	_2.3	_15.2	_8.1	_6.9
رصيد الحساب الجاري	_	12.5	_	48.0	37.1	40.7	16.8	32.6	37.3

المصدر: د ك،"دراسة عن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين جمهورية مصر العربية والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى"، ص11 ، تم تصفح الموقع يوم2013/05/09م على الساعة 10:00، ص1، متوفر على الرابط التالي:
http://dx.doi.org/10.1787/860556222260

عقب رفع الحظر الدولي في منتصف عام 1999م بدأت الجماهيرية الليبية باتخاذ عدة خطوات جادة نحو الانفتاح الاقتصادي مع معظم دول العالم بصورة رسمية ومعلنة، الأمر الذي ترتب عليه إعادة ترتيب أولويات السياسات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية الليبية لتتجه نحو الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بعد مضي فترة طويلة من الانقطاع عن الساحة الدولية. وقد قامت ليبيا في النصف الأول من عام 2004م بعدة خطوات نحو تحسين وتدعيم العلاقات الدولية والتجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية وذلك من خلال زيارة وزير الخارجية الأمريكية الليبي إلى أمريكا لبدء إجراءات المشاورات حول عودة العلاقات السياسية معها والعمل على عودة نشاط شركات النفط الأمريكي في ليبيا كما قام الرئيس الليبي بزيارة الإتحاد الأوروبي للتشاور حول العلاقات الدولية والتجارية مع دول الاتحاد الأوروبي، وخلال النصف الأخير من عام 2004م قام عدد من رؤساء دول الإتحاد الأوروبي ورؤساء وزرائهم ورؤساء الشركات العاملة في مجالات النفط والصناعات البتروكيمياوية بزيارة ليبيا لبحث أطر التعاون في المجالات الصناعية.[2]

[1] – د ك،"ليبيا"، بيانات البنك الليبي المركزي، تم تصفح الموقع يوم:2013/05/05م على الساعة16:00، ص 3، متوفر على الرابط التالي:
http://dx .doi.org/10-1787 /860558784544

[2] – د ك، "دراسة عن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين جمهورية مصر العربية والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى"، تم تصفح الموقع يوم2013/05/09م على الساعة 10:00، ص 1، متوفر على الرابط التالي: http://dx.doi.org/10.1787/860556222260

بالنسبة للعلاقات التجارية الأمريكية_العربية الليبية نجد أنه في شهر أكتوبر من عام2010م، نظمت الغرفة التجارية الأمريكية العربية الوطنية بعثة عالية المستوى للتجارة والاستثمار في ليبيا.وكانت تلك البعثة هي الثالثة من نوعها التي تقودها الغرفة التجارية الأمريكية العربية الوطنية منذ عودة العلاقات الدبلوماسية كاملة بين الولايات الأمريكية وليبيا في مايو 2006م.

وقعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وليبيا على اتفاقية إطار التجارة والاستثمار (TIFA) في مايو من عام 2010م كخطوة أساسية نحو إعادة إقامة روابط تجارية واستثمارية طبيعية.

تعتبر مثل هذه الاتفاقيات ضرورية في الوقت الذي تبحث فيه ليبيا عن دور أكبر لمساهمة الشركات الأمريكية في خطط تنمية الطاقة والبني التحتية الطموح. وفقا لمجلة النفط والغاز فإن لدى ليبيا أكبر احتياطي نفطي في إفريقيا الذي يبلغ حوالي 44مليار برميل، إضافة إلى حوالي 54تريليون قدم مكعب من احتياطي الغاز الطبيعي، وفي العام 2009م بلغ مجموع إنتاج النفط(الخام المسال) حوالي 1.8مليون برميل يوميا، وهو أقل بمقدار النصف عن المستويات المسجلة في أواخر الستينيات عندما كان الإنتاج في قمته. وهدف شركة النفط الوطنية (NOC) في مجال الإنتاج هو عودة القدرة الإنتاجية إلى 3 ملايين برميل يوميا بحلول عام 2017م.[1]

ثانيا : العلاقات التجارية الليبية مع العالم:

- جامعة الدول العربي(1945/03/28م).
- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية(1975/03/02م).
- اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري وبرنامجها التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى(1982م).
- إتحاد المغرب العربي(فبراير1989م) وتضم الجزائر، ليبيا، تونس، موريتانيا، والمغرب.
- تجمع دول الساحل والصحراء الإفريقي.
- الإتحاد الإفريقي.
- اتفاقية الكوميسا: خلال اجتماعات الكوميسا في ديسمبر عام 2005م تم التوقيع على الاتفاقية وتم الدخول في منطقة التجارة الحرة في يونيو 2006م تم خلال اجتماع المجلس الوزاري لدول الكوميسا الذي عقد في الفترة 17_19 مايو 2007م تأكيد الحكومة الليبية على عضويتها في منطقة التجارة الحرة
- اتفاقية الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.
- منظمة التجارة العالمية(WTO).
- السوق العربية المشتركة(1977/07/01م).[2]

اندلعت الاحتجاجات العنيفة في ليبيا، بسرعة إلى حد الصراع وفرض مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عقوبات على ليبيا في 26 فبراير اتسع نطاقها في 18 مارس لتشمل تفويضا بالتدخل العسكري الأجنبي المحدود وتجميد أصول ليبيا الخارجية. وفي 23 أكتوبر أعلن المجلس الوطني الانتقالي تحرير البلاد بعد هزيمة القوات العسكرية التابعة للحاكم السابق"معمر ألقذافي"، في 22 نوفمبر أعلن

[1] - د ك،"التوقعات التجارية الأمريكية–العربية :2013م الغرفة التجارية الأمريكية العربية الوطنية"، الغرفة التجارية العربية الوطنية،2011م، تم تصفح المقال يوم:2013/05/23م على الساعة 7:01، ص 13،متوفر على الرابط التالي:
www.samba.com/GblDocs/Saudi_Arabia_Baseline_Forecast_2013_15_ar.pdf

[2] -د ك،"دراسة عن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين جمهورية مصر العربية والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى"، مرجع السابق، ص 8.

المجلس الانتقالي عن تشكيل حكومة انتقالية جديدة وعن خطط لإجراء الانتخابات البرلمانية في 23 يونيو2012م، وألغي تجميد معظم أصول ليبيا الخارجية في 16 ديسمبر لإفساح الطريق أمام عودة سوق النفط الأجنبي إلى وضعها الطبيعي، ونتيجة للصراع هبط إنتاج النفط الخام إلى 22 ألف برميل يوميا في يونيو 2011م، ولكن سرعان ما تم استئناف الإنتاج في الربع الأخير من عام 2011م حتى وصل إلى نصف مستواه قبل الصراع، وتأثر النشاط الاقتصادي غير الهيدروكربوني جراء تدمير البنية التحتية ومنشآت الإنتاج، واضطراب الأنشطة المصرفية ومحدودية القدرة على الحصول على النقد الأجنبي، ورحيل العمالة الوافدة. لقد أدى فقدان داخل الهيدروكربونات في فترة الصراع إلى تخفيض فائض الحساب الجاري في ليبيا، وتراجعت قيمة الصادرات من 48.9 مليار دولار في 2010م إلى 19.2 مليار دولار في عام 2011م، بينما هبطت قيمة الواردات من 24.6 مليار دولار إلى 14.2مليار دولار خلال نفس الفترة. ونتيجة لذلك، تقلص فائض الحساب الجاري من 21% من إجمالي الناتج المحلي2010م إلى أقل من 4.5% من إجمالي الناتج المحلي عام2011م. وأسفرت الاضطرابات الاقتصادية في ليبيا أيضا عن تداعيات ملموسة على المستويين العالمي والإقليمي، فقبل نشوب الصراع كانت حصة ليبيا تشكل 2% من إنتاج النفط الخام في العالم، وأدت خسائر الصادرات النفطية الليبية إلى حدوث نقص مؤقت في السوق الدولية، إضافة إلى ذلك، كانت ليبيا تستضيف حوالي 1.5 مليون من العمالة المهاجرين، وأدى الخروج المفاجئ العمالة الوافدة إلى تخفيض تحويلات العاملين فازدادت جموع العاطلين عن العمل التي كانت كبيرة بالفعل في البلدان المجاورة لليبيا.[1]

الجدول رقم "14"الاستثمارات في ليبيا

	2010	2011	2012(توقعات)
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، التغير السنوي %	2.9	20_	69.7
غير الهيدروكربونات	7	50_	20
الهيدروكربونات	1.2	70.9_	163.3
معدل التضخم في مؤشر أسعار المستهلك			
نهاية الفترة	3.3	19.2	10.4
متوسط الفترة	2.5	14.1	1.9
رصيد الميزانية الكلي،% من إجمالي الناتج المحلي	4.9	42.8	2.8
الحساب الجاري الخارجي،% من إجمالي الناتج المحلي	20.8	4.4	11.2
مجموع الأصول الخارجية(بمليارات الدولارات الأمريكية) منها:	17.2	174	1.74
إجمالي الاحتياطات الرسمية	103	106	82
إنتاج النفط، بملايين البراميل يوميا	1.77	0.51	1.35

المصدر: رالف شامي وآخرون، "ليبيا بعد الثورة التحديات والفرص"، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ص ص 2 5.

[1]– رالف شامي وآخرون، "ليبيا بعد الثورة التحديات والفرص"،إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ص ص 2 5.

لقد كان للثورة الليبية أثر كبير على الاقتصاد الليبي في مختلف جوانبه، حيث نتج عنها جملة من الخسائر وتراجع في هذا المجال لكن سرعان ما تداركت ليبيا الوضع وأخذت في الإصلاحات اللازمة، من هذا يمكن الإشارة إلى أنه تم تخصيص المطلب التالي إلى الانتفاضة الليبية وانتشارها وذلك بتفسير نظرية الدومينو لكيفية انتشارها.

المطلب الثالث:نظرية الدومينو وانتشار الانتفاضة في ليبيا

تعتبر موجة الانتفاضات التي عمت مختلف الدول العربية_ تونس، مصر ،ليبيا ،سوريا أحد الاهتمامات الأساسية، التي شغلت في الآونة الأخيرة الكثير من الباحثين والمحللين السياسيين سواء من حيث تحليل الأحداث تلك الانتفاضات، أو من حيث تفسير تصاعد هذه الانتفاضات من دولة لأخرى، من خلال معرفة العلاقة التي تجمع بينها، وذلك أن ما شهدته كل من تونس ومصر وليبيا من انتفاضات شعبية، ليس حدثا عاديا، وإنما عموميتها وشموليتها لكافة شعوب المنطقة العربية، جعل منها ظاهرة وحيدة من نوعها، وخاصة في ظل انتقال شرارتها من المغرب إلى المشرق العربي، لذلك سنحاول من خلال هذا المطلب فهم حركية انتشار الانتفاضات العربية من خلال التركيز على تفسير نظرية "الدومينو" للانتفاضة الليبية، لكن وقبل التطرق إلى نظرية الدومينو لابد من إعطاء لمحة حول التخطيطات الغربية لإسقاط النظام الليبي بصفة خاصة والأنظمة العربية بصفة عامة، ثم نتناول الأوضاع المشتركة للدول العربية، التي أدت إلى انتشار الانتفاضات العربية.

الفرع الأول: التخطيطات الغربية لإسقاط النظام الليبي

تسعى القوى الكبرى إلى إعادة هندسة العالم العربي خاصة بعد أحداث 11سبتمبر2001م، وإعلان الحرب على العراق، هذا الأخير يعتبر أول بلد عربي وقع تحت المضلة الأمريكية بعد أحداث 2001م نظرا لما تتوفر عليه من موارد طاقوية مهمة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية[1]، فباحتلال العراق أصبح هناك تهديد واضح لدول المنطقة العربية خاصة"ليبيا"،لذلك سنحاول من خلال هذا العنصر إبراز الاستهداف الغربي خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ب:ليبيا بالتركيز على المؤشرات التالية:

1. تعتبر أزمة "لوكربي"عام 1993م وفرض الحصار الجوي على ليبيا أول استعراض سياسي أمريكي رسمي للقوة في المغرب العربي عموما، وليبيا خصوصا، حيث وقفت واشنطن موقف معاداة صريحة لنظام "العقيد معمر ألقذافي"،من خلال وضع ليبيا في قائمة الدول التي ترعى"الإرهاب" وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتوجيه ضربة عسكرية لثكنة العريزية التي يقيم فيها العقيد في محاولة لاغتياله[2] من هنا أصبحت للولايات المتحدة الأمريكية أهداف للتواجد في ليبيا تتلخص في رغبتها في التقرب من منابع النفط الليبية.
2. ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن الخطوة المتقدمة التي أحرزتها في العراق، من خلال تفتيته إلى دويلات وإثنيات متصارعة، سيكون لها مفعول فعال وسريع في العالم العربي خاصة ليبيا، ذلك ما بإحداث تغيرات على الجوانب السياسية، الاقتصادية والاجتماعية التي تتماشى مع المصالح الغربية ، ولعل ما يحدث اليوم في ليبيا دليل واضح على ذلك فإثارة الفوضى والتوتر داخل ليبيا

[1] - محمد إبراهيم سيبوني، المؤامرة الكبرى :مخطط تقسيم الوطن العربي من بعد العراق، الطبعة الأولى، (القاهرة: دار الكتاب العربي، 2003م) ص 97.

[2] - فؤاد شهاب وإدموني غريب وتركي الحمد وآخرون، الوطن العربي في السياسة الأمريكية، الطبعة الأولى، (مصر: دار الكتاب العربي، 2002م) ص 75.

حتى بعد رحيل الرئيس السابق "معمر ألقذافي" إنما يسهل للقوى الغربية خاصة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية التغلغل بسهولة وتحقيق مصالحهم في المنطقة.[1]

3. تعتبر ليبيا من المناطق المستهدفة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية خاصة، ذلك من أجل إقامة سوق الشرق الأوسطي على أراضيها، حيث تعتبر المنطقة الجغرافية الفاصلة بين المغرب العربي والمشرق العربي الذي أصبحت معظم دوله تحت الهيمنة الأمريكية المباشرة، وعلى هذا الأساس تعتبر ليبيا حسب مخططات القوى الكبرى هي المنطقة المهمة التي ينبغي إسقاطها.

4. تهدف القوى الكبرى أيضا من خلال مخططاتها إلى إعادة ليبيا إلى" مربع الطاعة الأمريكي" من خلال تغييرها وفقا لما يخدم المصالح الغربية بدرجة أولى لأن بقاء ليبيا خارج الأنساق السياسية العربية التي قررت اللحاق بالمشاريع الأمريكية في المنطقة، سيعيق حتما جوهر مشروع الشرق الأوسطي الذي يهدف إلى ربط المشرق العربي بمغربه.

5. إن ربط المشرق العربي بمغربه من خلال السلطة الفلسطينية والأردن والكيان الصهيوني، سيضمن لإسرائيل التحكم في السلطة الفلسطينية والأردن كما أن هذه الرؤية ستحظى بتعزيزات دولية من خلال تحقيق العديد من المكاسب خاصة لدول الإتحاد الأوروبي، لأنه سيؤدي إلى ربط النفق الذي سيشق في مضيق جبل طارق ومن جهة أخرى الدمج عبر أنابيب الغاز التي تبدأ من الجزائر وتمر عبر المغرب ومنها إلى إسبانيا وصولا إلى ألمانيا، وهذا كله لن يتم إلا عن طريق الدولة الليبية التي تعتبر كهمزة وصل جغرافية تربط بين كل هذه الأطراف المشاركة في المشروع الشرق الأوسطي.[2]

من خلال هذا يتضح لنا أن القوى الغربية تستهدف ليبيا من خلال عنصرين أساسيين هما:

- الموقع الجغرافي الهام الذي تمتلكه ليبيا جعلها محل اهتمام الدول الغربية الكبرى في تنفيذ مشاريعها خاصة مشروع الشرق الأوسطي.
- الأهمية الطاقوية لليبيا خاصة النفط، وبالتالي اختلال الاستقرار الأمني في ليبيا سيكون لصالح القوى الغربية للسيطرة على النفط الليبي، انطلاقا من المخططات الغربية لاستهداف ليبيا سنحاول في العنصر التالي الحديث عن " نظرية الدومينو" كنظرية تفسر انتشار الانتفاضات العربية بدءا بتونس ومصر وصولا إلى ليبيا من خلال رصد الأوضاع السياسية والاجتماعية المتشابهة لهذه الدول.

الفرع الثاني: تفسير الانتفاضة الليبية حسب نظرية " الدومينو"

تميزت الانتفاضات الشعبية التي شهدتها الدول العربية بسرعة انتشارها وامتدادها إلى دول الجوار، حيث كانت البداية مع تونس عام 2010م على إثر الأوضاع الاجتماعية التي تميز البلد، ثم امتدت إلى مصر في أوائل عام 2011م لتنقل بعد ذلك إلى ليبيا في نفس العام واليمن وسوريا والبحرين، هذا ما أدى ببعض المراقبين إلى القول أن ما يجري بتونس سوف ينسحب بنفس السهولة والسير على باقي دول المنطقة العربية ولعل سبب النزوع إلى القول بانتشار الانتفاضات العربية، هو ما حصل في أوروبا الشرقية بعد انهيار الشيوعية وتحديدا في النصف الثاني من عام 1989م ففي غضون أشهر قليلة تهاوت جميع الأنظمة الشيوعية[3]، هذا ما يفسر أن أحجار الدومينو

---

[1] - محمود سلطان،"ليبيا في المشروع الأمريكي_الصهيوني قطعة الدومينو:المهمة التي ينبغي سقوطها، مركز الكاشف للدراسات،جانفي2004م، ص ص 51 .52

[2] -المرجع نفسه، ص 52.

[3] - بلقاسم باسكال بونيفاس،"ثورة مصر وتونس وحدود نظرية الدومينو"،جريدة الأيام، العدد 5435، (2011م)، ص 1.

في المنطقة العربية قد بدأت بتونس لتأتي بعد ذلك على باقي الأنظمة العربية، لكن من خلال هذا العنصر سوف نركز على كيفية تأثر ليبيا بالانتفاضة في مصر وتونس عبر" نظرية الدومينو".

تعتبر" نظرية الدومينو"أحد النظريات التي أنتجتها بيئة الحرب الباردة، حيث كان أول استخدام لها من طرف الرئيس الأمريكي "داويت إيزنهاور" "Dwight D. Eisenhower" في مؤتمر صحفي عام 1954م واصفا إياها ب:"العنصر المعدي" ذلك أن انتشار الديمقراطية في بلد ما سوف يؤدي إلى انتشارها في بقية الدول المجاورة، والنتيجة بالتالي هي زيادة الديمقراطية في العالم هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن القليل من الديمقراطية في بلد ما سوف يصيب ذلك الدول والأمم المجاورة. والنتيجة بالتالي هي تدهور الديمقراطية العالمية[1] ، وبالتالي فأبسط تعريف يمكن أن نقدمه "لنظرية الدومينو" على أنها تحمل زعزعة الاستقرار من أي سبب في بلد ما، وتأثير ذلك على الدول المجاورة، وأن عدم استقرار الوضع الأول قد يكون نتيجة فوضى داخلية أو تدخل خارجي يقف خلفه[2] وبالتالي " فنظرية الدومنيو " هي عبارة عن خطوات صغيرة يمكن أن تؤدي إلى خطوات كبيرة بمعنى وضع إستراتيجية صغيرة لتحقيق أهداف كبيرة[3]، انطلاقا من هذا يمكن القول بأن هناك امتداد واضح للأحداث في تونس إلى باقي الدول العربية خاصة ليبيا، فبعد الإطاحة بالرئيس التونسي" زين العابدين بن علي" و حسني مبارك" الرئيس المصري، كان هناك توقع واضح من أن تأثير الدومينو سوف يحدث، فالتعبئة الشعبية التونسية والمصرية أعطت للشعب العربي الأمل في إزاحة الحكام المستبدين[4] خاصة في ليبيا، هذه الأخيرة التي تأثرت بصورة مباشرة بالانتفاضة التونسية والمصرية وهذا من خلال المؤشرات التالية:

1. القرب الجغرافي، فليبيا تأثرت بالأوضاع الداخلية التونسية من الجهة الغربية والأوضاع المصرية من الجهة الشرقية، هذا أدى إلى زعزعة الاستقرار في ليبيا.
2. تشابه النظام الليبي مع النظامان المصري والتونسي من حيث فترة الحكم حيث أن كل من هؤلاء الرؤساء تقلد مناصب الحكم لفترات زمنية طويلة سواء كانت بالنسبة للرئيس التونسي بن علي أو الرئيس المصري حسني مبارك أو الرئيس الليبي معمر ألقذافي.
3. رغبة المجتمعات التونسية والمصرية في تجسيد الديمقراطية في أوطانهم من خلال الثورة على الأنظمة الحاكمة من أجل بناء نظام سياسي ديمقراطي جديد.
4. تميزت الأنظمة الحاكمة في كل من مصر وتونس وليبيا على أنها أنظمة مقفلة أو شبه مقفلة،بحيث كان هناك فصل بين السياسة والأولويات المجتمعية على الصعيد الخارجي، إضافة إلى طغيان حزب واحد استبدادي هو الحزب الحاكم.
5. ارتباط النخب الحاكمة بالهيمنة الغربية وخدمة مصالحها على حساب شعوبها

انطلاقا من هذه المؤشرات يمكن القول بأن "نظرية الدومينو"قد أثرت على البلدان العربية حيث سقطت الواحدة تلوى الأخرى، هذا ما أدى بالدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية من تأييد هذه الانتفاضات، بغض النظر عن علاقاتها السابقة مع رؤساء تلك الدول، إضافة إلى هذا يجب أن ندرك بأن هذه الانتفاضات لم تحدث بطريقة آلية، فبالرجوع التصريحات السابقة ل"كوندوليزارايس"" Condolazares" مستشارة الأمن القومي الأمريكي السابق وما تلخصه مجلة "نيوزويك"(12/17) حول

[1]- Peter leson And Andrea M.dean, The Domino theory:An Empirical Invertigation, Papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm% 3fabstract-id%3d100 2262

[2]- Haram de biliji, changing geographies :TheDominoTheory andThe arab spring,p 1

Domino Theory :small steps can leadto big results,phys.org. 30 April.2012 http://phys.org/2012-04[3]- domino theory small big results.hlml.

[4] Paul Aris and others,From Resilience to Revolt Making sense of the arab spring(Ansterdam :University of Amsterdam,2011),p 50.

قولها:"بأن الولايات المتحدة الأمريكية جادة في مساعدة المجتمعات العربية على أن تصبح أكثر انفتاحا وديمقراطية... وأن الإدارة الأمريكية إن ساعدت في إقامة أفغانستان ديمقراطية، وفي إصلاح السلطة الفلسطينية، وفي إقامة عراق ديمقراطي، هذا من شأنه أن يرسل إشارات قوية جدا عبر العالم العربي"[1] وبذلك فالقوى الكبرى تضع خطة الإصلاح الديمقراطي التي تستهدف إعادة تشكيل المنطقة العربية. عبر" إحياء نظرية الدومينو"، هذه الأخيرة التي أصبح لها دورا كبيرا في قرارات السياسة الخارجية الأمريكية، وأصبحت تلعب دورا كبيرا في ديمقراطية الدول العربية من التدخل العسكري والجدول التالي يبين تأرجح أحجار الدومينو في الدول العربية منذ عام 2010م إلى غاية2012م.

الجدول رقم" 15":يبين انتشار الانتفاضات العربية عبر مختلف الدول العربية

دسمبر 2010م	**البداية** : احتجاجات العاملين التونسيين تندلع على مستوى تونس ضد " سياسات الرئيس زين العابدين بن علي"
جانفي 2011م	**هيئة الاستسلام**: الرئيس "زين العابدين بن علي"يهرب إلى السعودية بسبب الاحتجاجات العنيفة في تونس
جانفي 2011م	**انتشار الاضطرابات**: انتشار الاحتجاجات في مصر بين مؤيدين للحكومة والمناهضين للحكومة، تأثرا بالثورة في تونس
فيفري2011م	**انتشار الاضطرابات** : الشعب اليمني يخرج في احتجاجات واسعة ضد حكم "عبد الله صالح"
فيفري2011م	**هيئة الاستسلام**:بعد عدة أسابيع من العنف حول الاحتجاجات الواسعة ضد حكم "حسني مبارك" الرئيس يتخلى عن منصبه
أفريل2011م	**انتشار الاضطرابات**: الشعب البحريني يخرج في احتجاجات واسعة النطاق ضد حكومتهم، ومع ذلك يتم وضع حل مؤقت عن طريق تدخل المملكة العربية السعودية
أفريل 2011م	**انتشار الاضطرابات**:الفوضى تنتشر إلى ليبيا، حيث خرج الشعب الليبي في تظاهرات احتجاجية ضد نظام معمر ألقذافي
مارس 2011م	الصراع الليبي ينمو: قادة الثوار الليبيين يسيطرون على البلاد وإعلانهم بأنهم هم القادة الرسميين للأمة
مارس2011م	**انتشار الاضطرابات** :الاضطرابات تصل إلى سوريا ومطالبة المتظاهرين بنتيجة الرئيس بشار الأسد
جوان2011م	**الصراع اليمني يستمر**: الرئيس صالح أصيب بانفجار إلا أنه يرفض التنحي عن السلطة
أوت2011م	الصراع المصري ينمو من خلال محاكمة القوى المناهضة للحكومة
أوت 2011م	**الصراع الليبي ينمو**:الثوار يدخلون العاصمة ويقومون بملاحقة القذافي
أكتوبر2011م	**هيئة استسلام**: "معمر ألقذافي" في قبضة الثوار
أكتوبر2011م	الديمقراطية تسود_فوز الحزب الإسلامي في تونس_
نوفمبر2011م	**هيئة استسلام**: الرئيس اليمني يتنحى إلا أنه لا يزال يمسك بزمام سلطة الحكومة
نوفمبر2011م	الصراع البحريني ينمو
نوفمبر2011م	**الديمقراطية تسود** : أول انتخابات في مصر بعد الإطاحة بالرئيس "حسني مبارك"
ديسمبر2011م	الصراع السوري ينمو

[1] - فهمي هويدي،"إسرائيل تتحدث عن عام الحسم... وحملة أمريكية لإصلاح المنطقة"، مركز الكاشف للدراسات، (ديسمبر2012م)، ص 19.

أفريل2012م	الصراع السوري ينمو
سبتمبر2012م	الصراع السوري ينمو

المصدر: -seomun x v secretariat/yongsan International school of secoul,research report bookletGenral Assembly First committee :Disarmament international security,p 29.

من خلال هذا الجدول نلاحظ كيفية انتشار الانتفاضات العربية عبر مختلف الأقطار العربية، من خلال بدء الانتفاضة ثم الاستسلام في معظم الدول عدا سوريا التي مازالت تحت احتجاجات المتظاهرين المناهضة للنظام" بشار الأسد"، هذا ما يؤكد على وجود ترتيب وتخطيط محكم لهذه الانتفاضات، تختفي وراء أيادي غربية هادفة إلى تفتيت المنطقة العربية لإعادة صياغتها بما يتماشى ويتلاءم مع مصالحها. مما سبق نستنتج أن ما يحدث في ليبيا كان نتيجة مباشرة لما يجري بجوارها في تونس ومصر من توترات واضطرابات داخلية تستهدف الإطاحة بنظام الحكم القائم هذه الفرضية تعتبر المبدأ الأساسي التي تقوم عليه نظرية الدومينو في تفسير انتشار الفوضى واللاستقرار في الدول المجاورة.

بناءا على هذا نستنتج أن العلاقات الليبية الغربية قد تميزت بالتوافق أحيانا والاضطرابات أحيانا أخرى، هذا ما أدى بالغرب إلى عدم الثقة في العقيد " معمر ألقذافي" لأن في ذلك تهديد لمصالحهم خاصة الاستثمارات النفطية، هذا ما أدى بهم إلى وضع إستراتيجيات واسعة المدى تمكنهم بالإطاحة والسيطرة على المنطقة العربية ككل خاصة ليبيا.

المبحث الثاني:التدخل الأطلسي في ليبيا: واقعه وآفاقه

لقد شهدت المنطقة العربية في الآونة الأخيرة العديد من الاهتزازات والاضطرابات في أنظمة الحكم السائدة من خلال الانتفاض عليها، مما أدى إلى إزاحتها عن الحكم في كل من تونس ومصر، إلا أن الأمر بالنسبة إلى ليبيا كان مختلفا نوعا ما، من خلال تحول المواجهة بين عناصر النظام والثوار إلى مواجهة مسلحة، هذا ما استدعى التدخل الأطلسي بقصد تسوية الأزمة، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق للأسباب التي جعلت الحلف الأطلسي يتدخل في ليبيا مع تبيان الأهداف التي يسعى الناتو إليها من وراء هذا التدخل وفي الأخير سنتطرق إلى مستقبل أمن الطاقة العالمي.

المطلب الأول:أسباب التدخل في الانتفاضة الليبية

تعتبر الانتفاضة الليبية أحد الانتفاضات الأكثر تطورا وخطورة في المنطقة العربية بسبب ارتفاع مسببات التوتر في ليبيا، خاصة والمنطقة العربية عموما، حيث جعلت الوضع الأمني في المنطقة تصطبغ بالهشاشة، هذا ما أدى بالمجتمع الدولي إلى ضرورة النظر في الأوضاع الليبية من خلال تنفيذ التدخل في ليبيا، لذلك سنحاول من خلال هذا المطلب توضيح الأسباب التي جعلت القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا تقود حملة التدخل في ليبيا، لكن قبل معرفة هذه الأسباب لابد من التعرف على مواقف من الدول الكبرى اتجاه الانتفاضة الليبية.

الفرع الأول: المواقف اتجاه الانتفاضة الليبية

تعتبر الانتفاضة الليبية بمثابة فرصة للدول لغزو ليبيا بهدف نهب ثرواتها النفطية، خاصة وأن الخطوات التي اتخذتها الأمم المتحدة ومجلس الأمن إلى جانب التحركات العسكرية تشابه إلى حد كبير جدا الخطوات التي اتخذتها في مرحلة ما قبل غزو العراق، فالغرب يسعى إلى احتلال أراضينا وإقامة قواعد عسكرية فيها، ونهب ثرواتها تحت شعار الديمقراطية التي يروج ويخطط لها[1] لذا سنحاول من خلال هذا العنصر التطرق إلى الرؤية الغربية حول الانتفاضة الليبية.

أولا: الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا:

لقد تحدثنا عن الرؤية الأمريكية والبريطانية في عنصر واحد، لأنه كثيرا ما تؤيد بريطانيا القرارات الأمريكية، وكغيرها من الظروف_غزو العراق_ فقد أيدت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا المعارضة الليبية الرامية إلى إسقاط نظام الحكم بقيادة " معمر ألقذافي" وقد عبرت وزيرة الخارجية الأمريكية "هيلاري كلينتون" "Hillary Clinton "عن ذلك في قولها:"بأن حكومتها مستعدة لتقديم كل أشكال المساعدة للمحتجين على نظام ألقذافي"[2]كما أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاغون""Bantaghon" يوم 24فيفري 2011م عن استعداده الكامل للتدخل العسكري في ليبيا لإعادة الوضع الأمني إلى طبيعته، ووقف إطلاق النار، وقد أشار خبراء سياسيون وعسكريون أن الإدارة الأمريكية والبريطانية، ربما تسعى إلى إعادة تكرار سيناريو الأحداث في العراق مرة أخرى

[1] - محمد جمال عرفة،"هل تكرر الولايات المتحدة الأمريكية سيناريو العراق في ليبيا"،مجلة المسلمين في أنحاء العالم، العدد1943،(مارس)2011، ص ص 18 .19

[2] - المرجع نفسه، ص ص 16 15.

وبنفس الأسلوب الذي انتهجته آنذاك، وأن كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تعمل على صياغة الأوضاع في ليبيا، وفق الأسلوب الذي تم تنفيذه في العراق، ويؤكد أن توجهات الولايات المتحدة الأمريكية للهيمنة على ليبيا تنبع من مطامعها في النفط، حيث يعدو هذا الأخير أفضل أنواع النفط في العالم. كما يؤدي لوبي"شركات النفط" في الولايات المتحدة الأمريكية دورا مؤثرا في السياسة الأمريكية، حيث يقدر الاحتياطي النفطي الليبي ب2.3% من الاحتياطي العالمي، أما احتياطي الغاز فقد قدر ب:49مليام قدم مكعب وأرباحها تصل إلى 200 مليار دولار وهو أمر يستحق التدخل والسعي لتجسيد الثورة لصالح الغرب عامة والولايات المتحدة الأمريكية خاصة.[1]

ثانيا: فرنسا:

لقد بدا الإصرار الفرنسي على اعتماد موقف على إزاء الانتفاضة الليبية متناقضا والمجرى المفترض للأمور، فالرئيس الأمريكي السابق"نيكولا ساركوزي" Nicolas Sarkozy" الذي كان قد دافع في البداية عن الانتفاضة التونسية ضد زين العابدين بن علي والمصرية ضد حسني مبارك أبدى من خلال الانتفاضة الليبية نيته في التدخل المباشر في الشؤون الليبية، وبذلك فهذا الموقف يكون بمثابة وضع، أراد عبره الرئيس الفرنسي التعديل عن موقفه السابق إزاء الانتفاضتين التونسية والمصرية، خاصة وأن بعد سقوط هذين النظامين قد أضعفا موقع الحلفاء السياسيين التقليديين، كما توجد أيضا اعتبارات سياسية وإستراتيجية بحتة تفسر خصوصية الموقف الفرنسي في ليبيا نذكر منها الآتي:

1. رغبة الرئيس الفرنسي السابق الإنفراد بضربة استباقي تتيح له البروز كقائد لبلد رائد في مجال مواكبة التغيرات الواقعة على الساحتين_ شمال إفريقيا والشرق أوسطية_.
2. تعتبر فرنسا نفسها من أكبر الدول الغربية المعنية بما يجري في المنطقة العربية، سواء كان ذلك لدواعي تاريخية، أو من حيث قربها الجغرافي من المنطقة، إضافة إلى إصرار دبلوماسيتها منذ زمن بعيد على لعب دور فعال في المنطقة[2]، وقد اعتبرت فرنسا الثورة الليبية من الثورات الكبرى التي ستغير مجرى الحياة، وأن مجلس الأمن لا يمكنه الوقوف بصمت ويسمح لدعاة الحرب_ نظام ألقذافي_ تستهلك الشرعية الدولية [3] وعلى هذا الأساس تبلور الموقف الفرنسي من خلال دور مجلس الأمن بالسماح لها بتطوير إستراتيجية عسكرية غايتها الرسمية حماية المدنيين الليبيين من ضربات ألقذافي.

ثالثا: ألمانيا:

في البداية رفضت ألمانيا الانجرار نحو الموقف الفرنسي المجدد للتدخل العسكري في ليبيا، من أجل حماية المدنيين، وضد سياسة معمر ألقذافي الهادفة إلى ترسيخ موقعه السياسي الشخصي، إلا أن موقفها هذا قد تغير انطلاقا من فكرة أن سياسة ألقذافي المتبعة إزاء المعارضة، هي سياسة تعسفية لا مبرر لها، وينبغي من ثمة إيقافها عند حدها[4]، وقد عبر رئيس الحزب الديمقراطي الاجتماعي في البرلمان

---

[1] - محمد جمال عرفة، المرجع نفسه .

[2] -براء ميكائيل،" أوروبا أمام الثورة الليبية اتجاه بمواقف متضاربة"، شاهد البث الحي لقناة الجزيرة، ص ص2،3، تم تصفح المقال يوم2012/05/20م على الساعة 14:00، ص 2، متوفر على الرابط التالي: www.faride.org/download /-aljazeera-qater-bm-14-5-11.pdf

[3]- Acongresslonal Dogest Rublication.International Dadates.libya uspring april 2011,p 4 .

[4] - براء ميكائيل، مرجع سابق، ص 54.

الألماني، ووزير الخارجية السابق"ولترشتاينماير" Trsteinmayr "عن ترحيبهما بالعقوبات التي فرضها مجلس الأمن على ليبيا وأيدت الحكومة الألمانية ذلك، كما أيد" جيرتوت إيرلر"Jertuc Erler " نائب الرئيس الألماني على الإجراءات التي يجب اتخاذها ضد النظام الليبي.[1]

رابعا : إيطاليا

لقد تجسد الموقف الإيطالي الأولي من خلال تصريح "برلسكوني" Berlusconi" بقوله أنه لا ينوي التصرف إزاء ليبيا أو حتى التعليق على الوضع القائم بها ،حرصا منها على علاقاتها مع النظام الليبي بقيادة " معمر ألقذافي" إلا أنه و أمام تفاقم الوضع في ليبيا ،اضطر رئيس الوزراء الإيطالي إلى اتخاذ موقف إزاء بلاده أقام علاقات وطيدة معها ، و فضل اعتقاد نوع من البراغماتية لكسب الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الغربية الأخرى ، ولو كان ذلك على حساب علاقته السابقة ب: ألقذافي ، و حسب إيطاليا فإن موقفها قد بررته حسابان البلاد"فبرلسكوني" Fberlsconi" هو الآخر متمسك بإيجاد سبل تعزز من دور الاتحاد الأوروبي و مكانته و قدرته على البروز كلاعب أساسي في العلاقات الدولية ، و بذلك فإن قراراته جاءت متوافقة و مصلحة بلاده و خاصة بحكم القرب الجغرافي بين ليبيا و إيطاليا من شأن المهاجرين و العمال الأجانب الفارين من قمع نظام ألقذافي التوجه إلى أوروبا عامة و إيطاليا بصفة خاصة حيث فر حوالي مليوني شخص نحو تونس و مصر إلا أنه و بسبب التحولات الداخلية في البلدين سيحتم على المهاجرين الاتجاه إلى أوروبا [2]. و انطلاقا من مواقف الدول الغربية التي تشابهت إلى حد ما ، أقدم ألقذافي بهذا الصدد على إخلاء المواطنين الأوروبيين من موقع حقل " النافورة " النفطي بعد أن واجها العقيد "معمر ألقذافي" معارضة جماهيرية داخلية و خارجية متزايدة ، من خلال انقلاب بعض مؤيديه ضده ، وهو ما أدى بألمانيا إلى انتهاز هذه الفرصة لتظهر كشريك كامل مع القوى العظمى في عملية التدخل الجوي ، المزمع فرضه على ليبيا خاصة و أن موقفها في البداية كان معارضا عن التدخل ضد نظام ألقذافي .

الفرع الثاني : الأسباب التي أدت إلى التدخل الأطلسي في ليبيا

قبل التطرق إلى هذه الأسباب لابد أولا من معرفة أو إعطاء لمحة حول الأوضاع في ليبيا أثناء الانتفاضة الشعبية ضد نظام الحكم بقيادة "معمر ألقذافي " ، فمع تزايد حدة التوتر في ليبيا بين قوات نظام ألقذافي و الثوار، تزايد الاهتمام الدولي بها من أجل إيجاد طرق لتسوية الوضع بين الطرفين، إلا أنه و مع و مع إصرار كل منهم على مطالبهم، اتخذ المجتمع الدولي من خلال اجتماع "مجلس الأمن " قرار الحضر الجوي على ليبيا ، و من ثمة تنفيذ التدخل الأطلسي لإيجاد وضع أقل تأزما مما هو عليه الآن، و قد كانت فرنسا من بين أكثر الدول التي كانت تسعى لاستصدار قرار من مجلس الأمن، وقد نجحت في مسعاها حيث تبنى مجلس الأمن في 17_03_2011م في اجتماع لدراسة الأوضاع في ليبيا، وقد كان قراره بفرض الحظر الجوي على ليبيا باستناده إلى نص المادة "42" من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والتي تنص على" إذا ما رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها في المادة 41*لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تف به، جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية، من الأعمال، ما يلزم لحفظ السلم و الأمن

---

[1] - محمد جمال عرفة، مرجع سابق، ص 18.

[2] - براء ميكائيل ، مرجع سابق ، ص 5 .

*المادة"**41**": لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي تتطلب استخدام القرارات المسلحة لتنفيذ قرارات، وله أن يقرر إلى إعطاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها، من وسائل المواصلات وقفا جزئيا أو كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية"

الدولي إلى نصابه، ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات والحصر (أي الحصار) والعمليات الأخرى بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة لأعضاء الأمم المتحدة[1]"، وقد استند مجلس الأمن في قراره هذا إلى القرارين رقم 1970و1973، فالأول صدر عن مجلس بخصوص ليبيا وينص على وقف فوري لإطلاق النار وإحالة مرتكبي هذه الجرائم إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، أما القرار الثاني والقاضي باتخاذ كل الإجراءات الضرورية لحماية المدنيين في ليبيا مع استعباد الغزو البري[2]، من هنا فقد كانت الأسباب المعلنة بالنسبة للحلف الأطلسي للتدخل في ليبيا تتمثل في:

1_ الانتهاكات الممارسة من طرف نظام ألقذافي، لحقوق الإنسان في ليبيا من خلال استخدام القوة العسكرية ضد المعارضين.

2_ إن الوضع في ليبيا أصبح يهدد السلم والأمن الدوليين، هذا ما يقتضي التدخل لوضع حد للأزمة الليبية وانقاض المنطقة العربية ككل.

إلا أن هذين السببين تقف وراءهم أسباب غير معلنة أو خفية تتجلى بصورة رئيسية في:

– إن دخول الحلف الأطلسي في ليبيا بحجة حماية المدنيين كان سوى ذريعة لدخول ليبيا وإسقاط الدولة بالكامل بهدف السيطرة على البلاد عسكريا وسياسيا واقتصاديا هذا الأخير الذي تعتبره الدول الغربية عنصر مهما جدا لتحقيق أمنها الطاقوي خاصة وأن ليبيا تعتبر من أكبر الدول المنتجة للنفط في المنطقة العربية.

– إن الموقع الإستراتيجي الهام لليبيا حيث تتوسط دول شمال إفريقيا وأيضا لقربها من السواحل الجنوبية الأوروبية، هذا ما جعل الدول الأوروبية خاصة فرنسا تسرع في التدخل في ليبيا لأنها تمثل المجال الحيوي لمصالحها خاصة النفطية وذلك لسهولة نقل النفط نظرا للقرب الجغرافي هذا من جهة، ومن جهة أخرى تأمين إمداداتها وخطوط نقلها للطاقة. خاصة وأن ليبيا تتوفر على كميات هائلة من البترول والغاز هذا ما يجعلها تؤثر على أمن الطاقة العالمي بالنسبة للدول الأخرى.

– إن تدخل الحلف الأطلسي في ليبيا كان يهدف من وراءه إلى تحقيق غايات إستراتيجية بعيدة المدى لكسب مكاسب اقتصادية في دولة بالنفط، وما يدل على ذلك هو تشجيع رئيس وزراء بريطانيا لرجال الأعمال على عدم إضافة الوقت والتوجه فورا إلى ليبيا لتكون حاضنة للاستثمارات النفطية الغربية في المنطقة في المرحلة المقبلة.[3]

المطلب الثاني: أهداف ونتائج التدخل الأطلسي في ليبيا

[1] - ميثاق الأمم المتحدة صدر بمدينة فرانسيسكو في يوم 26 جويلية 1945م، ص 9.

[2] - حذر شنكالي، التدخل الإنساني من قبل منظمة الأمم المتحدة -ليبيا نموذجا-، تم تصفح المقال يوم2013/05/21م على الساعة 10:30، ص 1، متوفر على الرابط التالي: www.doscada.com/aara-mequlat6622-html

[3] - سوماس ميلين،" تدخل الغرب في حرب ليبيا"، ترجمة نجاح شوشة، تم تصفح الموقع يوم:2013/05/19م على الساعة 15:00، ص 2، متوفر على الرابط التالي: ar.qawim.net/index.phpp?option=com/content&Task=view&id=8091

تولى الحلف الأطلسي إلى جانب الثوار الليبيين مهمة قيادة الانتفاضة الليبية ضد النظام الحاكم بقيادة " معمر ألقذافي"، وبعد صراع دام حوالي 7 أشهر تمكن الثوار بمساعدة الحلف الأطلسي من الإطاحة بمعمر ألقذافي وقتله على يد الثوار، وبذلك انتهت مشكلة الحاكم المستبد في ليبيا من جهة، وانتهت أسباب تواجد الحلف الأطلسي على أراضيها من جهة أخرى، إلا أنه ومع احتدام الصراع بين الطرفين، وجدت ليبيا نفسها أمام مجموعة من التحديات والمشاكل التي تواجهها، والتي وقفت عائقا أمام هدف الديمقراطية المنشودة في البلاد، لذا سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى أهم النتائج التي خلفها التدخل الأطلسي على ليبيا مع إشارة إلى أهم الأهداف التي كان يسعى إلى تحقيقها.

الفرع الأول: أهداف ونتائج التدخل الأطلسي في ليبيا

لقد كان للتدخل الأطلسي في ليبيا العديد من النتائج والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها خاصة وأن ليبيا تعتبر من الدول الرئيسية في شمال إفريقيا من حيث مساهمتها في سوق الطاقة الدولية، لذلك سنحاول من خلال هذا المطلب توضيح هذه النتائج، وفي نفس الوقت تحديد الهدف الذي يسعى إليه، لكن قبل التطرق إلى ذلك لابد من عرض تقييم حول التدخل الأطلسي في ليبيا.

شاركت قوات الناتو بشكل فعال في العمليات القتالية مع قوات المعارضة، حيث ذكر بأن قوات المعارضة كانت تنقل معلومات آنية حول انتشار القوات الموالية للقذافي خلال العمليات الهجومية والدفاعية، وهو بدوره يقوم بالهجوم فوري ضدها.[1] وعقب انتهاء الصراع في ليبيا فقد خضع التدخل الأطلسي للتقييم من طرف العديد من المحللين والدول ولاسيما من قبل منظمة حلف شمال الأطلسي نفسها. وقد ظهر ذلك من خلال تصريح الأمين العام للحلف"أندرس فوغ راسموسن" "Anders Fogh Rasmussen" أن مجلس الحلف الأطلسي، وقد أكد القرار الذي اتخذ قبل أسبوع من بدء العملية، بأنه سينهي عملياته في 31أكتوبر 2011م، مؤكد "بأن الحلف قد أنجز التفويض التاريخي للأمم المتحدة بحماية الشعب الليبي، وعبر عن ارتياحه بأن عملية "الحامي الموحد" هي واحدة من أنجع العمليات في تاريخ حلف شمال الأطلسي ".[2] وأضاف الأمين العام أنه مازال على الليبيين القيام بعمل كبير لبناء ليبيا الجديدة والمبنية على أساس المصالحة وحقوق الإنسان ودولة القانون، ضف إلى ذلك فقد أكد باحثون وإستراتيجيون على نجاح الحملة الأطلسية، لكنها كشفت عن بعض النقائص في القدرات خاصة من قبل الجانب الأوروبي، وقد برز هذا من خلال إعلان "أندرس فوغ راسيموسن" أن العملية أوضحت أن الأوروبيين يفتقرون إلى عدد القدرات العسكرية الأساسية، مثل معاناة فرنسا من نقص طائرات مراقبة التحرك على الأرض[3]، مقابل ذلك اتهمت بعض الدول الحملة العسكرية الأطلسية على ليبيا بالفشل، مستندين إلى حجة مفادها أن الحلف الأطلسي قد تجاوز التفويض الممنوح له، وقد جاء هذا خاصة من قبل روسيا والصين والهند[4]، انطلاقا من هذا فإن معظم المحللين السياسيين والباحثين قد أجمعوا على نجاح العمليات الأطلسية في ليبيا، لكنه بالرغم من هذا فقد خلف الحلف آثار ونتائج وخيمة على الشعب الليبي من ناحية، وإيجابية على الدول المتدخلة أو الدول الكبرى بصفة عامة وسنتطرق إلى توضيح ذلك من خلال الآتي، ولكن قبل ذلك لابد من الإشارة إلى حجم الخسائر البشرية فوفقا لتقارير الأمم المتحدة فقد أسفرت الأزمة الليبية عن آلاف القتلى فضلا عن نزوح حوالي

---

[1] - المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان والمنظمة العربية لحقوق الإنسان ومجموعة المساعدة القانوني الدولية"أيلاك"، تقرير بعثة المجتمع المدني لتقصي الحقائق في ليبيا، جانفي2012م، ص 42.

[2] - د ك،" حلف شمال الأطلسي يعلن انتهاء مهمته في ليبيا رغم دعوة حكامها لمواصلة الدوريات الجوية"، جريدة الحياة الجديدة، العدد5743،(أكتوبر)2011م،ص 1.

[3]- Dr Sally khalifa lsaac.Nato and International in libya :Asseessment and Inplications.university of berlin ,2012, p 2.

[4] -،د ك ، "حلف شمال الأطلسي يعلن انتهاء مهمته في ليبيا رغم دعوة حكامها لمواصلة الدوريات الجوية"، مرجع سابق، ص 1.

893ألف شخص إلى مناطق وبلدان مختلفة، وذلك نتيجة للمواجهة بين قوات الحلف من جهة وعناصر النظام من جهة أخرى، ومع هذا فإن أهم النتائج التي خلفها الحلف والتي كان يراد بها تحقيق أهداف مختلفة خاصة النفطية تتجلى في:

1- توضح موجة العنف الأخيرة الحاصلة في ليبيا بعد أحداث العنف ضد ألقذافي أهم النتائج التي خلفها التدخل الأطلسي في ليبيا، وقد تجلى ذلك في كثرة الاقتتال بين الميليشيات المسلحة التي لعبت دورا حاسما في إسقاط نظام ألقذافي، حيث أصبحت تشكل هذه الميليشيات مشكلة كبيرة بعد سقوط ألقذافي، من خلال سعيهم إلى لعب دورا في النظام الناشئ رغم أن التشكيل المبكر والاعتراف الدولي الواسع ساعدا في ترسيخ المجلس الوطني الانتقالي كنقطة محورية وركيزة أساسية للقيادة. فعدد هذه الميليشيات يكتنفه الغموض، حيث يقدرها البعض بمئة ميليشيا، في حين يقدرها آخرون ب: 03أضعاف هذا العدد، وقد ذكر بأن هناك حوالي أكثر من 125000ليبي يحملون السلاح الآن، ولا يعترفون على أنهم يعملون تحت قيادة سلطة مركزية، فهم يرون بأن انتفاضتهم كانت ذاتية المنشأ، وعلى هذا أصبحت تلك الميليشيات تتبع إجراءات منفصلة في تسجيل أعضاءها وفي اعتقال واحتجاز المشبوهين وأيضا أصبحت تتواجه مع بعضها البعض، وبهذا أصبحت ليبيا مهددة بحدوث حرب أهلية، وعلى هذا أصبح ما يجري في ليبيا اليوم عبارة عن ساحة مليئة بالأحقاد والانتقام والتطاحن يظهر ذلك من خلال كثرة الاقتتال بين الميليشيات في المدن الليبية ، و بذلك أصبح توقع من أن تشكيل عمليات حلف الشمال الأطلسي لفرض الحضر الجوي و التدخل في ليبيا هو المسار الأخير في القضاء على ألقذافي، أثبت خطأه بعد"موت ألقذافي" حيث يمكن القول أن التدخل العسكري الدولي قد صلب من تصميم بعض الموالين للقذافي أنهم يقاتلون الآن ليس فقط ضد إخوانهم الليبيين فحسب بل ضد الإمبرياليين الغربيين، و هو موقف لطالما استخدمه ألقذافي إن هذه النتيجة تعتبر من زاوية تحدي و مشكل بالنسبة لليبيا إلا أنها تمثل ثغرة أساسية و مربحة من طرف القوى الغربية الكبرى لأنها تتيح لهم المزيد من التدخل في المنطقة بحجة مساعدتها.

2-لقد كان من بين نتائج التدخل الأطلسي أيضا أن ليبيا عادت إلى الوراء 50 سنة من خلال انتشار الفوضى و انعدام الأمن و الاستقرار الداخلي[1] وبالتالي أصبحت ليبيا من الدول التي تعيد نفسها من جديد، وعلى هذا فهي بحاجة إلى مساعدة خارجية أكثر من أي وقت مضى، هذا ما يوفر الأرضية لدخول الدول الغربية لمساعدتها و من ثم السيطرة عليها[2] وبذلك ستكون هذه الدول الغربية بما فيها منظمة حلف الشمال الأطلسي يحركها عامل الربح للإبقاء على الوجود العلني والسري في البلاد من أجل الوصول إلى النفط الليبي[3]خاصة أن ليبيا تتوفر على احتياطي نفطي كبير، وتصدر كميات كبيرة منه إلى الدول الغربية خاصة أوروبا، وبهذا فالتدخل الأطلسي في ليبيا وما خلقه من نتائج ، سيتيح الفرصة لأوروبا التي مازالت في أعقاب الأزمة الاقتصادية، وذلك لنهب ثروات ليبيا الطاقوية، خاصة وأن الدول الغربية كألمانيا أقامت شركات ذات مصالح مكثفة في ليبيا ومن أجل الحفاظ على المصالح يستلزم دخول ليبيا في فوضى وحالة اللإستقرار فعلى سبيل المثال فقد وصلت استثمارات شركة "باسف انترناشيونال" BASF International "إلى 02 بليوني دولار، و بذلك فقد دخلت الشركات الغربية السوق الليبية و حققت أرباح هائلة، وبذلك فالنتائج التي تتخبط فيها ليبيا قد أتاحت للدول الكبرى التدخل فيها للدفاع و حماية الشركات النفطية التابعة لها، و التي أقامتها في عهد ألقذافي وتحت غطاء إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي، و بهذا فقد كان أحد نتائج التدخل الأطلسي تدمير الاقتصاد الليبي بما يحقق

[1] - Dr Sally khalifa ,ibid,p 1

[2] - أمين حطيط، "هل ستمنع جامعة الأعراب تقسيم ليبيا؟" تم تصفح المقاليوم 25/مايو/1013م، على الساعة 13:00، ص1، متوفر على الرابط التالي: www.jaride.com/moudules-php?name=news&file=article&sid=21251.

[3]- Renald chipaike, The libya crisis :The militarisa of the new scranble and more international journal of humanities and social,N :02,zimbabwe,p p 43 44

السيطرة على الثروات النفطية الليبية و تقسيم أراضيها حتى لا يتبقى لها القدرة على امتلاك أي مصدر من مصادر القوة التي يمكن أن تستعمله لامتلاك سيادتها و استقلالها الحقيقي.[1]

3-يعتبر أمن الطاقة أحد الأهداف التي تسعى الدول الكبرى و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيقها ، لذلك فإن إثارة الفوضى و الاضطرابات في ليبيا سيتيح لدول الكبرى السيطرة على مواردها النفطية، و من ثمة تحقيق أمنها الطاقوي، و لم يختزل الاهتمام بأمن الدول فحسب بل تجاوز ذلك ليشمل منظمة حلف شمال أطلسي خاصة في قمة "ريجا"Riga" 2006م و"بوخارست" Bucharest "عام 2008م ، عندما تضمن البيان أن المصالح الأمنية للحلف يمكن أن تتأثر بانقطاع إمدادات الموارد الحيوية، وبهذا فيتطلب على "الناتو" والمنظمات المعنية بالتعاون للحفاظ على هذه الموارد، إضافة إلى هذا فإن الأمين العام للحلف قال أمام البرلمان الأوروبي في مايو 2006م أن الناتو سوف يبحث استخدام القوة إذا ما هددت إمدادات الطاقة في بلد ما، هذا ما يعني أن الأزمة الليبية وما ترتب عنها من انقطاع في إمدادات النفط الليبي للأعضاء خاصة للولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا، قد شكل تهديدا مباشرا لها لكن والآن مع الأوضاع الليبية الحالية التي قد تتطور حسب بعض الباحثين و الأكاديميين لتصل إلى حرب أهلية بين القبائل المختلفة سوف يتيح لهذه الدول تحقيق أمنهم الطاقوي وضمان إمداداتهم النفطية في ليبيا خاصة ولإفريقيا عامة[2] وعلى هذا أصبحت ليبيا كأولوية في إستراتيجيات الدول الكبرى لتأمين الطاقة، وعلى هذا الأساس بدأت تعد لخطط نفطية طويلة الأمد منذ عام ى2002م وبالتالي فإذا قمنا بتحديد الهدف الإستراتيجي البعيد للناتو، من العمليات العسكرية في ليبيا لوجدنا أن الهدف الإستراتيجي بعيد المدى هو السيطرة على نفط ليبيا من خلال إسقاط نظام ألقذافي وبالتالي تؤسس هذه النتيجة إلى هدف أساسي ومحوري يتمثل في تشكيل حكومة انتقالية مدعومة كليا من قبل الغربيين.

4- يعتبر تأزم الوضع الأمني في ليبيا كنتيجة أحد أهم الأهداف التي كان حلف الناتو يسعى إليها لفرض قوته وبسطها على تراب ليبيا، وما يؤكد ذلك قول الأمين العام للحلف"إن الحلف لا يعتزم نشر قوات برية في ليبيا، ولكن يوجد للحلف أشكال أخرى للوجود، منها إستراتيجية -الأمن الناعم- من خلال بناء المؤسسات الأمنية في ليبيا"، وبالتالي فالدول الكبرى تسعى إلى خصخصة الأمن بما في ذلك أمن الطاقة عن طريق إقامة مؤسسات خاصة أجنبية على الأراضي الليبية تشرف على مراقبة الأمن فيها، وبذلك فإن الرؤى الأكاديمية الصادرة على الحلف الأطلسي مضمونها، أن رحيل نظام معمر ألقذافي لا يعني بالضرورة استقرار الدولة وإنما تبقى بحاجة إلى الجهود الدولية لبنائها، إذ أنها تفتقر لهياكل ومؤسسات الحكم، التي تعدو الركيزة والعناصر الأساسية والضرورية لأمن واقتصاد وهياكل الدولة، وقد أشار رئيس قيادة العمليات المشتركة في نابولي في إيطاليا"صمويل لوكير" Samuel Lockyer " هذه القيادة التي كانت تدير الحملات العسكرية على ليبيا أيام التدخل الأطلسي" على أنه يجب أن تكون هناك حاجة لقوة صغيرة، بمجرد انهيار نظام ألقذافي للمساعدة إلى الانتقال للديمقراطية"[3] إضافة إلى ذلك، فإن وزراء دفاع الحلف خلال اجتماعهم في بروكسل يوم 27 جوان 2011م قد انطلقوا، على ضرورة التخطيط لدور الحلف في ليبيا بعد انتهاء نظام ألقذافي هذا ما يظهر بأنه هناك نية من قبل القوى الغربية للتدخل في ليبيا لإعادة إنعاشها في جميع المجالات، لكن حسب ما يتماشى ومصالح الغرب في المنطقة خاصة النفط هذا الأخير الذي يعتبر العنصر الأساسي والرئيسي في تحقيق أمن الطاقة العالمي.

---

[1] - Renald chipaike , ibid,p44

[2] - عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 2.

[3] - أشرف محمد كشك، "حلف الناتو من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية"، تم تصفح المقال في يوم 20مايو 2013م على الساعة 14:00 Digital.ahram.org/policy.asqx ?serial=643519

5 – إن ما آلت إليه ليبيا في المرحلية الحالية_يصنف ضمن الغايات والأهداف الغربية التي تسعى إلى تحقيقها_فهي لا تهدف فقط للسيطرة على موارد ليبيا الغنية بالبترول، بل أيضا في هيئة الحكم الانتقالي الليبي وفي مصير النظام الليبي ككل. فعدوانية الطرفين في ليبيا–الثوار و ألقذافي– أوقع الثوار في نقطة التجاوب مع أمريكا وحلفائها في التدخل العسكري وأصبح بذلك التخطيط في ليبيا تخطيطا غربيا صرفا، فأمريكا لا تهمها حرية الشعب الليبي بقدر ما يهمها بترول الشعب الليبي، والسوابق في هذا الصدد ظاهرة، حيث أظهر ما جرى في العراق الذي تحطمت دولته بالكامل ونهبت ثروته النفطية وتأجيج الصراعات الطائفة فيه المثال الواضح عن ذلك. وبذلك فبالنسبة لليبيين فإن رحيل ألقذافي يعتبر كانتصار لهم، ولكن وجود أمريكا وأصدقاء إسرائيل في المشهد الليبي يوحي بالعكس ويثير مخاوف على حرية واستقلالية الوطن الليبي[1] .

من خلال هذه النتائج والأهداف التي تسعى الدول الكبرى إلى تحقيقها في ليبيا قد امتدت تداعياتها وتأثيراتها إلى المنطقة العربية ككل خاصة المغرب العربي ونذكر من هذه التداعيات على وجه الخصوص انتشار السلاح في يد التنظيمات الإرهابية هذا ما يشجعها على تفعيل مخططاتها في هذا الفضاء الجغرافي، حيث التحق العديد من عناصر تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي بالثوار الليبيين، هذا ما أدى بالباحثين إلى وصفه بالمرحلة المتقدمة من _التسليح السريع_ من خلال حصول الإرهابيين على أسلحة ثقيلة، وبذلك فإن انتشار السلاح في يد الجماعات الإرهابية سوف يعطي مبرر للدول الغربية بالتواجد في ليبيا خاصة والمنطقة العربية بصفة عامة لحماية مصالحها الطاقوية بالدرجة الأول.[2]

المطلب الثالث: تأثيرات التغيرات الحاصلة في ليبيا على مستقبل أمن الطاقة العالمي

تعتبر الموارد الطاقوية العنصر الرئيسي لتحقيق أمن الطاقة، هذا الأخير أصبح من المواضيع ذات الأهمية الأساسية في الفترة الأخيرة، خاصة مع تنامي وتزايد تهديداته في البلدان المنتجة للطاقة بصورة رئيسية، فما شهدته الدول العربية في الفترة الأخير من انتفاضات شعبية كان له الأثر الواضح على أسواق الطاقة العالمية من حيث نقص الإمدادات النفطية خاصة من قبل ليبيا، وعلى ضوء هذا سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى مستقبل أمن الطاقة ودراسته من خلال ثلاث سيناريوهات.

–**السيناريو الأول:** السيناريو الخطي أو ما يعرف بالمشهد الاتجاهي ويفترض هذا السيناريو استمرار الأوضاع القائمة من خلال استمرارية العلاقات الغربية العربية في الاستثمار في مجال النفط داخل الدول المنتجة له بهدف تأمين إمداداتها الطاقوية بدرجة أولى في ظل سعي القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية للبحث عن ميادين لتطبيق هيمنتها على الدول المنتجة للطاقة عموما والنفط خصوصا، خاصة مع ظهور فواعل جدد ينافسونها على الساحة الدولية، هذا ما انعكس على توجهات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية، خاصة بعد أحداث 11سبتمبر 2001م وحربها على الإرهاب والتي تعتبر وسيلة من الوسائل الأمريكية لتحقيق أهدافها في المنطقة خاصة السيطرة على النفط. وقد كانت الحرب على العراق أحد الأمثلة الواضحة التي تبرز مساعي الغرب للسيطرة على النفط العربي، عبر وضع تخطيطات وترتيبات مسبقة كحجج لذلك، وعلى ضوء هذا فإن السيناريو الخطي يفترض استمرار سيطرة الغرب على النفط العربي تحت حجج عديدة، فما حدث في السنوات الأخيرة من انتفاضات شعبية تدخل هي الأخرى ضمن ترتيبات الغرب لتأمين الطاقة وخطوط نقلها، هذا ما استدعى بها للتدخل في ليبيا بحجة حماية المدنيين، إلا أن المصالح النفطية وأمن الطاقة للدول الكبرى هو الذي يأخذ طريقه عند الغرب، وعلى هذا تبقى المصالح الغربية تطغوا لتحقيق أمن الطاقة العالمي

[1] - أشرف محمد كشك، مرجع سابق، ص 2.

[2] - أحمد إدريس،" الأزمة الليبية تداعياتها على منطقة المغرب العربي"،مجلة مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد 06، سبتمبر2011م، ص 1.

من خلال المحافظة على أسعار النفط والحد من ارتفاعها أو انقطاع هذه الإمدادات، فالغرب من خلال هذا السيناريو يرى نفسه بأنه هو المسؤول والمتحكم الرئيسي في نفط الدول العربية خاصة والدول الأخرى عامة، وبالتالي يمكن القول أنه رغم تغير المنطقة العربية إلا أن العلاقة بين المنتجين والمستهلكين للطاقة تبقى كما كانت عليها سابقا.

- **السيناريو الإصلاحي**: يقوم على إمكانية حدوث تغييرات نوعية على الظاهرة موضوع الدراسة في واقعها الحالي، هذا ما ينعكس على نوعية وأهمية المتغيرات المتحكمة فيها[1]. وبذلك فإن هذا السيناريو يفترض حدوث تغيرات على موضع أمن الطاقة العالمي من حيث علاقات الدول المستهلكة للطاقة أو الدول المنتجة لها. فالمنفعة هي الحافز الذي يدفع بالدول إلى تبني إصلاحات تتماشى ومصالح كل من الطرفين_ المستهلكين والمنتجين_ إلا أن في حقيقة الأمر تخدم الغرب، هذا الأخير الذي يعتبر أمن الطاقة من ضمن الأولويات الرئيسية التي يجب تحقيقها، ولعل ما يشير إليه هذا السيناريو في الوقت الراهن هو إقامة دولة"رعاية" بمعنى ازدياد وهيمنة قوى غربية على مؤسسات الدولة السياسية والاقتصادية، كما هو حاصل الآن في ليبيا بحجج تقديم المساعدات لبناء الدولة[2]إلا أن هذه الإصلاحات لها أهداف نفطية بدرجة أولى، تتمثل في تحقيق أمن الطاقة فالمنطقة العربية قد شهدت تحولات عميقة في البيئة الداخلية، وهذا دافع يجعل الدول الكبرى تتزاحم لاتخاذ إصلاحات وإجراءات تمكنهم من السيطرة على النفط ومن ثمة تحقيق أمن الطاقة العالمي، حيث يظهر تدافع الدول لتأمين مزيد من الطاقة مهما كانت الوسائل المستخدمة في ذلك، فالثورات العربية قد أخذت تغيرات جيواستراتيجية بالنسبة للدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والفرنسية هذه الأخيرة التي أكدت على أهمية استمرار إمداد دول أوروبا بالنفط العربي، هذا ما دفع بالدول الأوروبية في بداية الأزمة الليبية إلى إعلان عدم تأييدها للضربة العسكرية الجوية خوفا من انقطاع إمدادات النفط الليبي، لكن هذا الموقف سرعان ما تغير ذلك بسبب ظهور هواجس كبيرة لدى الأوروبيين للاستيلاء على مصدر هام للإمداد بالنفط متمثلا في النفط الليبي لذلك فمن المتوقع أن تتغير الإستراتيجية الأوروبية اتجاه ليبيا وذلك بما يخدم أمنها الطاقوي أما بخصوص الولايات المتحدة الأمريكية فقد تأثرت هي الأخرى بالانتفاضة الليبية وخوفا على أمنها الطاقوي وإمداداتها النفطية فقد تلجأ إلى إستراتيجية جديدة للحفاظ على مصالحها النفطية مغايرة تماما عما كانت عليه سابقا وبذلك ووفقا لهذا السيناريو فإنه هناك احتمالات لتغير الأوضاع لضمان أمن الطاقة العالمي.[3]

-**السيناريو الراديكالي**: يؤكد هذا السيناريو على حدوث تحولات راديكالية على المحيطين الداخلي والخارجي، مما ينتج تحولا جذريا مقارنة بالسيناريوهات السابقة[4] فهذا السيناريو يشير إلى التصدع أو التفكك في العلاقات المنتجين والمستهلكين، حيث ينطلق أصحاب هذا الاتجاه في دراسة المستقبليات على أسس الفكر الماركسي، فهذا السيناريو يتوقع أن تتشكل، وبعد الاحتجاجات الشعبية التي تضغط على حكوماتها من أجل الإصلاح السياسي والاقتصادي، قد تتشكل قوى مناوئة ومجابهة للقوى الغربية تسعى لصد الهيمنة والاستغلال الذي تمارسه القوى الكبرى على المنطقة العربية خلال استغلال ثرواتهم الطاقوية والنفطية لتحقيق أمن الطاقة العالمي، فحسب هذا السيناريو فإن سقوط الأنظمة الديكتاتورية أصبح الرأي العام أكثر تأثيرا في سير الأحداث وبوصول الأحزاب

---

[1] - عبلة مزوري،" العلاقات الإيرانية _السورية في ظل التحولات الدولية الراهنة"رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية ودراسات أمنية، جامعة الحاج لخضر-باتنة-،2009م/2010م، ص 136 .

[2] - علي حيدر، مرجع سابق، ص 119.

[3] - فاطمة الزهراء قراش و فايزة باغياي، " التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة المغرب العربي بعد أحداث 11سبتمبر2001م"رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر نظام (ل م د) في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية ودراسات أمنية، جامعة 08ماي 1945م بقالمة،2011م/2012م، ص ص127 ،126.

[4] - عبلة مزوري، مرجع سابق، ص 136.

للسلطة، يتوقع أن تحدث القطيعة بين الخضوع العربي وبين الهيمنة والاستغلال الغربي[1] لثروات المنطقة، ومن خلال هذا فإن السيناريو الراديكالي يتوقع تغير العلاقات بين المستهلكين والمنتجين للطاقة في فترة ما بعد الانتفاضات العربية هذا ما يؤثر على أمن الطاقة العالمي هذا الأخير التي تصبح الدول العربية هي التي تحكم فيه وذلك من خلال وضع الأسعار والتحكم فيها وإمدادات النفط وبالتالي ستنتهي الهيمنة الغربية على النفط العربي. بعد تطرقنا إلى السيناريوهات الثلاث المحتملة لمستقبل أمن الطاقة العالمي في ظل مجموعة المتغيرات وانعكاسات الانتفاضات الشعبية العربية، فإن السيناريو الأقرب إلى الواقع_ حسب رأينا_ هو السيناريو الإصلاحي لأن الظروف الجديدة ستفرض على القوى العالمية إستراتيجيتها لتتلاءم والواقع الجديد في المنطقة العربية لتتمكن من إيجاد طرق جديدة لتأمين استثماراتها النفطية في المنطقة العربية والمحافظة على إمداداتها الطاقوية ومن ثمة تحقيق أمن الطاقة العالمي الذي يعتبر النفط العنصر الرئيس في تحقيقه.

خلاصة لما تقدم نصل إلى أن الانتفاضة الشعبية لليبية كانت من بين الانتفاضات المميزة في المنطقة العربية، والشيء الذي ميزها هو التحالف الغربي ضد نظام ألقذافي من خلال التدخل الأطلسي فيها، تحت حجة حماية المدنيين الليبيين من نظام ألقذافي، إلا أنه والمتتبع لتاريخ ليبيا وعلاقاتها مع الغرب، يجد أن هذا التدخل قد تم وفق تخطيطات غربية هادفة إلى إسقاط نظام " معمر ألقذافي" هذا الأخير الذي تميز بالعدوانية أحيانا والصداقة أحيانا أخرى اتجاه الغرب، هذا ما يهدد المصالح النفطية للدول الغربية وبالتالي أمن الطاقة العالمي، وبذلك فإن التغيرات الحاصلة الآن في المنطقة العربية عامة وليبيا خاصة ستدفع الدول الكبرى قدما من أجل تحقيق أمن الطاقة العالمي عبر اتخاذ سياسات وإجراءات تتلاءم والوضع الراهن.

[1] - فاطمة الزهراء قراش و فايزة باغياي، مرجع سابق، ص 127.

كان لاكتشاف النفط في ليبيا في فترة الستينات أثر مباشر في تخصص الاقتصاد الليبي في إنتاج سلعة أولية واحدة وتصديرها وهي النفط الخام، حيث أن ليبيا تمثل منطقة غنية بالنفط ومصادر الطاقة المتنوعة، وهي من الدول الأوائل التي لها مخزون نفطي كبير، هذا ما جعلها في موضع تنافس دولي شديد، وقد شهدت في عام 2011م انتفاضة شعبية انتهت بالتدخل الأطلسي في ليبيا وسقوط نظام ألقذافي. وقد خصص هذا الفصل لدراسة حالة الانتفاضة الليبية وتبيان المساعي الغربية لتأمين مصالحها الطاقوية، وقد تم تقسيمه إلى مبحثين الأول يعنى بوصف علاقات ليبيا السياسية والاقتصادية في ما قبل الثورة وما بعدها والمبحث الثاني يتناول بالدراسة التدخل الأطلسي في حل الانتفاضة مع تبيان في الأخير لمستقبل أمن الطاقة العالمي في ضوء التغيرات الحالية.

المبحث الأول: العلاقات السياسية والاقتصادية الليبية قبل وبعد الثورة

شهدت ليبيا تغيرات واضحة في علاقاتها السياسية والاقتصادية مع العالم الخارجي خاصة بعد حدوث الانتفاضة وانتصار الثورة الليبية لعام 2011م، وهذا ما سيتم التطرق له في المبحث الأول من الفصل الثالث، حيث خصص المطلب الأول إلى العلاقات السياسية الليبية قبل وبعد الثورة، بينما تم التركيز في المطلب الثاني على المجال الاقتصادي والاستثمار الأجنبي في ليبيا، لنختم المبحث بمطلب ثالث تم التركيز فيه عن انتشار الانتفاضة وفق تفسير لنظرية الدومينو.

المطلب الأول: العلاقات السياسية الليبية قبل وبعد الثورة

تقع ليبيا في شمال إفريقيا على الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط يحدها من الشرق مصر، ومن الجنوب الشرقي السودان،ومن الجنوب تشاد والنيجر، ومن الغرب الجزائر ومن الشمال الغربي تونس.يبلغ عدد سكانها 20597 مليون نسمة وهو ضئيل مقارنة بمساحة البلاد التي تبلغ نحو 18000000كيلو متر مربع، وتعدو السابع عشر على مستوى العالم من حيث المساحة، وتملك أطول ساحل بين الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط يبلغ طوله حوالي 10955كلم ، تاريخيا تكونت من ثلاث أقاليم ،إقليم طرابلس (تريبوليتانيا) برقة (سيرنايكا) وفزان ،من خلال ما سبق تقديمه يمكن القول أنه سيتم التطرق إلى الانتفاضة الليبية في هذا المطلب .

الفرع الأول:الجماهيرية الليبية

تحت حكم العقيد "معمر ألقذافي" أعلن أن نظام الحكم يسمى " نظام جماهيري" لتصبح تسمية ليبيا الرسمية آنذاك "الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية" وأنه يعتمد على ما سماه الديمقراطية المباشرة.الوحدة الأساسية في نظام الحكم الجماهيري هي المؤتمرات الشعبية الأساسية وتنعقد ثلاث مرات في السنة، الاجتماع الأول يخصص عادة لجدول الأعمال المنفصل الاجتماعين التاليين، في الاجتماع الثاني يناقش المؤتمر الشعبي الأساسي يقرر بخصوص المواضيع المتعلقة بجدول الأعمال المحلي والداخلي بينما الثالث يختص بكل المجالين المحلي والدولي. ويكون لكل مؤتمر شعبي أساسي لجنة شعبية(مجلس وزراء محلي) يقوم بتنفيذ قرارات المؤتمر على مستوى الحي خلال المؤتمر الشعبي الأساسي يتم نقاش المواضيع بالجدول بالجلسة الأولى ويقوم الأعضاء بتجديد القرارات والتصويت عليها، التصويت يتم علنا سواء عن طريق رفع الأيدي أو مباشرة بالصوت. أما عن سياسات ليبيا الخارجية عرفت ومنذ سبعينات القرن العشرين بأنها مناوئة لعدد من الدول الغربية حاربت الجماهيرية الإمبريالية ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية، وقد كانت سياسة ليبيا "عدائية"تجاه بعض الدول الأوروبية خاصة بريطانيا وفرنسا وحتى ايطاليا، وذلك حتى منتصف السبعينيات عوقبت ليبيا بالحصار الاقتصادي والحظر الجوي طوال فترة السبعينات. كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بقصف أهداف في مدينتي طرابلس وبنغازي عام 1986م في عهد الرئيس الأمريكي الراحل "رونالد ريغان".استعادت ليبيا علاقاتها الدولية بعد رفع الحظر الجوي وإنهاء مشكلة "لكربي". كما قامت ليبيا بالتخلي طوعيا عن برنامج سري لتطوير أسلحة الدمار الشامل عام 2003م.[1] أما في السنوات الأخيرة، وعلى الصعيد الدولي عززت ليبيا من علاقاتها مع جيرانها ودول شبه الصحاري لكي تلعب دورا في تكامل القارة الإفريقية وبشكل ملحوظ من خلال المجتمعات الاقتصادية في المنطقة مثل دول الساحل الصحراوي.يتم توجيه المساعدات من خلال الصندوق الليبي للمساعدات والتنمية في إفريقيا، تحت وصاية الأمانة العامة اللجنة الشعبية العامة لشؤون الارتباط الأجنبي والتعاون الدولي.

[1] - د ك،"ليبيا"، تم تصفح الموقع يوم 2013/05/20م على الساعة 16:57، ص 1، متوفر على الرابط التالي: http://www.african.muslim.com/index.php

لقد ترأست ليبيا الإتحاد الإفريقي لفترة عام بداية من فبراير2009م وطبقت أهداف لتقوية الوحدة القارية. إن إطلاق سراح الرجل الذي تمت إدانته في تفجير طائرة أمريكية فوق" لكربي" في اسكتلندا عام 1988م، والترحيب بعودته إلى طرابلس تسبب بإثارة سخط دولي. في شهر يناير 2010م ازدادت التوترات مع الدول الأوروبية عندما توقفت ليبيا عن منح تأشيرات الدخول إلى المواطنين من دول تشينين الأوروبية بسبب رفض سويسرا منح تأشيرات دخول لبعض المواطنين الليبيين.[1]

الفرع الثاني: الانتفاضة الشعبية في ليبيا

بدأت الثورة في ليبيا في السابع عشر من فبراير سنة 2011م حيث قامت إثر احتجاجات شعبية في بعض المدن الليبية ضد نظام العقيد ألقذافي بعد اعتقال محامي ضحايا سجن أبو سليم في مدينة بنغازي، مما مثل شرارة الانطلاق للثورة الليبية ثم طالب المتظاهرين بإسقاط النظام الليبي فأطلق رجال الأمن الرصاص عليهم وقتلوا عددا منهم مما أدى إلى تطور الأحداث حتى وصلت إلى حدوث انتفاضة شعبية شملت المدن الليبية الواقعة في المنطقة الشرقية من البلاد، انتهت بمقتل ألقذافي.[2] وكان من الممكن أن تتم السيطرة على هذه الأحداث في حينها بإطلاق سراح المحامي المعتقل إلا أن المصادمات العسكرية مع الثوار هي التي أدت إلى اشتعال الأحداث بهذا الشكل، وسيطرة الثوار على أجزاء كبيرة من البلاد وأعلنوا قيام الجمهورية الليبية بقيادة المجلس الانتقالي كخطوة لتعزيز التحول السياسي السلمي، وعودة الأوضاع الاقتصادية إلى طبيعتها، ووضع جدول أعمال الإصلاح الوطني، على المدى القصير يجب على السلطات استعادة الأمن، وإعادة إنتاج الهيدروكربونات إلى كامل طاقته. [3] لقد تركت الثورة الليبية آثارا سلبية على الاقتصاد الليبي بمختلف قطاعاته، الأمر الذي جعلها تهتم بمباشرة مهامها واستحقاقاتها السياسية للمرحلة الانتقالية بعد انتصار الثورة السابع عشر من فبراير، تلك الاستحقاقات السياسية التي بدأت تلقي بظلالها على الوضع الداخلي في أكثر من مستوى أولها مدى الرضا الشعبي عن أداء السلطات الحاكمة في ليبيا الجديدة، وثانيا مستوى الاستقرار الاجتماعي خصوصا لدى بعض الفئات التي يمثل وضعها أهمية قصوى لاستقرار ليبيا ككل مثل الجنود والمنتسبين إلى أجهزة الأمن والدفاع إضافة إلى الأعداد الكبيرة من المسلحين التابعين لفصائل الثوار[4] . مما سبق يمكن القول أن ليبيا بعد الثورة لم تهتم بعلاقاتها السياسية الخارجية مع الدول الأخرى بقدر ما كانت منشغلة بإصلاح وضعها الداخلي وبناء اقتصادها الذي لا يقل هو الآخر أهمية عن المجال السياسي، لذا سيتم تناول المجال الاقتصادي الليبي والتفصيل فيه أكثر في المطلب الموالي مع التركيز على الاستثمارات الأجنبية الليبية قبل وبعد حدوث الانتفاضة أو الثورة الليبية.

خريطة رقم " 04" خريطة توضح دخول الثوار إلى طرابلس

[1] -د ك،" ليبيا" المرجع نفسه.

[2] - علي عبده محمود،" الثورات العربية بعد عام ما بين تقدم وتراجع"، آفاق إفريقية، المجلد العاشر، العدد 36 (2012م)، ص 136.

[3] - رالف شامي،" ليبيا بعد الثورة : التحديات والفرص"، إدارة الشرق الأوسط و آسيا الوسطى ص [illegible] تصفح المقال يوم 2013/05/27م على الساعة12:57، ص2، متوفر على الرابط التالي: www .infbooks[illegible]

[4] - سامح راشدة،" ليبيا تلملم جروحها الاقتصادية"، تم تصفح الموقع يوم2013/05/27م على الساعة 7:47، ص1، متوفر على الرابط التالي: http://www.alkhaleej.ae/portal/e9cdf170-2[illegible]6-4ad7-9eca-98F2F4B2E9C7;aspx

المصدر : الخريطة متوفرة على الرابط التالي: www.almasryaly.oun.com/mode/488667.

جدول رقم"11 ": يبين تطور الأحداث في ليبيا منذ قرار الحظر الجوي إلى غاية" مقتل ألقذافي"

17مارس 2011م	مجلس الأمن يصدر قرار الحظر الجوي على ليبيا استنادا للمادة "42"من ميثاق هيئة الأمم المتحدة، وقرار مجلس الأمن رقم 1970 و1973.
19 مارس 2011م	ينفذ قرار مجلس الأمن الخاص بالحظر الجوي على ليبيا من طرف فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية
21 مارس 2011م	تم تكليف مركز العمليات الأمريكي في "رامشتاين" بألمانيا بمهمة التنسيق_الحظر الجوي_
25 مارس 2011م	انطلقت أول دورية مشتركة الفرنسية والقطرية لإنذار الطائرات المتدخلة في العملية في حالة الحظر.
31 مارس 2011م	تحويل قيادة العمليات إلى الحلف الأطلسي لحماية الشعب الليبي من أعمال ألقذافي.
في أوائل أفريل 2011م	إرسال ضباط اتصال فرنسيين وبريطانيين وايطاليين يتبعهم مدربون عسكريون من القوات الخاصة للدول الثلاث لترتيب إطارات الجيش الليبي، وقد التحق بهؤلاء مختصون من دول عربية_ قطر والإمارات_
4 أفريل 2011م	أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية تعليق استخدام طائراتها في العملية العسكرية باستثناء تلك المزودة بالوقود جوا الضرورية لمواصلة الحرب.
8 أفريل 2011م	استخدمت مقاتلة-مقنبلة- فرنسية واحدة فقط سلاحها من أصل 30 طائرة .
النصف الأول من أفريل 2011م	قامت طائرات الحلف الأطلسي ب:160 طليعة جوية منها 60 لتدمير أهداف برية.
15 أفريل 2011م	أوردت صحيفة "واشنطن" خبر نفاذ الذخيرة لدى سلاح الجو البريطاني والفرنسي وتعذر تعويضها بذخيرة أمريكية لأسباب تقنية.
ماي 2011م	دعمت فرنسا وبريطانيا قواتهما بإمدادات جديدة من العداد والعتاد.

جوان 2011م	مع بداية مطلع جوان بدأ الخناق يشتد على العاصمة طرابلس التي تتعرض للقصف.
أوت 2011م	الثوار يدخلون ليبيا ويدمرون عدة أهداف عسكرية وإستراتيجية .
أكتوبر 2011م	إثر معارك سرت قصفت قافلة كان على متنها ألقذافي من طرف طائرة أمريكية وفرنسية ما أدى إلى هجوم الثوار وإلقاء القبض عليه وقتله.
23 أكتوبر 2011م	انتهت الانتفاضة الليبية ضد العقيد " معمر ألقذافي" وأوقف الناتو طلعاته الجوية.

المصدر:من انجاز الباحث، استنادا إلى مركز الجزيرة للدراسات .

المطلب الثاني:العلاقات الاقتصادية الليبية قبل وبعد الثورة

هناك جملة من التغيرات التي طرأت على الاقتصاد الليبي في المرحلتين ما قبل الثورة وما بعد الثور، وقد خصصت إصلاحات هامة في هذا المجال، ومن خلال هذا المطلب سيتم توضيحها، وبالأخص الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الفرع الأول:واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ليبيا في فترة 2000م/2005م

أولا: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة

عانى الاقتصاد الليبي من تدني حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليه في فترة 2000م/2005م مقارنة ببعض الاقتصاديات النامية، إضافة إلى تدفقات هذه الاستثمارات من سنة لأخرى، وأيضا هيكل هذه الاستثمارات لا يزال محصورا في قطاعات محدودة جدا كالنفط الذي يعتبر أكبر قطاع جاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الجدول رقم"12":الاستثمارات المباشرة الواردة في القطاعات الاقتصادية الليبية 2006م

القطاع	الصناعية		الزراعة		السياحة		الصحة		الثروة البحرية		الخدمات		الإجمالي
السنة	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	
2000	65.000	34.4	_		124.150	65.6	_		_		_		189.150
2001	14.763	100.0	_		_		_		_		_		14.763

2002	73.663	60.7	0.650	0.5	_		29.636	24.4	_		17.401	14.4	121.323
2003	33.979	18.2	_		112.498	60.3	30.175	16.2	6.500	35	3.557	1.2	186.709
2004	155.047	83.4	4.960	2.7	_		10.556	5.7	_		15.190	8.2	185.753
2005	399.136	76.6	4.725	0.9	_		65.600	12.6	_		51.872	9.9	521.333 مليون دينار

المصدر: عيسى محمد الفارسي وآخرون، "ورقة بحثية بعنوان البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي"، المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى تحت شعار:نحو مناخ استثمار أفضل"، ليبيا، هيئة تشجيع الاستثمار،2006م، ص ص.9 12.

من خلال الجدول يمكن القول أن حجم الاستثمارات المباشرة الواردة إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة لا تزال ضعيفة، وهذه مسألة تتصل بالبيئة الاستثمارية المكبلة بأعباء التنظيمات الإدارية والبيروقراطية فالخصخصة تسير ببطء ونوعية البنية التحتية غير مناسبة بما فيه الكفاية.

ثانيا : التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة:

بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في ليبيا 4729.618 مليون دينار خلال الفترة 2000م/2005م

6- عدد الدول التي قامت بالاستثمارات المباشرة في ليبيا 30دولة منها 9دول عربية.

7- تأتي بريطانيا في الترتيب الأول بين الدول المستثمرة، إذ بلغ حجم استثماراتها 2757.729 مليون دينار، أي ما نسبته 58.3 من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة 2000م/2005م.

8- أما دولة موريشيوس فتأتي في الترتيب الثاني، إذ وصل حجم استثماراتها 650.000 مليون دينار، أي ما نسبته 13.74% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة ذاتها المشار إليها.

9- تأتي دولة الإمارات في الترتيب الثالث على مستوى الدول المستثمرة في ليبيا، في حين تحظى بالرتبة الأولى بين الدول العربية حيث بلغ حجم استثماراتها 311.461 مليون دينار، وتليها الجزائر في الترتيب الرابع بين الدول المستثمرة في ليبيا وتأتي في الترتيب الثاني بين الدول العربية حيث وصل حجم استثماراتها 260.427 مليون دينار خلال 2000م/2005م.[1]

10- وصل إجمالي استثمارات الدول العربية في ليبيا 843.992 مليون دينار، أي بنسبة 17.8 من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال 2000م/2005م.[2] لقد ترجمت صناعة ليبيا الهيدروكربونية إلى إيرادات وصلت إلى 54.9مليار دولار أمريكي في عام

[1]- عيسى محمد الفارسي وآخرون، "ورقة بحثية بعنوان البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي، المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى تحت شعار:نحو مناخ استثمارة أفضل، (ليبيا، هيئة تشجيع الاستثمار،2006م)، ص ص9 12.

[2] - عيسى محمد الفارسي وآخرون، مرجع نفسه.

2012م وتجدر الإشارة إلى أن الإنتاج النفطي في ليبيا استأنف نشاطه في مطلع سبتمبر 2011م.[1] تمتلك ليبيا أكبر احتياطي نفطي في إفريقيا، كما أنها أكبر منتج بعد أنغولا ونيجيريا، حيث يمثل مخزونها النفطي 35 من إجمالي احتياطي القارة[2]، لم تتأثر ليبيا بالأزمة الليبية والاقتصادية العالمية إلا بشكل نسبي، تشير البيانات الأولية أن نمو الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي قد تباطأ بنسبة 2% في عام 2009م، بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية وتخفيض حصص الإنتاج المنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبيك). وعلى الرغم من الجهود الكبيرة على مدار العقدين الماضيين لتنويع اقتصادها، تظل ليبيا تعتمد بشكل كبير على الهيدروكربونات التي تشكل حوالي 70% من الناتج المحلي الإجمالي، وتحقق أكثر من 90% من العوائد الحكومية بسبب عجزها عن صنه الوظائف.

بالنسبة لصناعة النفط والغاز فتظل ملكية الدولة في معظمها، على الرغم من عمل أكثر من 50شركة نفط دولية في ليبيا بموجب اتفاقيات المشاركة بالإنتاج والاستكشاف، ومن بينها شركات "إي إن آي" و"ريبسول" والشركة الفرنسية "توتال" والشركة الهولندية البريطانية"شيل" والشركة بريطانية"بي بي"، وفي عام 2007م طلبت ليبيا إعادة التفاوض على اتفاقيات المشاركة بالإنتاج والاستكشاف الملزمة قانونيا، مما يثير مخاوف بين شركات النفط الرئيسية حول أحكام وشروط الاستكشاف و الإنتاج. من أجل استغلال النمو المرتفع وتخفيض الاعتماد على عوائد الهيدروكربونات، فإن ليبيا تلتزم بالسعي إلى تحقيق التنوع الاقتصادي والخصخصة، مع تركيز خاص على قطاع الطاقة غير النفطي والقطاعات عالية النمو الأخرى مثل العقارات والسياحة، لقد اعتمدت ليبيا خطة استثمار عام بمبلغ ضخم يبلغ 270مليار دينار ليبي (حوالي225 مليار دولار أمريكي) للأعوام بين 2008م/0122م. تتألف الخطة من برنامج بنى تحتية طموح تقدر قيمته بمبلغ 14 مليار دينار ليبي (114 مليار دولار أمريكي)، يتم إنفاقه على الإسكان والخدمات والنقل والطاقة والمعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، بما في ذلك 40 مليار دينار ليبي(32 مليار دولار أمريكي)على الممتلكات السكنية والصناعية والتجارية، و30مليار دينار ليبي(24 مليار دولار أمريكي) على المياه والكهرباء وخدمات المياه، وحوالي 20 مليار دينار ليبي (16 مليار دولار أمريكي)على الطرق والمطارات والموانئ لمواجهة فجوات تركيبية رئيسية.

إن ليبيا من الدول الموقعة على منطقة التجارة الحرة العربية الأكبر وإتحاد المغرب العربي، مع صلات لمجتمع دول الساحل والصحراء والسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا، وهي تمتلك اتفاقيات تجارية ثنائية مع المغرب والأردن، وتقدمت بطلب عضوية في منظمة التجارة العالمية في عام2004م، أما في عام 2008م، بدأت ليبيا مفاوضات على اتفاقية تجارة حرة مع الإتحاد الأوروبي بما يصل إلى 7.8% عبر جميع القطاعات والواردات من الإتحاد الأوروبي بحلول ما يصل إلى 15.3% بحلول عام 2018م.منذ انفتاح الاقتصاد الليبي وبدء الجهود في عام 2003م الترويج للقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي، فقد ازدادت تدفقات

[1] -سلمان شيخ وشادي حميد،"بين التدخل والمساعدة: سياسة الدعم الدولي في مصر وتونس وليبيا"، برنامج العلاقة الأمريكية بالعالم الإسلامي ومركز بروكنجر الدوحة، نوفمبر2012م، تم تصفح المقال يوم 2013/05/21م على الساعة 14:34،ص 5،متوفر على الرابط التالي:
http://www.brookings.edu/ar/research/papers/2012/11/assistance-egypt-tunisia-libya-hamid-shaikh

[2] - عزالدين الهميوني، " الواقع والآفاق المستقبلية للنفط والغاز بالقارة الإفريقية"، المنتدى رفيع المستوى حول التعاون العربي في مجال الاستثمار والتجارة (الجماهيرية الليبية، د د ن، 2010 م)، ص 8.

رأس المال الخاص من أكثر بقليل من 1مليار دولار أمريكي في عام 2005م إلى حوالي 3 مليار دولار أمريكي في عام 2008م.وفي عام 2009م من المقدر أن ينخفض الاستثمار الأجنبي المباشر إلى حوالي 2مليار دولار أمريكي بسبب التباطؤ العالمي، وبشكل خاص في صناعة النفط والغاز، وهو القطاع المتلقي الرئيس المال الأجنبي.[1]

جدول رقم " 13" الحساب الحالي الليبي

	2000	2001	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الرصيد التجاري	_	18.2	_	49.6	41.9	47.9	36.4	41.6	45.0
صادرات البضائع (الشحن على المشتري)	_	32.3	_	71.3	67.2	73.6	63.9	68.0	70.4
صادرات البضائع (الشحن على المشتري)	_	14.2	_	21.7	25.3	25.7	27.6	26.4	25.4
الخدمات	_	_2.5	_	_3.4	_2.7	_3.0	_4.7	_4.9	_4.3
عامل الدخل	_	_0.7	_	2.0	0.0	_1.9	0.3	4.0	3.5
الحولات الحالية	_	_2.4	_	_0.2	_2.0	_2.3	_15.2	_8.1	_6.9
رصيد الحساب الجاري	_	12.5	_	48.0	37.1	40.7	16.8	32.6	37.3

المصدر: د ك،"دراسة عن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين جمهورية مصر العربية والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى"، ص11 ، تم تصفح الموقع يوم2013/05/09م على الساعة 10:00، ص1، متوفر على الرابط التالي:
http://dx.doi.org/10.1787/860556222260

عقب رفع الحظر الدولي في منتصف عام 1999م بدأت الجماهيرية الليبية باتخاذ عدة خطوات جادة نحو الانفتاح الاقتصادي مع معظم دول العالم بصورة رسمية ومعلنة، الأمر الذي ترتب عليه إعادة ترتيب أولويات السياسات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية الليبية لتتجه نحو الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بعد مضي فترة طويلة من الانقطاع عن الساحة الدولية. وقد قامت ليبيا في النصف الأول من عام 2004م بعدة خطوات نحو تحسين وتدعيم العلاقات الدولية والتجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية وذلك من خلال زيارة وزير الخارجية الأمريكية الليبي إلى أمريكا لبدء إجراءات المشاورات حول عودة العلاقات السياسية معها والعمل على عودة نشاط شركات النفط الأمريكي في ليبيا كما قام الرئيس الليبي بزيارة الإتحاد الأوروبي للتشاور حول العلاقات الدولية والتجارية مع دول الاتحاد الأوروبي، وخلال النصف الأخير من عام 2004م قام عدد من رؤساء دول الإتحاد الأوروبي ورؤساء وزرائهم ورؤساء الشركات العاملة في مجالات النفط والصناعات البتروكيمياوية بزيارة ليبيا لبحث أطر التعاون في المجالات الصناعية.[2]

[1] – د ك،"ليبيا"، بيانات البنك الليبي المركزي، تم تصفح الموقع يوم:2013/05/05م على الساعة16:00، ص 3، متوفر على الرابط التالي:
http://dx .doi.org/10-1787 /860558784544

[2] – د ك، "دراسة عن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين جمهورية مصر العربية والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى"، تم تصفح الموقع يوم2013/05/09م على الساعة 10:00، ص 1، متوفر على الرابط التالي: http://dx.doi.org/10.1787/860556222260

بالنسبة للعلاقات التجارية الأمريكية_العربية الليبية نجد أنه في شهر أكتوبر من عام2010م، نظمت الغرفة التجارية الأمريكية العربية الوطنية بعثة عالية المستوى للتجارة والاستثمار في ليبيا.وكانت تلك البعثة هي الثالثة من نوعها التي تقودها الغرفة التجارية الأمريكية العربية الوطنية منذ عودة العلاقات الدبلوماسية كاملة بين الولايات الأمريكية وليبيا في مايو 2006م.

وقعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وليبيا على اتفاقية إطار التجارة والاستثمار (TIFA) في مايو من عام 2010م كخطوة أساسية نحو إعادة إقامة روابط تجارية واستثمارية طبيعية.

تعتبر مثل هذه الاتفاقيات ضرورية في الوقت الذي تبحث فيه ليبيا عن دور أكبر لمساهمة الشركات الأمريكية في خطط تنمية الطاقة والبني التحتية الطموح. وفقا لمجلة النفط والغاز فإن لدى ليبيا أكبر احتياطي نفطي في إفريقيا الذي يبلغ حوالي 44مليار برميل، إضافة إلى حوالي 54تريليون قدم مكعب من احتياطي الغاز الطبيعي، وفي العام 2009م بلغ مجموع إنتاج النفط(الخام المسال) حوالي 1.8مليون برميل يوميا، وهو أقل بمقدار النصف عن المستويات المسجلة في أواخر الستينيات عندما كان الإنتاج في قمته. وهدف شركة النفط الوطنية (NOC) في مجال الإنتاج هو عودة القدرة الإنتاجية إلى 3 ملايين برميل يوميا بحلول عام 2017م.[1]

ثانيا : العلاقات التجارية الليبية مع العالم:

- جامعة الدول العربي(1945/03/28م).
- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية(1975/03/02م).
- اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري وبرنامجها التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى(1982م).
- إتحاد المغرب العربي(فبراير1989م) وتضم الجزائر، ليبيا، تونس، موريتانيا، والمغرب.
- تجمع دول الساحل والصحراء الإفريقي.
- الإتحاد الإفريقي.
- اتفاقية الكوميسا: خلال اجتماعات الكوميسا في ديسمبر عام 2005م تم التوقيع على الاتفاقية وتم الدخول في منطقة التجارة الحرة في يونيو 2006م تم خلال اجتماع المجلس الوزاري لدول الكوميسا الذي عقد في الفترة 17_19 مايو 2007م تأكيد الحكومة الليبية على عضويتها في منطقة التجارة الحرة
- اتفاقية الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.
- منظمة التجارة العالمية(WTO).
- السوق العربية المشتركة(1977/07/01م).[2]

اندلعت الاحتجاجات العنيفة في ليبيا، بسرعة إلى حد الصراع وفرض مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عقوبات على ليبيا في 26 فبراير اتسع نطاقها في 18 مارس لتشمل تفويضا بالتدخل العسكري الأجنبي المحدود وتجميد أصول ليبيا الخارجية. وفي 23 أكتوبر أعلن المجلس الوطني الانتقالي تحرير البلاد بعد هزيمة القوات العسكرية التابعة للحاكم السابق"معمر ألقذافي"، في 22 نوفمبر أعلن

[1] - د ك،"التوقعات التجارية الأمريكية–العربية :2013م الغرفة التجارية الأمريكية العربية الوطنية"، الغرفة التجارية العربية الوطنية،2011م، تم تصفح المقال يوم:2013/05/23م على الساعة 7:01، ص 13،متوفر على الرابط التالي:
www.samba.com/GblDocs/Saudi_Arabia_Baseline_Forecast_2013_15_ar.pdf

[2] -د ك،"دراسة عن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين جمهورية مصر العربية والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى"، مرجع السابق، ص 8.

المجلس الانتقالي عن تشكيل حكومة انتقالية جديدة وعن خطط لإجراء الانتخابات البرلمانية في 23 يونيو2012م، وألغي تجميد معظم أصول ليبيا الخارجية في 16 ديسمبر لإفساح الطريق أمام عودة سوق النفط الأجنبي إلى وضعها الطبيعي، ونتيجة للصراع هبط إنتاج النفط الخام إلى 22 ألف برميل يوميا في يونيو 2011م، ولكن سرعان ما تم استئناف الإنتاج في الربع الأخير من عام 2011م حتى وصل إلى نصف مستواه قبل الصراع، وتأثر النشاط الاقتصادي غير الهيدروكربوني جراء تدمير البنية التحتية ومنشآت الإنتاج، واضطراب الأنشطة المصرفية ومحدودية القدرة على الحصول على النقد الأجنبي، ورحيل العمالة الوافدة. لقد أدى فقدان داخل الهيدروكربونات في فترة الصراع إلى تخفيض فائض الحساب الجاري في ليبيا، وتراجعت قيمة الصادرات من 48.9 مليار دولار في 2010م إلى 19.2 مليار دولار في عام 2011م، بينما هبطت قيمة الواردات من 24.6 مليار دولار إلى 14.2مليار دولار خلال نفس الفترة. ونتيجة لذلك، تقلص فائض الحساب الجاري من 21% من إجمالي الناتج المحلي2010م إلى أقل من 4.5% من إجمالي الناتج المحلي عام2011م. وأسفرت الاضطرابات الاقتصادية في ليبيا أيضا عن تداعيات ملموسة على المستويين العالمي والإقليمي، فقبل نشوب الصراع كانت حصة ليبيا تشكل 2% من إنتاج النفط الخام في العالم، وأدت خسائر الصادرات النفطية الليبية إلى حدوث نقص مؤقت في السوق الدولية، إضافة إلى ذلك، كانت ليبيا تستضيف حوالي 1.5 مليون من العمالة المهاجرين، وأدى الخروج المفاجئ العمالة الوافدة إلى تخفيض تحويلات العاملين فازدادت جموع العاطلين عن العمل التي كانت كبيرة بالفعل في البلدان المجاورة لليبيا.[1]

الجدول رقم "14"الاستثمارات في ليبيا

	2010	2011	2012(توقعات)
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، التغير السنوي %	2.9	20_	69.7
غير الهيدروكربونات	7	50_	20
الهيدروكربونات	1.2	70.9_	163.3
معدل التضخم في مؤشر أسعار المستهلك			
نهاية الفترة	3.3	19.2	10.4
متوسط الفترة	2.5	14.1	1.9
رصيد الميزانية الكلي،% من إجمالي الناتج المحلي	4.9	42.8	2.8
الحساب الجاري الخارجي،% من إجمالي الناتج المحلي	20.8	4.4	11.2
مجموع الأصول الخارجية(بمليارات الدولارات الأمريكية) منها:	17.2	174	1.74
إجمالي الاحتياطات الرسمية	103	106	82
إنتاج النفط، بملايين البراميل يوميا	1.77	0.51	1.35

المصدر: رالف شامي وآخرون، "ليبيا بعد الثورة التحديات والفرص"، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ص ص 2 5.

[1]– رالف شامي وآخرون، "ليبيا بعد الثورة التحديات والفرص"،إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ص ص 2 5.

لقد كان للثورة الليبية أثر كبير على الاقتصاد الليبي في مختلف جوانبه، حيث نتج عنها جملة من الخسائر وتراجع في هذا المجال لكن سرعان ما تداركت ليبيا الوضع وأخذت في الإصلاحات اللازمة، من هذا يمكن الإشارة إلى أنه تم تخصيص المطلب التالي إلى الانتفاضة الليبية وانتشارها وذلك بتفسير نظرية الدومينو لكيفية انتشارها.

المطلب الثالث:نظرية الدومينو وانتشار الانتفاضة في ليبيا

تعتبر موجة الانتفاضات التي عمت مختلف الدول العربية_ تونس، مصر ،ليبيا ،سوريا أحد الاهتمامات الأساسية، التي شغلت في الآونة الأخيرة الكثير من الباحثين والمحللين السياسيين سواء من حيث تحليل الأحداث تلك الانتفاضات، أو من حيث تفسير تصاعد هذه الانتفاضات من دولة لأخرى، من خلال معرفة العلاقة التي تجمع بينها، وذلك أن ما شهدته كل من تونس ومصر وليبيا من انتفاضات شعبية، ليس حدثا عاديا، وإنما عموميتها وشموليتها لكافة شعوب المنطقة العربية، جعل منها ظاهرة وحيدة من نوعها، وخاصة في ظل انتقال شرارتها من المغرب إلى المشرق العربي، لذلك سنحاول من خلال هذا المطلب فهم حركية انتشار الانتفاضات العربية من خلال التركيز على تفسير نظرية "الدومينو" للانتفاضة الليبية، لكن وقبل التطرق إلى نظرية الدومينو لابد من إعطاء لمحة حول التخطيطات الغربية لإسقاط النظام الليبي بصفة خاصة والأنظمة العربية بصفة عامة، ثم نتناول الأوضاع المشتركة للدول العربية، التي أدت إلى انتشار الانتفاضات العربية.

الفرع الأول: التخطيطات الغربية لإسقاط النظام الليبي

تسعى القوى الكبرى إلى إعادة هندسة العالم العربي خاصة بعد أحداث 11سبتمبر2001م، وإعلان الحرب على العراق، هذا الأخير يعتبر أول بلد عربي وقع تحت المضلة الأمريكية بعد أحداث 2001م نظرا لما تتوفر عليه من موارد طاقوية مهمة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية[1]، فباحتلال العراق أصبح هناك تهديد واضح لدول المنطقة العربية خاصة"ليبيا"،لذلك سنحاول من خلال هذا العنصر إبراز الاستهداف الغربي خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ب:ليبيا بالتركيز على المؤشرات التالية:

6. تعتبر أزمة "لوكربي"عام 1993م وفرض الحصار الجوي على ليبيا أول استعراض سياسي أمريكي رسمي للقوة في المغرب العربي عموما، وليبيا خصوصا، حيث وقفت واشنطن موقف معاداة صريحة لنظام "العقيد معمر ألقذافي"،من خلال وضع ليبيا في قائمة الدول التي ترعى"الإرهاب" وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتوجيه ضربة عسكرية لثكنة العريزية التي يقيم فيها العقيد في محاولة لاغتياله[2] من هنا أصبحت للولايات المتحدة الأمريكية أهداف للتواجد في ليبيا تتلخص في رغبتها في التقرب من منابع النفط الليبية.
7. ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن الخطوة المتقدمة التي أحرزتها في العراق، من خلال تفتيته إلى دويلات وإثنيات متصارعة، سيكون لها مفعول فعال وسريع في العالم العربي خاصة ليبيا، ذلك ما بإحداث تغيرات على الجوانب السياسية، الاقتصادية والاجتماعية التي تتماشى مع المصالح الغربية ، ولعل ما يحدث اليوم في ليبيا دليل واضح على ذلك فإثارة الفوضى والتوتر داخل ليبيا

[1] - محمد إبراهيم سيبوني، المؤامرة الكبرى :مخطط تقسيم الوطن العربي من بعد العراق، الطبعة الأولى، (القاهرة: دار الكتاب العربي، 2003م) ص 97.
[2] - فؤاد شهاب وإدموني غريب وتركي الحمد وآخرون، الوطن العربي في السياسة الأمريكية، الطبعة الأولى، (مصر: دار الكتاب العربي، 2002م) ص 75.

حتى بعد رحيل الرئيس السابق "معمر ألقذافي" إنما يسهل للقوى الغربية خاصة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية التغلغل بسهولة وتحقيق مصالحهم في المنطقة.[1]

8. تعتبر ليبيا من المناطق المستهدفة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية خاصة، ذلك من أجل إقامة سوق الشرق الأوسطي على أراضيها، حيث تعتبر المنطقة الجغرافية الفاصلة بين المغرب العربي والمشرق العربي الذي أصبحت معظم دوله تحت الهيمنة الأمريكية المباشرة، وعلى هذا الأساس تعتبر ليبيا حسب مخططات القوى الكبرى هي المنطقة المهمة التي ينبغي إسقاطها.

9. تهدف القوى الكبرى أيضا من خلال مخططاتها إلى إعادة ليبيا إلى" مربع الطاعة الأمريكي" من خلال تغييرها وفقا لما يخدم المصالح الغربية بدرجة أولى لأن بقاء ليبيا خارج الأنساق السياسية العربية التي قررت اللحاق بالمشاريع الأمريكية في المنطقة، سيعيق حتما جوهر مشروع الشرق الأوسطي الذي يهدف إلى ربط المشرق العربي بمغربه.

10. إن ربط المشرق العربي بمغربه من خلال السلطة الفلسطينية والأردن والكيان الصهيوني، سيضمن لإسرائيل التحكم في السلطة الفلسطينية والأردن كما أن هذه الرؤية ستحظى بتعزيزات دولية من خلال تحقيق العديد من المكاسب خاصة لدول الإتحاد الأوروبي، لأنه سيؤدي إلى ربط النفق الذي سيشق في مضيق جبل طارق ومن جهة أخرى الدمج عبر أنابيب الغاز التي تبدأ من الجزائر وتمر عبر المغرب ومنها إلى إسبانيا وصولا إلى ألمانيا، وهذا كله لن يتم إلا عن طريق الدولة الليبية التي تعتبر كهمزة وصل جغرافية تربط بين كل هذه الأطراف المشاركة في المشروع الشرق الأوسطي.[2]

من خلال هذا يتضح لنا أن القوى الغربية تستهدف ليبيا من خلال عنصرين أساسيين هما:

- الموقع الجغرافي الهام الذي تمتلكه ليبيا جعلها محل اهتمام الدول الغربية الكبرى في تنفيذ مشاريعها خاصة مشروع الشرق الأوسطي.
- الأهمية الطاقوية لليبيا خاصة النفط، وبالتالي اختلال الاستقرار الأمني في ليبيا سيكون لصالح القوى الغربية للسيطرة على النفط الليبي، انطلاقا من المخططات الغربية لاستهداف ليبيا سنحاول في العنصر التالي الحديث عن " نظرية الدومينو" كنظرية تفسر انتشار الانتفاضات العربية بدءا بتونس ومصر وصولا إلى ليبيا من خلال رصد الأوضاع السياسية والاجتماعية المتشابهة لهذه الدول.

الفرع الثاني: تفسير الانتفاضة الليبية حسب نظرية " الدومينو"

تميزت الانتفاضات الشعبية التي شهدتها الدول العربية بسرعة انتشارها وامتدادها إلى دول الجوار، حيث كانت البداية مع تونس عام 2010م على إثر الأوضاع الاجتماعية التي تميز البلد، ثم امتدت إلى مصر في أوائل عام 2011م لتنقل بعد ذلك إلى ليبيا في نفس العام واليمن وسوريا والبحرين، هذا ما أدى ببعض المراقبين إلى القول أن ما يجري بتونس سوف ينسحب بنفس السهولة والسير على باقي دول المنطقة العربية ولعل سبب النزوع إلى القول بانتشار الانتفاضات العربية، هو ما حصل في أوروبا الشرقية بعد انهيار الشيوعية وتحديدا في النصف الثاني من عام 1989م ففي غضون أشهر قليلة تهاوت جميع الأنظمة الشيوعية[3]، هذا ما يفسر أن أحجار الدومينو

---

[1] - محمود سلطان،"ليبيا في المشروع الأمريكي_الصهيوني قطعة الدومينو:المهمة التي ينبغي سقوطها، مركز الكاشف للدراسات،جانفي2004م، ص ص 51 .52

[2] -المرجع نفسه، ص 52.

[3] - بلقاسم باسكال بونيفاس،"ثورة مصر وتونس وحدود نظرية الدومينو"،جريدة الأيام، العدد 5435، (2011م)، ص 1.

في المنطقة العربية قد بدأت بتونس لتأتي بعد ذلك على باقي الأنظمة العربية، لكن من خلال هذا العنصر سوف نركز على كيفية تأثر ليبيا بالانتفاضة في مصر وتونس عبر" نظرية الدومينو".

تعتبر" نظرية الدومينو"أحد النظريات التي أنتجتها بيئة الحرب الباردة، حيث كان أول استخدام لها من طرف الرئيس الأمريكي "داويت إيزنهاور" "Dwight D. Eisenhower" في مؤتمر صحفي عام 1954م واصفا إياها ب:"العنصر المعدي" ذلك أن انتشار الديمقراطية في بلد ما سوف يؤدي إلى انتشارها في بقية الدول المجاورة، والنتيجة بالتالي هي زيادة الديمقراطية في العالم هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن القليل من الديمقراطية في بلد ما سوف يصيب ذلك الدول والأمم المجاورة. والنتيجة بالتالي هي تدهور الديمقراطية العالمية[1] ، وبالتالي فأبسط تعريف يمكن أن نقدمه "لنظرية الدومينو" على أنها تحمل زعزعة الاستقرار من أي سبب في بلد ما، وتأثير ذلك على الدول المجاورة، وأن عدم استقرار الوضع الأول قد يكون نتيجة فوضى داخلية أو تدخل خارجي يقف خلفه[2] وبالتالي " فنظرية الدومنيو " هي عبارة عن خطوات صغيرة يمكن أن تؤدي إلى خطوات كبيرة بمعنى وضع إستراتيجية صغيرة لتحقيق أهداف كبيرة[3]، انطلاقا من هذا يمكن القول بأن هناك امتداد واضح للأحداث في تونس إلى باقي الدول العربية خاصة ليبيا، فبعد الإطاحة بالرئيس التونسي" زين العابدين بن علي" و حسني مبارك" الرئيس المصري، كان هناك توقع واضح من أن تأثير الدومينو سوف يحدث، فالتعبئة الشعبية التونسية والمصرية أعطت للشعب العربي الأمل في إزاحة الحكام المستبدين[4] خاصة في ليبيا، هذه الأخيرة التي تأثرت بصورة مباشرة بالانتفاضة التونسية والمصرية وهذا من خلال المؤشرات التالية:

6. القرب الجغرافي، فليبيا تأثرت بالأوضاع الداخلية التونسية من الجهة الغربية والأوضاع المصرية من الجهة الشرقية، هذا أدى إلى زعزعة الاستقرار في ليبيا.
7. تشابه النظام الليبي مع النظامان المصري والتونسي من حيث فترة الحكم حيث أن كل من هؤلاء الرؤساء تقلد مناصب الحكم لفترات زمنية طويلة سواء كانت بالنسبة للرئيس التونسي بن علي أو الرئيس المصري حسني مبارك أو الرئيس الليبي معمر ألقذافي.
8. رغبة المجتمعات التونسية والمصرية في تجسيد الديمقراطية في أوطانهم من خلال الثورة على الأنظمة الحاكمة من أجل بناء نظام سياسي ديمقراطي جديد.
9. تميزت الأنظمة الحاكمة في كل من مصر وتونس وليبيا على أنها أنظمة مقفلة أو شبه مقفلة،بحيث كان هناك فصل بين السياسة والأولويات المجتمعية على الصعيد الخارجي، إضافة إلى طغيان حزب واحد استبدادي هو الحزب الحاكم.
10. ارتباط النخب الحاكمة بالهيمنة الغربية وخدمة مصالحها على حساب شعوبها

انطلاقا من هذه المؤشرات يمكن القول بأن "نظرية الدومينو"قد أثرت على البلدان العربية حيث سقطت الواحدة تلوى الأخرى، هذا ما أدى بالدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية من تأييد هذه الانتفاضات، بغض النظر عن علاقاتها السابقة مع رؤساء تلك الدول، إضافة إلى هذا يجب أن ندرك بأن هذه الانتفاضات لم تحدث بطريقة آلية، فبالرجوع التصريحات السابقة ل"كوندوليزارايس"" Condolazares" مستشارة الأمن القومي الأمريكي السابق وما تلخصه مجلة "نيوزويك"(12/17) حول

[1]- Peter leson And Andrea M.dean, The Domino theory:An Empirical Invertigation, Papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm% 3fabstract-id%3d100 2262
[2]- Haram de biliji, changing geographies :TheDominoTheory andThe arab spring,p 1
Domino Theory :small steps can leadto big results,phys.org. 30 April.2012 http://phys.org/2012-04[3]- domino theory small big results.hlml.
[4] Paul Aris and others,From Resilience to Revolt Making sense of the arab spring(Ansterdam :University of Amsterdam,2011),p 50.

قولها:"بأن الولايات المتحدة الأمريكية جادة في مساعدة المجتمعات العربية على أن تصبح أكثر انفتاحا وديمقراطية... وأن الإدارة الأمريكية إن ساعدت في إقامة أفغانستان ديمقراطية، وفي إصلاح السلطة الفلسطينية، وفي إقامة عراق ديمقراطي، هذا من شأنه أن يرسل إشارات قوية جدا عبر العالم العربي"[1] وبذلك فالقوى الكبرى تضع خطة الإصلاح الديمقراطي التي تستهدف إعادة تشكيل المنطقة العربية. عبر" إحياء نظرية الدومينو"، هذه الأخيرة التي أصبح لها دورا كبيرا في قرارات السياسة الخارجية الأمريكية، وأصبحت تلعب دورا كبيرا في ديمقراطية الدول العربية من التدخل العسكري والجدول التالي يبين تأرجح أحجار الدومينو في الدول العربية منذ عام 2010م إلى غاية2012م.

الجدول رقم" 15":يبين انتشار الانتفاضات العربية عبر مختلف الدول العربية

دسمبر 2010م	**البداية** : احتجاجات العاملين التونسيين تندلع على مستوى تونس ضد " سياسات الرئيس زين العابدين بن علي"
جانفي 2011م	**هيئة الاستسلام**: الرئيس "زين العابدين بن علي"يهرب إلى السعودية بسبب الاحتجاجات العنيفة في تونس
جانفي 2011م	**انتشار الاضطرابات**: انتشار الاحتجاجات في مصر بين مؤيدين للحكومة والمناهضين للحكومة، تأثرا بالثورة في تونس
فيفري2011م	**انتشار الاضطرابات** : الشعب اليمني يخرج في احتجاجات واسعة ضد حكم "عبد الله صالح"
فيفري2011م	**هيئة الاستسلام**:بعد عدة أسابيع من العنف حول الاحتجاجات الواسعة ضد حكم "حسني مبارك" الرئيس يتخلى عن منصبه
أفريل2011م	**انتشار الاضطرابات**: الشعب البحريني يخرج في احتجاجات واسعة النطاق ضد حكومتهم، ومع ذلك يتم وضع حل مؤقت عن طريق تدخل المملكة العربية السعودية
أفريل 2011م	**انتشار الاضطرابات**:الفوضى تنتشر إلى ليبيا، حيث خرج الشعب الليبي في تظاهرات احتجاجية ضد نظام معمر ألقذافي
مارس 2011م	الصراع الليبي ينمو: قادة الثوار الليبيين يسيطرون على البلاد وإعلانهم بأنهم هم القادة الرسميين للأمة
مارس2011م	**انتشار الاضطرابات** :الاضطرابات تصل إلى سوريا ومطالبة المتظاهرين بنتيجة الرئيس بشار الأسد
جوان2011م	**الصراع اليمني يستمر**: الرئيس صالح أصيب بانفجار إلا أنه يرفض التنحي عن السلطة
أوت2011م	الصراع المصري ينمو من خلال محاكمة القوى المناهضة للحكومة
أوت 2011م	**الصراع الليبي ينمو**:الثوار يدخلون العاصمة ويقومون بملاحقة القذافي
أكتوبر2011م	**هيئة استسلام**: "معمر ألقذافي" في قبضة الثوار
أكتوبر2011م	الديمقراطية تسود_فوز الحزب الإسلامي في تونس_
نوفمبر2011م	**هيئة استسلام**: الرئيس اليمني يتنحى إلا أنه لا يزال يمسك بزمام سلطة الحكومة
نوفمبر2011م	الصراع البحريني ينمو
نوفمبر2011م	**الديمقراطية تسود** : أول انتخابات في مصر بعد الإطاحة بالرئيس "حسني مبارك"
ديسمبر2011م	الصراع السوري ينمو

[1] - فهمي هويدي،"إسرائيل تتحدث عن عام الحسم... وحملة أمريكية لإصلاح المنطقة"، مركز الكاشف للدراسات، (ديسمبر2012م)، ص 19.

أفريل2012م	الصراع السوري ينمو
سبتمبر2012م	الصراع السوري ينمو

المصدر: -seomun x v secretariat/yongsan International school of secoul,research report bookletGenral Assembly First committee :Disarmament international security,p 29.

من خلال هذا الجدول نلاحظ كيفية انتشار الانتفاضات العربية عبر مختلف الأقطار العربية، من خلال بدء الانتفاضة ثم الاستسلام في معظم الدول عدا سوريا التي مازالت تحت احتجاجات المتظاهرين المناهضة للنظام" بشار الأسد"، هذا ما يؤكد على وجود ترتيب وتخطيط محكم لهذه الانتفاضات، تختفي وراء أيادي غربية هادفة إلى تفتيت المنطقة العربية لإعادة صياغتها بما يتماشى ويتلاءم مع مصالحها. مما سبق نستنتج أن ما يحدث في ليبيا كان نتيجة مباشرة لما يجري بجوارها في تونس ومصر من توترات واضطرابات داخلية تستهدف الإطاحة بنظام الحكم القائم هذه الفرضية تعتبر المبدأ الأساسي التي تقوم عليه نظرية الدومينو في تفسير انتشار الفوضى واللاستقرار في الدول المجاورة.

بناءا على هذا نستنتج أن العلاقات الليبية الغربية قد تميزت بالتوافق أحيانا والاضطرابات أحيانا أخرى، هذا ما أدى بالغرب إلى عدم الثقة في العقيد " معمر ألقذافي" لأن في ذلك تهديد لمصالحهم خاصة الاستثمارات النفطية، هذا ما أدى بهم إلى وضع إستراتيجيات واسعة المدى تمكنهم بالإطاحة والسيطرة على المنطقة العربية ككل خاصة ليبيا.

المبحث الثاني:التدخل الأطلسي في ليبيا: واقعه وآفاقه

لقد شهدت المنطقة العربية في الآونة الأخيرة العديد من الاهتزازات والاضطرابات في أنظمة الحكم السائدة من خلال الانتفاض عليها، مما أدى إلى إزاحتها عن الحكم في كل من تونس ومصر، إلا أن الأمر بالنسبة إلى ليبيا كان مختلفا نوعا ما، من خلال تحول المواجهة بين عناصر النظام والثوار إلى مواجهة مسلحة، هذا ما استدعى التدخل الأطلسي بقصد تسوية الأزمة، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق للأسباب التي جعلت الحلف الأطلسي يتدخل في ليبيا مع تبيان الأهداف التي يسعى الناتو إليها من وراء هذا التدخل وفي الأخير سنتطرق إلى مستقبل أمن الطاقة العالمي.

المطلب الأول:أسباب التدخل في الانتفاضة الليبية

تعتبر الانتفاضة الليبية أحد الانتفاضات الأكثر تطورا وخطورة في المنطقة العربية بسبب ارتفاع مسببات التوتر في ليبيا، خاصة والمنطقة العربية عموما، حيث جعلت الوضع الأمني في المنطقة تصطبغ بالهشاشة، هذا ما أدى بالمجتمع الدولي إلى ضرورة النظر في الأوضاع الليبية من خلال تنفيذ التدخل في ليبيا، لذلك سنحاول من خلال هذا المطلب توضيح الأسباب التي جعلت القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا تقود حملة التدخل في ليبيا، لكن قبل معرفة هذه الأسباب لابد من التعرف على مواقف من الدول الكبرى اتجاه الانتفاضة الليبية.

الفرع الأول: المواقف اتجاه الانتفاضة الليبية

تعتبر الانتفاضة الليبية بمثابة فرصة للدول لغزو ليبيا بهدف نهب ثرواتها النفطية، خاصة وأن الخطوات التي اتخذتها الأمم المتحدة ومجلس الأمن إلى جانب التحركات العسكرية تشابه إلى حد كبير جدا الخطوات التي اتخذتها في مرحلة ما قبل غزو العراق، فالغرب يسعى إلى احتلال أراضينا وإقامة قواعد عسكرية فيها، ونهب ثرواتها تحت شعار الديمقراطية التي يروج ويخطط لها[1] لذا سنحاول من خلال هذا العنصر التطرق إلى الرؤية الغربية حول الانتفاضة الليبية.

أولا: الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا:

لقد تحدثنا عن الرؤية الأمريكية والبريطانية في عنصر واحد، لأنه كثيرا ما تؤيد بريطانيا القرارات الأمريكية، وكغيرها من الظروف_غزو العراق_ فقد أيدت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا المعارضة الليبية الرامية إلى إسقاط نظام الحكم بقيادة " معمر ألقذافي" وقد عبرت وزيرة الخارجية الأمريكية "هيلاري كلينتون" "Hillary Clinton "عن ذلك في قولها:"بأن حكومتها مستعدة لتقديم كل أشكال المساعدة للمحتجين على نظام ألقذافي"[2]كما أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاغون""Bantaghon" يوم 24فيفري 2011م عن استعداده الكامل للتدخل العسكري في ليبيا لإعادة الوضع الأمني إلى طبيعته، ووقف إطلاق النار، وقد أشار خبراء سياسيون وعسكريون أن الإدارة الأمريكية والبريطانية، ربما تسعى إلى إعادة تكرار سيناريو الأحداث في العراق مرة أخرى

[1] - محمد جمال عرفة،"هل تكرر الولايات المتحدة الأمريكية سيناريو العراق في ليبيا"،مجلة المسلمين في أنحاء العالم، العدد1943،(مارس)2011، ص ص 18 .19

[2] - المرجع نفسه، ص ص 16 15.

وبنفس الأسلوب الذي انتهجته آنذاك، وأن كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تعمل على صياغة الأوضاع في ليبيا، وفق الأسلوب الذي تم تنفيذه في العراق، ويؤكد أن توجهات الولايات المتحدة الأمريكية للهيمنة على ليبيا تنبع من مطامعها في النفط، حيث يعدو هذا الأخير أفضل أنواع النفط في العالم. كما يؤدي لوبي"شركات النفط" في الولايات المتحدة الأمريكية دورا مؤثرا في السياسة الأمريكية، حيث يقدر الاحتياطي النفطي الليبي ب2.3% من الاحتياطي العالمي، أما احتياطي الغاز فقد قدر ب:49مليام قدم مكعب وأرباحها تصل إلى 200 مليار دولار وهو أمر يستحق التدخل والسعي لتجسيد الثورة لصالح الغرب عامة والولايات المتحدة الأمريكية خاصة.[1]

ثانيا: فرنسا:

لقد بدا الإصرار الفرنسي على اعتماد موقف على إزاء الانتفاضة الليبية متناقضا والمجرى المفترض للأمور، فالرئيس الأمريكي السابق"نيكولا ساركوزي" Nicolas Sarkozy" الذي كان قد دافع في البداية عن الانتفاضة التونسية ضد زين العابدين بن علي والمصرية ضد حسني مبارك أبدى من خلال الانتفاضة الليبية نيته في التدخل المباشر في الشؤون الليبية، وبذلك فهذا الموقف يكون بمثابة وضع، أراد عبره الرئيس الفرنسي التعديل عن موقفه السابق إزاء الانتفاضتين التونسية والمصرية، خاصة وأن بعد سقوط هذين النظامين قد أضعفا موقع الحلفاء السياسيين التقليديين، كما توجد أيضا اعتبارات سياسية وإستراتيجية بحتة تفسر خصوصية الموقف الفرنسي في ليبيا نذكر منها الآتي:

3. رغبة الرئيس الفرنسي السابق الإنفراد بضربة استباقي تتيح له البروز كقائد لبلد رائد في مجال مواكبة التغيرات الواقعة على الساحتين_ شمال إفريقيا والشرق أوسطية_.

4. تعتبر فرنسا نفسها من أكبر الدول الغربية المعنية بما يجري في المنطقة العربية، سواء كان ذلك لدواعي تاريخية، أو من حيث قربها الجغرافي من المنطقة، إضافة إلى إصرار دبلوماسيتها منذ زمن بعيد على لعب دور فعال في المنطقة[2]، وقد اعتبرت فرنسا الثورة الليبية من الثورات الكبرى التي ستغير مجرى الحياة، وأن مجلس الأمن لا يمكنه الوقوف بصمت ويسمح لدعاة الحرب_ نظام ألقذافي_ تستهلك الشرعية الدولية [3] وعلى هذا الأساس تبلور الموقف الفرنسي من خلال دور مجلس الأمن بالسماح لها بتطوير إستراتيجية عسكرية غايتها الرسمية حماية المدنيين الليبيين من ضربات ألقذافي.

ثالثا: ألمانيا:

في البداية رفضت ألمانيا الانجرار نحو الموقف الفرنسي المجدد للتدخل العسكري في ليبيا، من أجل حماية المدنيين، وضد سياسة معمر ألقذافي الهادفة إلى ترسيخ موقعه السياسي الشخصي، إلا أن موقفها هذا قد تغير انطلاقا من فكرة أن سياسة ألقذافي المتبعة إزاء المعارضة، هي سياسة تعسفية لا مبرر لها، وينبغي من ثمة إيقافها عند حدها[4]، وقد عبر رئيس الحزب الديمقراطي الاجتماعي في البرلمان

---

[1] - محمد جمال عرفة، المرجع نفسه .

[2] -براء ميكائيل،" أوروبا أمام الثورة الليبية اتجاه بمواقف متضاربة"، شاهد البث الحي لقناة الجزيرة، ص ص2،3، تم تصفح المقال يوم2012/05/20م على الساعة 14:00، ص 2، متوفر على الرابط التالي: www.faride.org/download /-aljazeera-qater-bm-14-5-11.pdf

[3]- Acongresslonal Dogest Rublication.International Dadates.libya uspring april 2011,p 4 .

[4] - براء ميكائيل، مرجع سابق، ص 54.

الألماني، ووزير الخارجية السابق"ولترشتاينماير" Trsteinmayr "عن ترحيبهما بالعقوبات التي فرضها مجلس الأمن على ليبيا وأيدت الحكومة الألمانية ذلك، كما أيد" جيرتوت إيرلر"Jertuc Erler " نائب الرئيس الألماني على الإجراءات التي يجب اتخاذها ضد النظام الليبي.[1]

رابعا : إيطاليا

لقد تجسد الموقف الإيطالي الأولي من خلال تصريح "برلسكوني" Berlusconi" بقوله أنه لا ينوي التصرف إزاء ليبيا أو حتى التعليق على الوضع القائم بها ،حرصا منها على علاقاتها مع النظام الليبي بقيادة " معمر ألقذافي" إلا أنه و أمام تفاقم الوضع في ليبيا ،اضطر رئيس الوزراء الإيطالي إلى اتخاذ موقف إزاء بلاده أقام علاقات وطيدة معها ، و فضل اعتقاد نوع من البراغماتية لكسب الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الغربية الأخرى ، ولو كان ذلك على حساب علاقته السابقة ب: ألقذافي ، و حسب إيطاليا فإن موقفها قد بررته حسابان البلاد"فبرلسكوني" Fberlsconi" هو الآخر متمسك بإيجاد سبل تعزز من دور الاتحاد الأوروبي و مكانته و قدرته على البروز كلاعب أساسي في العلاقات الدولية ، و بذلك فإن قراراته جاءت متوافقة و مصلحة بلاده و خاصة بحكم القرب الجغرافي بين ليبيا و إيطاليا من شأن المهاجرين و العمال الأجانب الفارين من قمع نظام ألقذافي التوجه إلى أوروبا عامة و إيطاليا بصفة خاصة حيث فر حوالي مليوني شخص نحو تونس و مصر إلا أنه و بسبب التحولات الداخلية في البلدين سيحتم على المهاجرين الاتجاه إلى أوروبا [2]. و انطلاقا من مواقف الدول الغربية التي تشابهت إلى حد ما ، أقدم ألقذافي بهذا الصدد على إخلاء المواطنين الأوروبيين من موقع حقل " النافورة " النفطي بعد أن واجها العقيد "معمر ألقذافي" معارضة جماهيرية داخلية و خارجية متزايدة ، من خلال انقلاب بعض مؤيديه ضده ، وهو ما أدى بألمانيا إلى انتهاز هذه الفرصة لتظهر كشريك كامل مع القوى العظمى في عملية التدخل الجوي ، المزمع فرضه على ليبيا خاصة و أن موقفها في البداية كان معارضا عن التدخل ضد نظام ألقذافي .

الفرع الثاني : الأسباب التي أدت إلى التدخل الأطلسي في ليبيا

قبل التطرق إلى هذه الأسباب لابد أولا من معرفة أو إعطاء لمحة حول الأوضاع في ليبيا أثناء الانتفاضة الشعبية ضد نظام الحكم بقيادة "معمر ألقذافي " ، فمع تزايد حدة التوتر في ليبيا بين قوات نظام ألقذافي و الثوار، تزايد الاهتمام الدولي بها من أجل إيجاد طرق لتسوية الوضع بين الطرفين، إلا أنه و مع و مع إصرار كل منهم على مطالبهم، اتخذ المجتمع الدولي من خلال اجتماع "مجلس الأمن " قرار الحضر الجوي على ليبيا ، و من ثمة تنفيذ التدخل الأطلسي لإيجاد وضع أقل تأزما مما هو عليه الآن، و قد كانت فرنسا من بين أكثر الدول التي كانت تسعى لاستصدار قرار من مجلس الأمن، وقد نجحت في مسعاها حيث تبنى مجلس الأمن في 17_03_2011م في اجتماع لدراسة الأوضاع في ليبيا، وقد كان قراره بفرض الحظر الجوي على ليبيا باستناده إلى نص المادة "42" من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والتي تنص على" إذا ما رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها في المادة 41*لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تف به، جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية، من الأعمال، ما يلزم لحفظ السلم و الأمن

---

[1] - محمد جمال عرفة، مرجع سابق، ص 18.

[2] - براء ميكائيل ، مرجع سابق ، ص 5 .

*المادة"**41**": لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي تتطلب استخدام القرارات المسلحة لتنفيذ قرارات، وله أن يقرر إلى إعطاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها، من وسائل المواصلات وقفا جزئيا أو كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية"

الدولي إلى نصابه، ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات والحصر (أي الحصار) والعمليات الأخرى بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة لأعضاء الأمم المتحدة[1]"، وقد استند مجلس الأمن في قراره هذا إلى القرارين رقم 1970و1973، فالأول صدر عن مجلس بخصوص ليبيا وينص على وقف فوري لإطلاق النار وإحالة مرتكبي هذه الجرائم إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، أما القرار الثاني والقاضي باتخاذ كل الإجراءات الضرورية لحماية المدنيين في ليبيا مع استعباد الغزو البري[2]، من هنا فقد كانت الأسباب المعلنة بالنسبة للحلف الأطلسي للتدخل في ليبيا تتمثل في:

1_ الانتهاكات الممارسة من طرف نظام ألقذافي، لحقوق الإنسان في ليبيا من خلال استخدام القوة العسكرية ضد المعارضين.

2_ إن الوضع في ليبيا أصبح يهدد السلم والأمن الدوليين، هذا ما يقتضي التدخل لوضع حد للأزمة الليبية وانقاض المنطقة العربية ككل.

إلا أن هذين السببين تقف وراءهم أسباب غير معلنة أو خفية تتجلى بصورة رئيسية في:

– إن دخول الحلف الأطلسي في ليبيا بحجة حماية المدنيين كان سوى ذريعة لدخول ليبيا وإسقاط الدولة بالكامل بهدف السيطرة على البلاد عسكريا وسياسيا واقتصاديا هذا الأخير الذي تعتبره الدول الغربية عنصر مهما جدا لتحقيق أمنها الطاقوي خاصة وأن ليبيا تعتبر من أكبر الدول المنتجة للنفط في المنطقة العربية.

– إن الموقع الإستراتيجي الهام لليبيا حيث تتوسط دول شمال إفريقيا وأيضا لقربها من السواحل الجنوبية الأوروبية، هذا ما جعل الدول الأوروبية خاصة فرنسا تسرع في التدخل في ليبيا لأنها تمثل المجال الحيوي لمصالحها خاصة النفطية وذلك لسهولة نقل النفط نظرا للقرب الجغرافي هذا من جهة، ومن جهة أخرى تأمين إمداداتها وخطوط نقلها للطاقة. خاصة وأن ليبيا تتوفر على كميات هائلة من البترول والغاز هذا ما يجعلها تؤثر على أمن الطاقة العالمي بالنسبة للدول الأخرى.

– إن تدخل الحلف الأطلسي في ليبيا كان يهدف من وراءه إلى تحقيق غايات إستراتيجية بعيدة المدى لكسب مكاسب اقتصادية في دولة بالنفط، وما يدل على ذلك هو تشجيع رئيس وزراء بريطانيا لرجال الأعمال على عدم إضافة الوقت والتوجه فورا إلى ليبيا لتكون حاضنة للاستثمارات النفطية الغربية في المنطقة في المرحلة المقبلة.[3]

المطلب الثاني: أهداف ونتائج التدخل الأطلسي في ليبيا

[1] - ميثاق الأمم المتحدة صدر بمدينة فرانسيسكو في يوم 26 جويلية 1945م، ص 9.

[2] - حذر شنكالي، التدخل الإنساني من قبل منظمة الأمم المتحدة -ليبيا نموذجا-، تم تصفح المقال يوم2013/05/21م على الساعة 10:30، ص 1، متوفر على الرابط التالي: www.doscada.com/aara-mequlat6622-html

[3] - سوماس ميلين،" تدخل الغرب في حرب ليبيا"، ترجمة نجاح شوشة، تم تصفح الموقع يوم:2013/05/19م على الساعة 15:00، ص 2، متوفر على الرابط التالي: ar.qawim.net/index.phpp?option=com/content&Task=view&id=8091

تولى الحلف الأطلسي إلى جانب الثوار الليبيين مهمة قيادة الانتفاضة الليبية ضد النظام الحاكم بقيادة " معمر ألقذافي"، وبعد صراع دام حوالي 7 أشهر تمكن الثوار بمساعدة الحلف الأطلسي من الإطاحة بمعمر ألقذافي وقتله على يد الثوار، وبذلك انتهت مشكلة الحاكم المستبد في ليبيا من جهة، وانتهت أسباب تواجد الحلف الأطلسي على أراضيها من جهة أخرى، إلا أنه ومع احتدام الصراع بين الطرفين، وجدت ليبيا نفسها أمام مجموعة من التحديات والمشاكل التي تواجهها، والتي وقفت عائقا أمام هدف الديمقراطية المنشودة في البلاد، لذا سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى أهم النتائج التي خلفها التدخل الأطلسي على ليبيا مع إشارة إلى أهم الأهداف التي كان يسعى إلى تحقيقها.

الفرع الأول: أهداف ونتائج التدخل الأطلسي في ليبيا

لقد كان للتدخل الأطلسي في ليبيا العديد من النتائج والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها خاصة وأن ليبيا تعتبر من الدول الرئيسية في شمال إفريقيا من حيث مساهمتها في سوق الطاقة الدولية، لذلك سنحاول من خلال هذا المطلب توضيح هذه النتائج، وفي نفس الوقت تحديد الهدف الذي يسعى إليه، لكن قبل التطرق إلى ذلك لابد من عرض تقييم حول التدخل الأطلسي في ليبيا.

شاركت قوات الناتو بشكل فعال في العمليات القتالية مع قوات المعارضة، حيث ذكر بأن قوات المعارضة كانت تنقل معلومات آنية حول انتشار القوات الموالية للقذافي خلال العمليات الهجومية والدفاعية، وهو بدوره يقوم بالهجوم فوري ضدها.[1] وعقب انتهاء الصراع في ليبيا فقد خضع التدخل الأطلسي للتقييم من طرف العديد من المحللين والدول ولاسيما من قبل منظمة حلف شمال الأطلسي نفسها. وقد ظهر ذلك من خلال تصريح الأمين العام للحلف"أندرس فوغ راسموسن" "Anders Fogh Rasmussen" أن مجلس الحلف الأطلسي، وقد أكد القرار الذي اتخذ قبل أسبوع من بدء العملية، بأنه سينهي عملياته في 31أكتوبر 2011م، مؤكد "بأن الحلف قد أنجز التفويض التاريخي للأمم المتحدة بحماية الشعب الليبي، وعبر عن ارتياحه بأن عملية "الحامي الموحد" هي واحدة من أنجع العمليات في تاريخ حلف شمال الأطلسي ".[2] وأضاف الأمين العام أنه مازال على الليبيين القيام بعمل كبير لبناء ليبيا الجديدة والمبنية على أساس المصالحة وحقوق الإنسان ودولة القانون، ضف إلى ذلك فقد أكد باحثون وإستراتيجيون على نجاح الحملة الأطلسية، لكنها كشفت عن بعض النقائص في القدرات خاصة من قبل الجانب الأوروبي، وقد برز هذا من خلال إعلان "أندرس فوغ راسيموسن" أن العملية أوضحت أن الأوروبيين يفتقرون إلى عدد القدرات العسكرية الأساسية، مثل معاناة فرنسا من نقص طائرات مراقبة التحرك على الأرض[3]، مقابل ذلك اتهمت بعض الدول الحملة العسكرية الأطلسية على ليبيا بالفشل، مستندين إلى حجة مفادها أن الحلف الأطلسي قد تجاوز التفويض الممنوح له، وقد جاء هذا خاصة من قبل روسيا والصين والهند[4]، انطلاقا من هذا فإن معظم المحللين السياسيين والباحثين قد أجمعوا على نجاح العمليات الأطلسية في ليبيا، لكنه بالرغم من هذا فقد خلف الحلف آثار ونتائج وخيمة على الشعب الليبي من ناحية، وإيجابية على الدول المتدخلة أو الدول الكبرى بصفة عامة وسنتطرق إلى توضيح ذلك من خلال الآتي، ولكن قبل ذلك لابد من الإشارة إلى حجم الخسائر البشرية فوفقا لتقارير الأمم المتحدة فقد أسفرت الأزمة الليبية عن آلاف القتلى فضلا عن نزوح حوالي

---

[1] - المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان والمنظمة العربية لحقوق الإنسان ومجموعة المساعدة القانوني الدولية"أيلاك"، تقرير بعثة المجتمع المدني لتقصي الحقائق في ليبيا، جانفي2012م، ص 42.

[2] - د ك،" حلف شمال الأطلسي يعلن انتهاء مهمته في ليبيا رغم دعوة حكامها لمواصلة الدوريات الجوية"، جريدة الحياة الجديدة، العدد5743،(أكتوبر)2011م،ص 1.

[3]- Dr Sally khalifa lsaac.Nato and International in libya :Asseessment and Inplications.university of berlin ,2012, p 2.

[4] -،د ك ، "حلف شمال الأطلسي يعلن انتهاء مهمته في ليبيا رغم دعوة حكامها لمواصلة الدوريات الجوية"، مرجع سابق، ص 1.

893ألف شخص إلى مناطق وبلدان مختلفة، وذلك نتيجة للمواجهة بين قوات الحلف من جهة وعناصر النظام من جهة أخرى، ومع هذا فإن أهم النتائج التي خلفها الحلف والتي كان يراد بها تحقيق أهداف مختلفة خاصة النفطية تتجلى في:

1- توضح موجة العنف الأخيرة الحاصلة في ليبيا بعد أحداث العنف ضد ألقذافي أهم النتائج التي خلفها التدخل الأطلسي في ليبيا، وقد تجلى ذلك في كثرة الاقتتال بين الميليشيات المسلحة التي لعبت دورا حاسما في إسقاط نظام ألقذافي، حيث أصبحت تشكل هذه الميليشيات مشكلة كبيرة بعد سقوط ألقذافي، من خلال سعيهم إلى لعب دورا في النظام الناشئ رغم أن التشكيل المبكر والاعتراف الدولي الواسع ساعدا في ترسيخ المجلس الوطني الانتقالي كنقطة محورية وركيزة أساسية للقيادة. فعدد هذه الميليشيات يكتنفه الغموض، حيث يقدرها البعض بمئة ميليشيا، في حين يقدرها آخرون ب: 03أضعاف هذا العدد، وقد ذكر بأن هناك حوالي أكثر من 125000ليبي يحملون السلاح الآن، ولا يعترفون على أنهم يعملون تحت قيادة سلطة مركزية، فهم يرون بأن انتفاضتهم كانت ذاتية المنشأ، وعلى هذا أصبحت تلك الميليشيات تتبع إجراءات منفصلة في تسجيل أعضاءها وفي اعتقال واحتجاز المشبوهين وأيضا أصبحت تتواجه مع بعضها البعض، وبهذا أصبحت ليبيا مهددة بحدوث حرب أهلية، وعلى هذا أصبح ما يجري في ليبيا اليوم عبارة عن ساحة مليئة بالأحقاد والانتقام والتطاحن يظهر ذلك من خلال كثرة الاقتتال بين الميليشيات في المدن الليبية ، و بذلك أصبح توقع من أن تشكيل عمليات حلف الشمال الأطلسي لفرض الحضر الجوي و التدخل في ليبيا هو المسار الأخير في القضاء على ألقذافي، أثبت خطأه بعد"موت ألقذافي" حيث يمكن القول أن التدخل العسكري الدولي قد صلب من تصميم بعض الموالين للقذافي أنهم يقاتلون الآن ليس فقط ضد إخوانهم الليبيين فحسب بل ضد الإمبرياليين الغربيين، و هو موقف لطالما استخدمه ألقذافي إن هذه النتيجة تعتبر من زاوية تحدي و مشكل بالنسبة لليبيا إلا أنها تمثل ثغرة أساسية و مربحة من طرف القوى الغربية الكبرى لأنها تتيح لهم المزيد من التدخل في المنطقة بحجة مساعدتها.

2-لقد كان من بين نتائج التدخل الأطلسي أيضا أن ليبيا عادت إلى الوراء 50 سنة من خلال انتشار الفوضى و انعدام الأمن و الاستقرار الداخلي[1] وبالتالي أصبحت ليبيا من الدول التي تعيد نفسها من جديد، وعلى هذا فهي بحاجة إلى مساعدة خارجية أكثر من أي وقت مضى، هذا ما يوفر الأرضية لدخول الدول الغربية لمساعدتها و من ثم السيطرة عليها[2] وبذلك ستكون هذه الدول الغربية بما فيها منظمة حلف الشمال الأطلسي يحركها عامل الربح للإبقاء على الوجود العلني والسري في البلاد من أجل الوصول إلى النفط الليبي[3]خاصة أن ليبيا تتوفر على احتياطي نفطي كبير، وتصدر كميات كبيرة منه إلى الدول الغربية خاصة أوروبا، وبهذا فالتدخل الأطلسي في ليبيا وما خلقه من نتائج ، سيتيح الفرصة لأوروبا التي مازالت في أعقاب الأزمة الاقتصادية، وذلك لنهب ثروات ليبيا الطاقوية، خاصة وأن الدول الغربية كألمانيا أقامت شركات ذات مصالح مكثفة في ليبيا ومن أجل الحفاظ على المصالح يستلزم دخول ليبيا في فوضى وحالة اللإستقرار فعلى سبيل المثال فقد وصلت استثمارات شركة "باسف انترناشيونال" BASF International "إلى 02 بليوني دولار، و بذلك فقد دخلت الشركات الغربية السوق الليبية و حققت أرباح هائلة، وبذلك فالنتائج التي تتخبط فيها ليبيا قد أتاحت للدول الكبرى التدخل فيها للدفاع و حماية الشركات النفطية التابعة لها، و التي أقامتها في عهد ألقذافي وتحت غطاء إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي، و بهذا فقد كان أحد نتائج التدخل الأطلسي تدمير الاقتصاد الليبي بما يحقق

[1] - Dr Sally khalifa ,ibid,p 1

[2] - أمين حطيط، "هل ستمنع جامعة الأعراب تقسيم ليبيا؟" تم تصفح المقاليوم 25/مايو/1013م، على الساعة 13:00، ص1، متوفر على الرابط التالي: www.jaride.com/moudules-php?name=news&file=article&sid=21251.

[3]- Renald chipaike, The libya crisis :The militarisa of the new scranble and more international journal of humanities and social,N :02,zimbabwe,p p 43 44

السيطرة على الثروات النفطية الليبية و تقسيم أراضيها حتى لا يتبقى لها القدرة على امتلاك أي مصدر من مصادر القوة التي يمكن أن تستعمله لامتلاك سيادتها و استقلالها الحقيقي.[1]

3-يعتبر أمن الطاقة أحد الأهداف التي تسعى الدول الكبرى و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيقها ، لذلك فإن إثارة الفوضى و الاضطرابات في ليبيا سيتيح لدول الكبرى السيطرة على مواردها النفطية، و من ثمة تحقيق أمنها الطاقوي، و لم يختزل الاهتمام بأمن الدول فحسب بل تجاوز ذلك ليشمل منظمة حلف شمال أطلسي خاصة في قمة "ريجا"Riga" 2006م و"بوخارست" Bucharest "عام 2008م ، عندما تضمن البيان أن المصالح الأمنية للحلف يمكن أن تتأثر بانقطاع إمدادات الموارد الحيوية، وبهذا فيتطلب على "الناتو" والمنظمات المعنية بالتعاون للحفاظ على هذه الموارد، إضافة إلى هذا فإن الأمين العام للحلف قال أمام البرلمان الأوروبي في مايو 2006م أن الناتو سوف يبحث استخدام القوة إذا ما هددت إمدادات الطاقة في بلد ما، هذا ما يعني أن الأزمة الليبية وما ترتب عنها من انقطاع في إمدادات النفط الليبي للأعضاء خاصة للولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا، قد شكل تهديدا مباشرا لها لكن والآن مع الأوضاع الليبية الحالية التي قد تتطور حسب بعض الباحثين و الأكاديميين لتصل إلى حرب أهلية بين القبائل المختلفة سوف يتيح لهذه الدول تحقيق أمنهم الطاقوي وضمان إمداداتهم النفطية في ليبيا خاصة ولإفريقيا عامة[2] وعلى هذا أصبحت ليبيا كأولوية في إستراتيجيات الدول الكبرى لتأمين الطاقة، وعلى هذا الأساس بدأت تعد لخطط نفطية طويلة الأمد منذ عام ى2002م وبالتالي فإذا قمنا بتحديد الهدف الإستراتيجي البعيد للناتو، من العمليات العسكرية في ليبيا لوجدنا أن الهدف الإستراتيجي بعيد المدى هو السيطرة على نفط ليبيا من خلال إسقاط نظام ألقذافي وبالتالي تؤسس هذه النتيجة إلى هدف أساسي ومحوري يتمثل في تشكيل حكومة انتقالية مدعومة كليا من قبل الغربيين.

4- يعتبر تأزم الوضع الأمني في ليبيا كنتيجة أحد أهم الأهداف التي كان حلف الناتو يسعى إليها لفرض قوته وبسطها على تراب ليبيا، وما يؤكد ذلك قول الأمين العام للحلف"إن الحلف لا يعتزم نشر قوات برية في ليبيا، ولكن يوجد للحلف أشكال أخرى للوجود، منها إستراتيجية -الأمن الناعم- من خلال بناء المؤسسات الأمنية في ليبيا"، وبالتالي فالدول الكبرى تسعى إلى خصخصة الأمن بما في ذلك أمن الطاقة عن طريق إقامة مؤسسات خاصة أجنبية على الأراضي الليبية تشرف على مراقبة الأمن فيها، وبذلك فإن الرؤى الأكاديمية الصادرة على الحلف الأطلسي مضمونها، أن رحيل نظام معمر ألقذافي لا يعني بالضرورة استقرار الدولة وإنما تبقى بحاجة إلى الجهود الدولية لبنائها، إذ أنها تفتقر لهياكل ومؤسسات الحكم، التي تعدو الركيزة والعناصر الأساسية والضرورية لأمن واقتصاد وهياكل الدولة، وقد أشار رئيس قيادة العمليات المشتركة في نابولي في إيطاليا"صمويل لوكير" Samuel Lockyer " هذه القيادة التي كانت تدير الحملات العسكرية على ليبيا أيام التدخل الأطلسي" على أنه يجب أن تكون هناك حاجة لقوة صغيرة، بمجرد انهيار نظام ألقذافي للمساعدة إلى الانتقال للديمقراطية"[3] إضافة إلى ذلك، فإن وزراء دفاع الحلف خلال اجتماعهم في بروكسل يوم 27 جوان 2011م قد انطلقوا، على ضرورة التخطيط لدور الحلف في ليبيا بعد انتهاء نظام ألقذافي هذا ما يظهر بأنه هناك نية من قبل القوى الغربية للتدخل في ليبيا لإعادة إنعاشها في جميع المجالات، لكن حسب ما يتماشى ومصالح الغرب في المنطقة خاصة النفط هذا الأخير الذي يعتبر العنصر الأساسي والرئيسي في تحقيق أمن الطاقة العالمي.

---

[1] - Renald chipaike , ibid,p44

[2] - عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 2.

[3] - أشرف محمد كشك، "حلف الناتو من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية"، تم تصفح المقال في يوم 20مايو 2013م على الساعة 14:00 Digital.ahram.org/policy.asqx ?serial=643519

5 – إن ما آلت إليه ليبيا في المرحلية الحالية_يصنف ضمن الغايات والأهداف الغربية التي تسعى إلى تحقيقها_فهي لا تهدف فقط للسيطرة على موارد ليبيا الغنية بالبترول، بل أيضا في هيئة الحكم الانتقالي الليبي وفي مصير النظام الليبي ككل. فعدوانية الطرفين في ليبيا–الثوار و ألقذافي– أوقع الثوار في نقطة التجاوب مع أمريكا وحلفائها في التدخل العسكري وأصبح بذلك التخطيط في ليبيا تخطيطا غربيا صرفا، فأمريكا لا تهمها حرية الشعب الليبي بقدر ما يهمها بترول الشعب الليبي، والسوابق في هذا الصدد ظاهرة، حيث أظهر ما جرى في العراق الذي تحطمت دولته بالكامل ونهبت ثروته النفطية وتأجيج الصراعات الطائفة فيه المثال الواضح عن ذلك. وبذلك فبالنسبة لليبيين فإن رحيل ألقذافي يعتبر كانتصار لهم، ولكن وجود أمريكا وأصدقاء إسرائيل في المشهد الليبي يوحي بالعكس ويثير مخاوف على حرية واستقلالية الوطن الليبي[1] .

من خلال هذه النتائج والأهداف التي تسعى الدول الكبرى إلى تحقيقها في ليبيا قد امتدت تداعياتها وتأثيراتها إلى المنطقة العربية ككل خاصة المغرب العربي ونذكر من هذه التداعيات على وجه الخصوص انتشار السلاح في يد التنظيمات الإرهابية هذا ما يشجعها على تفعيل مخططاتها في هذا الفضاء الجغرافي، حيث التحق العديد من عناصر تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي بالثوار الليبيين، هذا ما أدى بالباحثين إلى وصفه بالمرحلة المتقدمة من _التسليح السريع_ من خلال حصول الإرهابيين على أسلحة ثقيلة، وبذلك فإن انتشار السلاح في يد الجماعات الإرهابية سوف يعطي مبرر للدول الغربية بالتواجد في ليبيا خاصة والمنطقة العربية بصفة عامة لحماية مصالحها الطاقوية بالدرجة الأول.[2]

المطلب الثالث: تأثيرات التغيرات الحاصلة في ليبيا على مستقبل أمن الطاقة العالمي

تعتبر الموارد الطاقوية العنصر الرئيسي لتحقيق أمن الطاقة، هذا الأخير أصبح من المواضيع ذات الأهمية الأساسية في الفترة الأخيرة، خاصة مع تنامي وتزايد تهديداته في البلدان المنتجة للطاقة بصورة رئيسية، فما شهدته الدول العربية في الفترة الأخير من انتفاضات شعبية كان له الأثر الواضح على أسواق الطاقة العالمية من حيث نقص الإمدادات النفطية خاصة من قبل ليبيا، وعلى ضوء هذا سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى مستقبل أمن الطاقة ودراسته من خلال ثلاث سيناريوهات.

–**السيناريو الأول:** السيناريو الخطي أو ما يعرف بالمشهد الاتجاهي ويفترض هذا السيناريو استمرار الأوضاع القائمة من خلال استمرارية العلاقات الغربية العربية في الاستثمار في مجال النفط داخل الدول المنتجة له بهدف تأمين إمداداتها الطاقوية بدرجة أولى في ظل سعي القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية للبحث عن ميادين لتطبيق هيمنتها على الدول المنتجة للطاقة عموما والنفط خصوصا، خاصة مع ظهور فواعل جدد ينافسونها على الساحة الدولية، هذا ما انعكس على توجهات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية، خاصة بعد أحداث 11سبتمبر 2001م وحربها على الإرهاب والتي تعتبر وسيلة من الوسائل الأمريكية لتحقيق أهدافها في المنطقة خاصة السيطرة على النفط. وقد كانت الحرب على العراق أحد الأمثلة الواضحة التي تبرز مساعي الغرب للسيطرة على النفط العربي، عبر وضع تخطيطات وترتيبات مسبقة كحجج لذلك، وعلى ضوء هذا فإن السيناريو الخطي يفترض استمرار سيطرة الغرب على النفط العربي تحت حجج عديدة، فما حدث في السنوات الأخيرة من انتفاضات شعبية تدخل هي الأخرى ضمن ترتيبات الغرب لتأمين الطاقة وخطوط نقلها، هذا ما استدعى بها للتدخل في ليبيا بحجة حماية المدنيين، إلا أن المصالح النفطية وأمن الطاقة للدول الكبرى هو الذي يأخذ طريقه عند الغرب، وعلى هذا تبقى المصالح الغربية تطغوا لتحقيق أمن الطاقة العالمي

[1] - أشرف محمد كشك، مرجع سابق، ص 2.

[2] - أحمد إدريس،" الأزمة الليبية تداعياتها على منطقة المغرب العربي"،مجلة مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد 06، سبتمبر2011م، ص 1.

من خلال المحافظة على أسعار النفط والحد من ارتفاعها أو انقطاع هذه الإمدادات، فالغرب من خلال هذا السيناريو يرى نفسه بأنه هو المسؤول والمتحكم الرئيسي في نفط الدول العربية خاصة والدول الأخرى عامة، وبالتالي يمكن القول أنه رغم تغير المنطقة العربية إلا أن العلاقة بين المنتجين والمستهلكين للطاقة تبقى كما كانت عليها سابقا.

- **السيناريو الإصلاحي**: يقوم على إمكانية حدوث تغييرات نوعية على الظاهرة موضوع الدراسة في واقعها الحالي، هذا ما ينعكس على نوعية وأهمية المتغيرات المتحكمة فيها[1]. وبذلك فإن هذا السيناريو يفترض حدوث تغيرات على موضع أمن الطاقة العالمي من حيث علاقات الدول المستهلكة للطاقة أو الدول المنتجة لها. فالمنفعة هي الحافز الذي يدفع بالدول إلى تبني إصلاحات تتماشى ومصالح كل من الطرفين_ المستهلكين والمنتجين_ إلا أن في حقيقة الأمر تخدم الغرب، هذا الأخير الذي يعتبر أمن الطاقة من ضمن الأولويات الرئيسية التي يجب تحقيقها، ولعل ما يشير إليه هذا السيناريو في الوقت الراهن هو إقامة دولة"رعاية" بمعنى ازدياد وهيمنة قوى غربية على مؤسسات الدولة السياسية والاقتصادية، كما هو حاصل الآن في ليبيا بحجج تقديم المساعدات لبناء الدولة[2]إلا أن هذه الإصلاحات لها أهداف نفطية بدرجة أولى، تتمثل في تحقيق أمن الطاقة فالمنطقة العربية قد شهدت تحولات عميقة في البيئة الداخلية، وهذا دافع يجعل الدول الكبرى تتزاحم لاتخاذ إصلاحات وإجراءات تمكنهم من السيطرة على النفط ومن ثمة تحقيق أمن الطاقة العالمي، حيث يظهر تدافع الدول لتأمين مزيد من الطاقة مهما كانت الوسائل المستخدمة في ذلك، فالثورات العربية قد أخذت تغيرات جيواستراتيجية بالنسبة للدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والفرنسية هذه الأخيرة التي أكدت على أهمية استمرار إمداد دول أوروبا بالنفط العربي، هذا ما دفع بالدول الأوروبية في بداية الأزمة الليبية إلى إعلان عدم تأييدها للضربة العسكرية الجوية خوفا من انقطاع إمدادات النفط الليبي، لكن هذا الموقف سرعان ما تغير ذلك بسبب ظهور هواجس كبيرة لدى الأوروبيين للاستيلاء على مصدر هام للإمداد بالنفط متمثلا في النفط الليبي لذلك فمن المتوقع أن تتغير الإستراتيجية الأوروبية اتجاه ليبيا وذلك بما يخدم أمنها الطاقوي أما بخصوص الولايات المتحدة الأمريكية فقد تأثرت هي الأخرى بالانتفاضة الليبية وخوفا على أمنها الطاقوي وإمداداتها النفطية فقد تلجأ إلى إستراتيجية جديدة للحفاظ على مصالحها النفطية مغايرة تماما عما كانت عليه سابقا وبذلك ووفقا لهذا السيناريو فإنه هناك احتمالات لتغير الأوضاع لضمان أمن الطاقة العالمي.[3]

-**السيناريو الراديكالي**: يؤكد هذا السيناريو على حدوث تحولات راديكالية على المحيطين الداخلي والخارجي، مما ينتج تحولا جذريا مقارنة بالسيناريوهات السابقة[4] فهذا السيناريو يشير إلى التصدع أو التفكك في العلاقات المنتجين والمستهلكين، حيث ينطلق أصحاب هذا الاتجاه في دراسة المستقبليات على أسس الفكر الماركسي، فهذا السيناريو يتوقع أن تتشكل، وبعد الاحتجاجات الشعبية التي تضغط على حكوماتها من أجل الإصلاح السياسي والاقتصادي، قد تتشكل قوى مناوئة ومجابهة للقوى الغربية تسعى لصد الهيمنة والاستغلال الذي تمارسه القوى الكبرى على المنطقة العربية خلال استغلال ثرواتهم الطاقوية والنفطية لتحقيق أمن الطاقة العالمي، فحسب هذا السيناريو فإن سقوط الأنظمة الديكتاتورية أصبح الرأي العام أكثر تأثيرا في سير الأحداث وبوصول الأحزاب

---

[1] - عبلة مزوري،" العلاقات الإيرانية _السورية في ظل التحولات الدولية الراهنة"رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية ودراسات أمنية، جامعة الحاج لخضر-باتنة-،2009م/2010م، ص 136 .

[2] - علي حيدر، مرجع سابق، ص 119.

[3] - فاطمة الزهراء قراش و فايزة باغياي، " التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة المغرب العربي بعد أحداث 11سبتمبر2001م"رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر نظام (ل م د) في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية ودراسات أمنية، جامعة 08ماي 1945م بقالمة،2011م/2012م، ص ص127 ،126.

[4] - عبلة مزوري، مرجع سابق، ص 136.

للسلطة، يتوقع أن تحدث القطيعة بين الخضوع العربي وبين الهيمنة والاستغلال الغربي[1] لثروات المنطقة، ومن خلال هذا فإن السيناريو الراديكالي يتوقع تغير العلاقات بين المستهلكين والمنتجين للطاقة في فترة ما بعد الانتفاضات العربية هذا ما يؤثر على أمن الطاقة العالمي هذا الأخير التي تصبح الدول العربية هي التي تحكم فيه وذلك من خلال وضع الأسعار والتحكم فيها وإمدادات النفط وبالتالي ستنتهي الهيمنة الغربية على النفط العربي. بعد تطرقنا إلى السيناريوهات الثلاث المحتملة لمستقبل أمن الطاقة العالمي في ظل مجموعة المتغيرات وانعكاسات الانتفاضات الشعبية العربية، فإن السيناريو الأقرب إلى الواقع_ حسب رأينا_ هو السيناريو الإصلاحي لأن الظروف الجديدة ستفرض على القوى العالمية إستراتيجيتها لتتلاءم والواقع الجديد في المنطقة العربية لتتمكن من إيجاد طرق جديدة لتأمين استثماراتها النفطية في المنطقة العربية والمحافظة على إمداداتها الطاقوية ومن ثمة تحقيق أمن الطاقة العالمي الذي يعتبر النفط العنصر الرئيس في تحقيقه.

خلاصة لما تقدم نصل إلى أن الانتفاضة الشعبية لليبية كانت من بين الانتفاضات المميزة في المنطقة العربية، والشيء الذي ميزها هو التحالف الغربي ضد نظام ألقذافي من خلال التدخل الأطلسي فيها، تحت حجة حماية المدنيين الليبيين من نظام ألقذافي، إلا أنه والمتتبع لتاريخ ليبيا وعلاقاتها مع الغرب، يجد أن هذا التدخل قد تم وفق تخطيطات غربية هادفة إلى إسقاط نظام " معمر ألقذافي" هذا الأخير الذي تميز بالعدوانية أحيانا والصداقة أحيانا أخرى اتجاه الغرب، هذا ما يهدد المصالح النفطية للدول الغربية وبالتالي أمن الطاقة العالمي، وبذلك فإن التغيرات الحاصلة الآن في المنطقة العربية عامة وليبيا خاصة ستدفع الدول الكبرى قدما من أجل تحقيق أمن الطاقة العالمي عبر اتخاذ سياسات وإجراءات تتلاءم والوضع الراهن.

خاتمة :

[1] - فاطمة الزهراء قراش و فايزة باغياي، مرجع سابق، ص 127.

في ختام هذه الدراسة يمكن القول أو الوصول إلى بعض النتائج والتي تتمثل فيما يلي:

- يعتبر أمن الطاقة أحد تجليات المفاهيم الأمنية الجديدة التي تشكلت عقب حقبة ما بعد الحرب الباردة، حيث أضحى شأنه شأن المحددات التقليدية الأخرى كالحفاظ على مكانة الدولة، التوسع وتأمين الحدود.

- لقد أصبح الصراع والتنافس بين الدول الكبرى حول مصادر الطاقة هي مناطق صراع وتوترات واضطرابات بدءا من منطقة الخليج العربي مرورا بآسيا الوسطى وبحر قزوين وصولا إلى القارة الأفريقية.

- أن أمن الطاقة يشكل عاملا مهما في السياسة الدولية ذلك أن كل دول العالم الصناعية والزراعية والكبرى والصغيرة تستهلك الطاقة.

- رغم أن مصادر الطاقة غير المتجددة هي مصادر ناضبة " مؤقتة وغي متجددة" مهددة بالنضوب، إلا أن الإعتماد العالمي عليها يستمر في النمو بشكل كبير على مدى العقود القليلة المقبلة، مما سيضاعف من ندرتها، ذلك أنهم بالرغم من محاولتهم استخدام مصادر متجددة كالطاقة الشمسية والطاقة المائية وطاقة الرياح، إلا أنهم لازالوا يعتمدون المصادر التقليدية كالنفط والغاز والفحم الحجري، ذلك لما لها من مميزات حيث أنها لا تخلف آثار سلبية على عكس المصادر المتجددة.

- يعاني تطوير مصادر الطاقة البديلة صعوبات منها النفقات الباهظة لاسيما في قطاع الوقود الصناعي، ناهيك عن المخلفات السلبية على البيئة وخطرها على أمن الإنسان كالإشعاع النووي وتلويث الجو بالغازات السامة ومسألة والتخلص منها.

- تشكل المنطقة العربية أحد المناطق المهمة في العالم وذلك لما لها من أهمية إستراتيجية وجغرافية واقتصادية، بحيث تمثل المجال الحيوي للدول الغربية الكبرى في العالم، الأمر الذي زاد من حدة التنافس الدولي عليها خاصة في ظل تزايد الحاجة العالمية إلى الموارد الطاقوية كعنصر رئيسي في الإقتصاد العالمي، لذا لن تتراجع أهمية الدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث كونها من المناطق التي تحتوي على احتياطات كبيرة لمصادر الطاقة.

- يجري التنافس الدولي بين القوى الكبرى في سبيل تأمين الطاقة والحصول على النفط الخام. الأمر الذي جعل المنطقة العربية محل توترات واضطربات خاصة في الآونة الأخيرة، من خلال انتشار موجة من الإنتفاضات الشعبية ضد أنظمة الحكم القائمة في تلك الدول، والذي يمكن ربطه بمخططات إستراتيجية غربية تم وضعها من قبل القوى الدولية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية" سياسة الفوضى الخلاقة" ويجري تنفيذها على أرض الواقع حيث كانت البداية بالعراق والسودان.

وكخلاصة لما تقدم يمكن القول أنه يوجد هناك علاقة واضحة بين أمن الطاقة العالمي والإنتفاضات العربية، تتجلى هذه العلاقة في البعد الطاقوي" النفطي" مرتبطة أساسا بتحقيق مصالحها في المنطقة العربية، إذن لحقيق أمن الطاقة العالمي تم استخدام إستراتيجية التفتيت وإحداث الفوضى في الوطن العربي الغني بمصادر الطاقة، وذلك بغية الاستحواذ عليها وتلبية الحاجة الطاقوية.

من خلال ما تقدم يمكن أن نخلص إلى التوصيات التالية:

- يجب أن يلقى مفهوم أمن الطاقة اهتماما كبيرا من قبل الباحثين والأكاديميين في الدول العربية.

- يجب التفرقة بين أمن الطاقة وأمن النفط، لأن أمن الطاقة وعلى الرغم من تطوير مصادر أخرى للطاقة إلا أنه مازال يتمحور حول أمن النفط.

- يعتبر أمن الطاقة أحد المفاهيم الترويجية لدى الغرب لتحقيق مصالحهم في العديد من الدول مثل الدول العربية فما تشهده من انتفاضات يعبر وبصورة مباشرة عن رؤية غربية ساهمت في بلورتها.

الملاحق

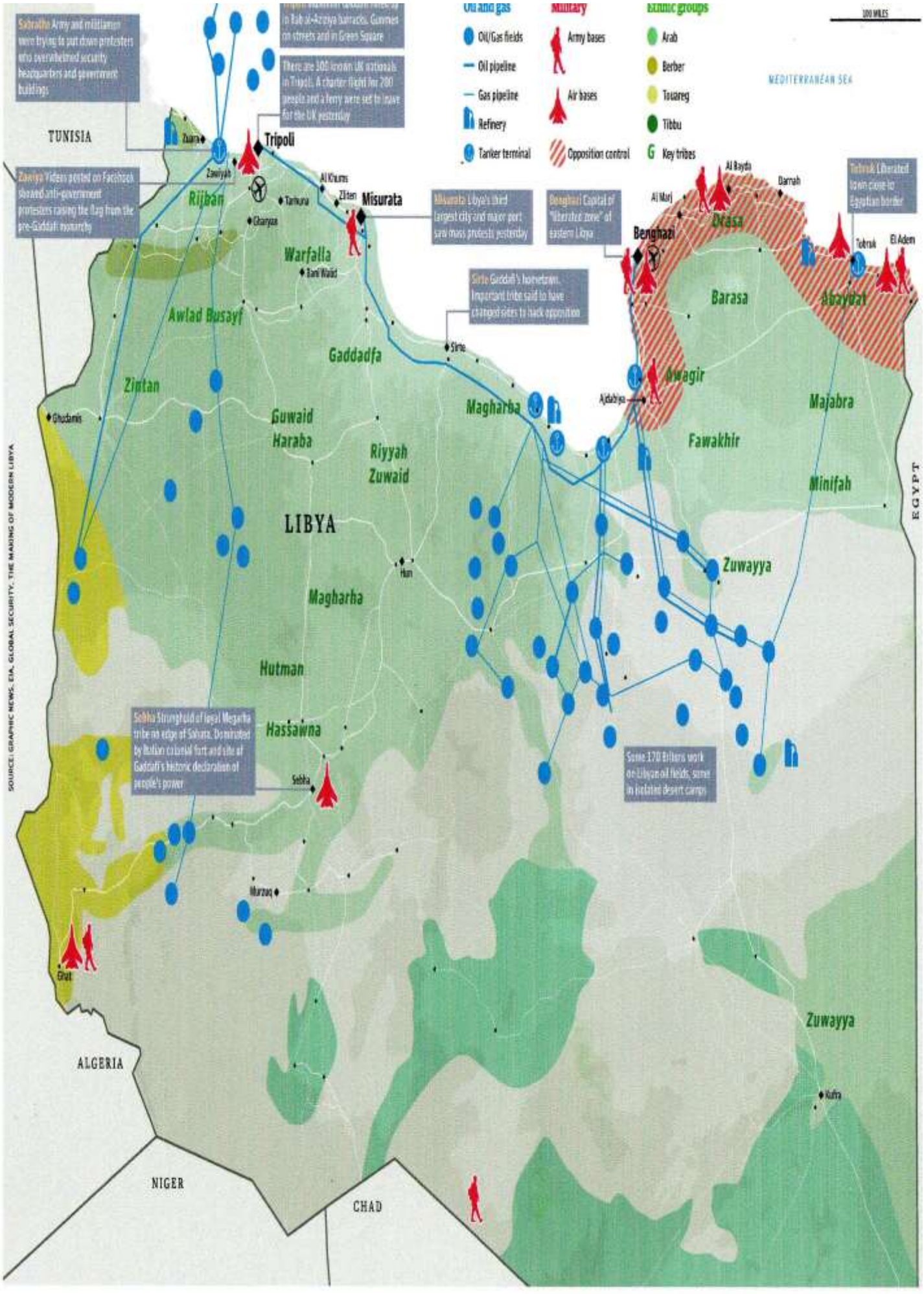
Oil and gas
Oil/Gas fields
Oil pipeline
Gas pipeline
Refinery
Tanker terminal
Military
Army bases
Air bases
Opposition control
Ethnic groups
Arab
Berber
Touareg
Tibbu
Key tribes
100 MILES
MEDITERRANEAN SEA
Subradha Army and militiamen were trying to put down protesters who overwhelmed security headquarters and government buildings
There are 300 known UK nationals in Tripoli. A charter flight for 280 people and a ferry were set to leave for the UK yesterday
Zawiya Videos posted on Facebook showed anti-government protesters raising the flag from the pre-Gaddafi monarchy
Misurata Libya's third largest city and major port saw mass protests yesterday
Benghazi Capital of "liberated zone" of eastern Libya
Tobruk Liberated town close to Egyptian border
Sirte Gaddafi's hometown. Important tribe said to have changed sides to back opposition
Sebha Stronghold of loyal Megarha tribe on edge of Sahara. Dominated by Italian colonial fort and site of Gaddafi's historic declaration of people's power
Some 170 Britons work on Libyan oil fields, some in isolated desert camps
TUNISIA
Zuara
Tripoli
Zawiyah
Rijban
Tarhuna
Al Khums
Zlten
Misurata
Qasr Ahmed
Warfalla
Bani Walid
Awlad Busayf
Gaddadfa
Sirte
Zintan
Ghudamis
Guwaid
Haraba
Riyyah
Zuwaid
Magharba
Ajdabiya
Benghazi
Al Marj
Al Bayda
Darnah
Tobruk
El Adem
Barasa
Abaydat
Qwagir
Majabra
Fawakhir
Minifah
EGYPT
LIBYA
Hun
Magharba
Zuwayya
Hutman
Hassawna
Sebha
Murzuq
Ghat
ALGERIA
NIGER
CHAD
Zuwayya
Kufra
SOURCE: GRAPHIC NEWS, EIA, GLOBAL SECURITY, THE MAKING OF MODERN LIBYA

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا باللغة العربية:

***المصادر:**

1- القرآن الكريم.

2- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "تحسين كفاءة الطاقة واستخدام الوقود الأحفوري الأنظف في قطاعات مختارة في بعض بلدان الإسكوا"، الجزء الثاني، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005م.

3- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان والمنظمة العربية لحقوق الإنسان ومجموعة المساعدة القانوني الدولية"أيلاك"، تقرير بعثة المجتمع المدني لتقضي الحقائق في ليبيا، جانفي 2012م.

4- مجلس الغرف السعودية،تقرير حول"التداعيات الإقتصادية للثورات العربية"، سبتمبر 2011م.

5- مجموعة البنك الدولي، وثيقة نهج استراتيجية الطاقة، أكتوبر2009م.

6- منطقة الأقطار العربية الأوبك، التقرير الإحصائي السنوي 2012م.

7-منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول"،تقرير شهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والأقطار الأعضاء ، جانفي2013م.

8- ميثاق الأمم المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية_سان فرانسيسكو_، 26 جويلية 1945م.

*** الكتب :**

1_ أبو هلال فراس ، إيران والثورات العربية: المواقف والتداعيات، د ط ،(قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011م).

2_ أتوهاق، استخدام الطاقة الذرية، د ط (ألمانيا_مصر:مطبعة مصر شركة مساهمة، 1952م).

3_ أوغلو أحمد داود، العمق الإستراتيجي :موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة 4_محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الطبعة الأولى،(قطر:الدار العربية للعلوم وناشرون من مركز الجزيرة للدراسات، 2010م).

4_ التميز سمير ، العرب وتحديات القرن الحادي والعشرون:دراسة سياسية،اقتصادية واجتماعية، الطبعة الأولى، (لبنان: دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق، 2010م).

5_ الجرباوي علي و خليل عاصم، النزاعات المسلحة وأمن المرأة، الطبعة الأولى، (د ب ن: معهد إبراهيم أبو الغد للدراسات الدولية، 2008م).

6_ الكعكي يحي أحمد ، الشرق الأوسط وصراع العولمة، الطبعة الأولى، (لبنان: دار النهضة العربية،2002م).

7_ حيدر رندة ، مختارات من الصحف العبري، د ط، (لبنان: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2011م).

8_ الرميحي محمد ، النفط والعلاقات الدولية ،د ط، (الكويت: المجلس الوطني الثقافي والفنون والآداب،1982م).

9_ الرومي نواف، مصادر الطاقة في الوطن العربي:الواقع والأفاق المستقبلية، د ط، (تونس: الهيئة العربية للطاقة الذرية،1994م).

10_ الزغبي موسى، المتغيرات الدولية وانعكاساتها على الوطن العربي،د ط، (سوريا:دار الحكمة للنشر،1997م).

11_ العقيل خالد بن منصور، رحلة في عالم البترول قضايا بترولية دولية،د ط، (د ب ن: د د ن، د س ن).

12_ العناني إبراهيم، النظام الأمني الدولي، د ط، (مصر: د د ن ،1997م).

13_ باكير علي حسين، دبلوماسية الصين النفطية:الأبعادوالانعكاسات،الطبعةالأولى،(لبنان:دار المنهل اللبناني للدراسات،2010م).

14_ برجاس حافظ، الصراع الدولي على النفط العربي، الطبعة الأولى، (لبنان:بيسان للنشر والتوزيع والاعلام،2000م).

15_ بن العجمي بن عيسى العقيد محسن، الأمن والتنمية، الطبعة الأولى، (المملكة العربية السعودية:جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011م).

16_ بيليس جون و سميث ستيف، عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث،2004م).

17_ جمعة رجب طنطيش وزميله، دراسات في جغرافيا مصادر الطاقة، د ط، (فالتيا مالطا: منشورات ELGA، 1990م).

18_ جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية،الطبعة الأولى، (الجزائر:دار الخلدونية للنشر والتوزيع،2007م).

19_ جوردن جون ستيل، إمبراطورية الثروة التاريخ الملحمي للقوة الاقتصادية الأمريكية، ترجمة محمد مجد الدين باكير،د ط، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،2008م).

20_ حمد سعيد، أمن الممرات المائية العربية، د ط، (د ب ن: منشورات إتحاد الكتاب العرب،1999م).

21_ ختاوي محمد، النفط وتأثيره في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى،(لبنان: دار النفاس للنشر،2010م).

22_ دوربتي جيمس و بالستغراف روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ترجمة وليد عبد الحي ، د ط ،(الكويت:كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع،1985م).

23_ ردليدج ايان، العطش إلى النفط" ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي"، ترجمة مازن الجندلي، الطبعة الأولى،(لبنان: الدار العربية للعلوم،2006م).

24_ رزيق المخادمي عبد القادر، النظام الدولي الجديد:الثابت والمتغير ، الطبعة الرابعة، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2010م).

25_ روبيرتس جون ،"مقدمة على النفط"، الرقابة على النفط، دليل صحفي في مجال الطاقة والتنمية ،(نيويورك : معهد المجتمع المنفتح، 2005م).

26_ سيبوني محمد إبراهيم، المؤامرة الكبرى :مخطط تقسيم الوطن العربي من بعد العراق، الطبعة الأولى، (القاهرة: دار الكتاب العربي،2003م).

27_ سيبيل لوييز فليب، جيوبوليتيك البترول، ترجمة :صلاح ينوف، د ط، (فرنسا: أرماندوكولين للنشر،2002م).

28_ شهاب فؤاد وغريب إدموني و الحمد تركي وآخرون، الوطن العربي في السياسة الأمريكية، الطبعة الأولى، (مصر: دار الكتاب العربي،2002م).

29_ عبد الحميد نبية نسرين، تطور أساليب الحروب وظهور أنواع جديدة تتناسب والتكنولوجيا الحديثة،الطبعة الأولى، (مصر: مكتبة الوفاء القانونية،2010م).

30_ عبد الفضيل محمود، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، د ط، (الكويت: عالم المعرفة،1979م).

31_ عبد الكريم إبراهيم قصي، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية"النفط السوري نموذجا"،د ط، (سوريا: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب وزارة الثقافة، 2010م).

32_ عطوان خضر، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، الطبعة الأولى، (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع،2010م).

33_ عياش سعود يوسف، تكنولوجيا الطاقة البديلة، د ط، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،1981م).

34_ عيسى الناصر وهيب و البوفلاسة حنان مبارك، مصادر الطاقة النفطية أداة ضرورية لحماية المحيط الحيوي العربي، د ط، (البحرين: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، د س ن).

35_ فريح القبيسي درويش محمد خميس وآخرون، طاقة المستقبل للعالم العربي مقارنة الطاقة الشمسية بالطاقة الذرية،د ط، (الإمارات العربية المتحدة: المركز الدولي لأنظمة المياه والطاقة،2010م).

36_ فشار عطاء الله وخيرة لكحل، الوطن العربي والتحولات الديمقراطية، د ط، (د ب ن : منشورات مركز الحكمة،2012م).

37_ كلير مايكل ، الحروب على الموارد:الجغرافيا الجديدة للنزاعات،ترجمة: عدنان حسن، د ط (د ب ن ، دار الفكر العربي،د س ن).

38_ محمد فرج أنور، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية:دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة،د ط، (د ب ن : مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2008م).

39_ محمد أمين خديجة عرفة، الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي،الطبعة الأولى، (المملكة العربية السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2009م).

40_ محمود أحمد إبراهيم وآخرون، حال الأمة العربية "2010م/2011م":رياح التغيير، الطبعة الأولى، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011م).

41_ محمود شاكر سعيد وخالد بن عبد العزيز الحرفش،مفاهيم أمنية، الطبعة الأولى، (السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2010م).

42_ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،المصالح الدولية في منطقة الخليج، الطبعة الأولى، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2006م).

43_ ناصيف حتي يوسف، نظرية العلاقات الدولية، د ط، (لبنان: دار الكتاب العربي،1985م).

44_ مراد محمد، السياسة الأمريكية اتجاه الوطن العربي"بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي"، الطبعة الأولى، (لبنان: دار المنهل اللبناني للطبع والنشر والتوزيع ، 2009م).

45_ ملحم حسن ، التحليل الاجتماعي للسلطة، د ط، (الجزائر:منشورات دحلب، د س ن).

46_ هاينبرغ ريتشارد، انتهت الحفلة سراب النفط:الحروب النفط والحروب ومصير المجتمعات الصناعية،الطبعة الأولى، (د ب ن : مكتبة مدبولي، 2005م).

***المجلات والدوريات:**

1- ادريس أحمد، " الأزمة الليبية تداعياتها على منطقة المغرب العربي"، مجلة مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد 06، (سبتمبر)2011م.

2 -أحمد صلاح النجار، خطة تقسيم الدول العربية، مركز الكاشف حول خطط تفتيت المنطقة هل ستأخذ طريقها إلى التنفيذ؟، 2011م.

3 –أحمد عبد العزيز وجاسم زكرياء الطحان وفراس عبد الجليل،الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 85، 2010 م.

4-سليمان عبد الله الحربي،"مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته- دراسة في المفاهيم والأطر"في المجلة العربية للعلوم السياسية ،العدد 19،(صيف) 2008م.

5- النيري باسل،النفط في الإستراتيجية الأمريكية، مجلة البيان، د،ع، (محرم) 1428م.

6- إنيال برجين، تأمين الطاقة، مجلة السياسة الدولية، العدد146،(أفريل) 2012م.

7- حسين حافظ هيب، إستراتيجية الإدارة الأمريكية إزاء الشرق الأوسط، مجلة دراسات دولية، العدد 46، د س ن.

8- رهبان عبد الرؤوف، الأهمية النسبية النوعية لموارد الطاقة: دراسة في جغرافية الطاقة، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27،العدد1 2، 2011م.

9-زقاع عادل، المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمننة و صناعة السياسة العامة، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد5،(جوان)2011 م.
10- سعد حقي توفيق، التنافس الدولي و ضمان أمن النفط، مجلة السياسة الدولية، العدد 43،د.س.ن.
11- سنيقرة عز الدين، من يستطيع إغلاق هرمز، مجلة العرب الدولية، العدد1569، 2012م.
12-شحاتة دينا ووحيد مريم، محركات التغيير في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، المجلد 46، العدد 184،(أفريل) 2011م.
13- عبد الغاني سلامة، في تحليل اللحظة التاريخية الراهنة: الواقع السياسي و آفاق المستقبل، مجلة تسامح، العدد، 25، 2009م.
14- عز الدين محمد أحمد، أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الخليج، مجلة الساتل،د ع، د س ن.
15- عصام أحميدان الحسني، الثورات العربية: قراءة في الخلفيات و الأبعاد، مجلة البديل، العدد 115، 2011م.
16-علي عبده محمود، الثورات العربية بعد عام مابين التقدم و التراجع، آفاق إفريقية، المجلد العاشر، العدد36، 2012م.
17- محمد ناجي، " الانكماش _ مستقبل الدور الإقليمي الإيراني بعد الثورات العربية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 1، 2011م.
18- محمد جمال عرفة، هل تكرر الولايات المتحدة الأمريكية سيناريو العراق في ليبيا، مجلة المسلمين في أنحاء العالم، العدد 1943،(مارس) 2011م.
19- مخافي أمينة، النفط و الطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة، مجلة الباحث، العدد9، 2011م.
20_ محمد سالم الراشد، أوراق عن الثورات العربية و التغيير، مجلة المجتمع، العدد1942،(مارس) 2011م.
21-مهند مصطفى، "مقاربات للثورات العربية:الحالة المصرية والتونسية"،دراسات ومقالات، العدد1،(صيف)2011م.
22- محمود سلطان،"ليبيا في المشروع الأمريكي_الصهيوني قطعة الدومينو:المهمة التي ينبغي سقوطها، مركز الكاشف للدراسات،جانفي2004م.
ميركن باري ، المستويات السكانية وتوجهات المنطقة العربية وسياستها:التحديات والإمكانيات المتاحة، تقرير التنمية الإنسانية العربية،2010م.
23-ب ك، أمن الطاقة و العمل الإنساني: الاتجاهات الناشئة و التحديات الرئيسية، سلسلة موجز السياسة الدوري لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، العدد3، (سبتمبر) 2010م.
24- ب ك" آفاق سوق النفط"، سلسلة تقارير،د ع (نوفمبر) 2012م.

***الجرائد:**

1- بلقاسم باسكال بونيفاس،"ثورة مصر وتونس وحدود نظرية الدومينو"، جريدة الأيام، العدد 5435،2011م .
2 - د ك، حلف شمال الأطلسي يعلن انتهاء مهمته في ليبيا رغم دعوة حكامها لمواصلة الدوريات الجوية، جريدة الحياة الجديدة،العدد5743،(أكتوبر)2011م.

***الرسائل الجامعية:**

1_ بن سعدون اليامين ،"الحوارات الأمنية في المتوسط العربي بعد نهاية الحرب الباردة دراسة حالة مجموعة 5+5"رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية،جامعة الحاج لخضر- باتنة -، 2011م/2012م
2_بوالروايح اسماعيل،" الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية في المغرب العربي الجزائر، المغرب، تونس، 2001_2008م" رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر،2009م /2010م.
3_ تيقمونين إبراهيم ، "المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة: التوافق والتنافس الفرنسي_الأمريكي نموذجا"رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر،جوان 2005م

4_ حشاني فاطمة الزهراء ،"النزاعات الدولية فترة ما بعد الحرب الباردة على ضوء الاتجاهات النظرية الجديدة"رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر،2007م/2008م
5_ حموم فريدة ،"الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية "رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر،2003م/2004م
6_ خلفون أمين ،"المقاربات الأمنية في الشراكة الأورومغاربية"رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر،2005م/2006م
7_ درغوم أسماء ،"البعد البيئي في الأمن الإنساني – مقاربة معرفية–رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية،جامعة منتوري قسنطينة،2008م/2009م
8_ شكاكطة عبد الكريم ،" النفط غي العلاقات الدولية دراسة حالة" منطقة الأوبك"وأثرها في الاقتصاد والسياسات الطاقوية العالمية "رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر،2007م/2008م
9_ ظريف شاكر ،"البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات" رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية ،جامعة الحاج لخضر_باتنة_،2010/2008م
10_ ظريف فريدة ،" الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية"رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر،2003م/2004م
11_ عبد الله فلاح العضايلة،التنافس الدولي في آسيا الوسطى،رسالة مقدمةلنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط،2011 م
12_علي يوسف الدلابيح، توازن القوى وأثره في الشرق الأوسط بعد الإحتلال الأمريكي للعراق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2011
13_ مزوري عبلة ،" العلاقات الإيرانية _السورية في ظل التحولات الدولية الراهنة"رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية ودراسات أمنية، جامعة الحاج لخضر _باتنة_،2009م/2010م
14_ معمري خالد ،"التنظير في الدراسات الأمنية في فترة الحرب الباردة– دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد أحداث 11سبتمبر 2001م–" رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية،جامعة الحاج لخضر– باتنة –،2007م/2008م
15_ مها جابس الفايز، إسرائيل ودورها في بلقنة الوطن العربي_السودان نموذجا 2000_2011، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط،2011 م
16_ قراش فاطمة الزهراء و فايزة باغياي، " التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة المغرب العربي بعد أحداث 11سبتمبر2001م"رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر نظام (ل.م.د.) في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية ودراسات أمنية، جامعة 08ماي 1945م بقالمة،2011م/2012م
17_ قسوم سليم ،"الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية:دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية" رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية ،جامعة الجزائر،2009م/2010م

***الملتقيات والندوات:**

1-الهميوني عزالدين ، " الواقع والآفاق المستقبلية للنفط والغاز بالقارة الإفريقية"، المنتدى رفيع المستوى حول التعاون العربي في مجال الاستثمار والتجارة، الجماهيرية الليبية، د د ن ،2010 م.

2- درحمون جمال عمورة ، "المنطقة العربية وصراع المصالح الاقتصادية"، الندوة العلمية الدولية حول:التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية_الأوروبية، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،8 _9ماي 2004م.

3-عشقي انور ماجد ،" الإستراتيجية الأمنية لمواجهة العولمة"، الندوة العلمية حول التخطيط الأمني لمواجهة العولمة، مركز الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية والقانونية.

4 - عيسى محمد الفارسي وآخرون، "ورقة بحثية بعنوان البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي،المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى تحت شعار:نحو مناخ استثمارة أفضل، ليبيا، هيئة تشجيع الاستثمار،2006م.

***مواقع الانترنت:**

1_ أشرف محمد كشك، "حلف الناتو من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية" ،تم تصفح المقال في يوم 20مايو 2013م،على الساعة Digital.ahram.org/policy.asqx ?serial=643519متوفر على الرابط التالي ، 13:00

2_ أليكس كالينكوس،الإستراتيجية الكبرى للامبراطورية الأمريكية، متوفر على الرابط التالي:
http://www.isj.org.uk/docs/callinicos_strategy.pdf

3_ بلتاجي عمار ،"هل الثورات العربية مؤامرة؟"،مختارات في الفكر السياسي، تم تصفح الموقع يوم 2013/05/01م ، على الساعة11:29 ، متوفر على الرابط التالي: www.feker.net

4_ ثائر محي الدين عزت،مصادر الطاقة المتجدد_حقائق الحاضر وخيارات المستقبل،قسم الاقتصاد جامعة بغداد،2010م/2011م، ص.202. تم تصفح المقال يوم 22_4_2013 على الساعة 10:00، متوفر على الرابط التالي: www.isaj.net/isaj ?func=full text&ald=3328.

5_ جاسم صباح ، "قمة المناخ هل يصلح العالم ما أفسده الجشع والإهمال"،تم تصفح المقال يوم 2013/04/25م على الساعة 10:00، متوفر على الرابط التالي: www.annaba.org

6_جواد كاظم البكري،"الثورات العربية ربيع عربي...بخريف اقتصادي"، ص1 ، متوفر على لرابط التالي:

7_ جيل دي كيرستوف،"عدد سكان مصر يبلغ 91مليونا والقاهرة أكثر المدن سكانا"، تم تصفح المقال يوم 29_04_2013م على الساعة 10:00، متوفر على الرابط التالي: http://www.oapecorg.org:

8_ حامد مصطفى ، مع الانتفاضة والثورة الشعبية في كتاب"حرب المطاريد"،تم تصفح المقال يوم2013/06/02م على الساعة8:00 ، ص 1، متوفر على الرابط التالي: _9www.tajdeed .org .uk/ar/posts/liste/3563-page

حطيط أمين ، "هل ستمنع جامعة الأعراب تقسيم ليبيا؟" تم تصفح المقاليوم 25/مايو/1013م، على الساعة 13:00، ص1، متوفر على الرابط التالي: www.jaride.com/moudules php?name=news&file=article&sid=21251

10- حيدر نعمت بخيت وعبد الوهاب الموسوي،الاستثمار الأجنبي المباشر في محافظات الفرات الأوسط، جامعة الكوفة، ص.4.متوفر على الرابط التالي: www.mng.kufauliv.com /teaching/heider/aaa/r.pdf

11- راشدة سامح ،"ليبيا تلملم جروحها الإقتصادية"، تم تصفح الموقع يوم2013/05/27م على الساعة 7:47، ص1، متوفر على الرابط التالي:
http://www.alkhaleej.ae/portal/e9cdf170-2a76-4ad7-9eca-98F2F4B2E9C7;aspx

12- رالف شامي وآخرون، "ليبيا بعد الثورة التحديات والفرص"،إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسط

13- رمضان قرني محمد، "ثورة 25جانفي في الإعلام الدولي"، الهيئة العامة للاستعلامات متوفر على الرابط التالي:
www. maktoob.com

14_ شنكالي حذر ، التدخل الإنساني من قبل منظمة الأمم المتحدة _ليبيا نموذجا_، تم تصفح المقاليوم21_05_2013م على الساعة 10:30، ص1،متوفر على الرابط التالي:www.doscada.com/aara-mequlat6622-html

15_ شيخ سلمان و حميد شادي ،"بين التدخل والمساعدة: سياسة الدعم الدولي في مصر وتونس وليبيا"، برنامج العلاقة الأمريكية بالعالم الإسلامي ومركز بروكنجر الدوحة، نوفمبر2012م متوفر على الرابط التالي:

www . broknjer dawha.com

16_ لطفي وفاء ، "الثورات العربية:رؤية نظرية معاصرة"،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة.
متوفرة على الرابط التالي: www.softwarelabs.com

17_ ميكائيل براء ،" أوروبا أمام الثورة الليبية إتجاه بمواقف متضاربة، شاهد البث الحي لقناة الجزيرة، ص ص2،3، تم تصفح المقال يوم2012/05/20م على الساعة 14:00، ص2، متوفر على الرابط التالي:
www.faride.org/download/-aljazeera-qater-bm-14-5-11.pdf

18_ ميلين سوماس ،" تدخل الغرب في حرب ليبيا"، ترجمة نجاح شوشة، تم تصفح الموقع يوم19مايو2013م على الساعة 15:00، متوفر على الرابط التالي:
ar.qawim.net/index.phpp?option=com/content&Task=view&id=8091

19_ نوار إبراهيم ، غاز المشرق: خريطة جديدة للطاقة في منطقة الشرق الأوسط، تم تصفح المقال يوم 4/أفريل/2013م، على الساعة 16:00، متوفر على الرابط التالي:
dijital.ahram.org.eg/articles. Aspxy.3f.serialy. 3faid3%D 31064

20- هيبة رؤوف عزت،"مفهوم الانتفاضة من خيار الثورة إلى نموذج التمكين المدني"، تم تصفح المقال يوم:2013/26/02م على الساعة 7:00،ص 1، متوفر على الرابط التالي:
www.yanabeea.net/details.apx ?type=14&pageid=4318lasttype=388.

21_ دك، التحولات في العالم العربي والمصالح الروسية"، التقرير التحليلي لمنتدى الحوار الدولي"فالدي"، موسكو،2002م، تم تصفح المقال يوم2012/05/01م، على الساعة 9:00، متوفر على الرابط التالي: www. voldaiclub .com

22-"التوقعات التجارية الأمريكية_العربية :2013م الغرفة التجارية الأمريكية العربية الوطنية"، الغرفة التجارية العربية الوطنية،2011م متوفر على الرابط التالي: www.sepulvedablvd.com

23_ د ك، الثورة المصرية والتجربة البولندية في التحول الديمقراطي"، منتدى البدائل العربي للدراسات المعهد البولندي للشؤون الدولية،مصر،ب.س.ن، متوفر على الرابط التالي: 24www.afaegypt.org_ د ك، الرؤية الأوروبية للانتقال المنظم للديمقراطية في العالم العربي"، ص ص .1_3، تم تصفح الموقع يوم2013/05/05م على الساعة 16:00 متوفر على الرابط التالي:

http://www.center-cs.net/web/page/details.aspx ?ID=157.

25_ د ك، العصيان المدني تعريفه و مفهومه"، تم تصفح المقال يوم2013/06/2م على الساعة 9:00، ص 1، متوفر على الرابط التالي: 3abakarino.blogspot.com/2007/12/1.html.

26_ د ك ،خبراء بي أي استراتيجيا،عصر النفط الرخيص انتهى ! توقعات واستنتاجات،ص3،تم تصفح المقال يوم 2013/4/14 على الساعة 6:15،متوفر على الرابط التالي: WWW .bi-Strategia .com

27_ د ك، دراسة عن العلاقات الإقتصادية والتجارية بين جمهورية مصر العربية والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى"، ص.11،تم تصفح الموقع يوم2013/05/09م على الساعة 10:00، ص1، متوفر على الرابط التالي: http://dx.doi.org/10.1787/8605562222604

28_ د ك، شبكة الإسراء والمعراج، خريطة الوطن العربي، تم تصفح الموقع يوم 2013/04/23م،على الساعة10:00، متوفر على الرابط التالي: 29www.israj.net/arabic/.../4209-map-of-arab-homeland_ د ك، ليبيا"، بيانات البنك الليبي المركزي، تم تصفح الموقع يوم:2013/05/05م على الساعة16:00، ص3، متوفر على الرابط التالي: http://dx .doi.org/10-1787 /860558784544

ثانيا: باللغة الأجنبية (الانجليزية/الفرنسية)

Books/Livers :

1- Aris Paul and others,From Resilience to Revolt Making sense of the arab spring(Ansterdam :University of Amsterdam,2011).

2- Bely Edrei ,Energy security in international Theories, (higher school of economic).

3- Buzan Barry and Lene Hansen,International Security volumeIII ,(London : sage library of international relations,2007).

4- peignot Joris ,la securité humaine,(center de documentation de l'ecole miliar :CEDOC,septembre2006) .

5- Robert Jervis and Jack snyder, Domino and bandwagons :strategie Belifs and great power competition in the Eurasian Rimland(Oxford :Oxford university press ,1991) .

Working paper:

1 Amy Belasco,The cost of Iraq,Afghanistan,and other global war on Terror operations sinceç9/11,congressional research service,March .

2- Buzan Barry ,"security, the state, the new world order, and beyond,on security", ed, ronnie D-1Lipschut .

3 - Gul luft ,ame korine,Energy security challenges for21st century,(U.S.A.,greewood publlishing groupe,2009 .

4- Ham deblij,Changing Geographies :The Domino Theory and the Arab spring http://deblij.net/documents/opinion-july,2011.

5- James A.Baker,strategie Energy policy challenges for The 21st century,Report of an independent task force,Institute for public policy of rice,university and the council on foreign relations

6- Muharrem Erenler,Russia's arab spring policy-Rusya'nin Arop Bahari politikasa ,www .Bilgesam.org/…/Russia's20% Arab20%spring 2%

7- Peter leson And Andrea M.dean, The Domino theory:An Empirical Invertigation, Papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm% 3fabstract-id%3d100 2262

8- Randall Kuhn, On The Role of Human Development in The Arab spring (university of Denver,2012),p3.

library, wiley.com/doi/10.111/j.1728-4457.2012.00531.x/abstract.http://online

9- Renald chipaike, The libya crisis :The militarisa of the new scranble and more international journal of humanities and social,N :02,zimbabwe,pp 43-44

10-Sally khalifa lsaac.Nato and International in libya :Asseessment and Inplications.university of berlin ,2012

11- seomun x v secretariat/yongsan International school of secoul,research report bookletGenral Assembly First committee :Disarmament international security

12- Sharon Burk and christine partherrmore ,Astrategy for American power(energy,climate and national security),center for New American security working paper,June 08

13 The world bank group,energy security Issues,washington,moscou,dc,december 2005,
14-Gul luft ,ame korine,Energy security challenges for21st century,(U.S.A.,greewood publlishing groupe,2009) .

الفهـرس

فهرس الجداول

قائمة الخرائط:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	توسيع وتعميق الدراسات الأمنية وفقا لمدرسة كوبنهاغن	15
02	توسيع مفهوم الأمن	16
03	الاستهلاك العالمي من الطاقة موزعة حسب نوع الوقود الوحدة(Btu Quads)	27
04	الدول العربية ومساحاتها	40
05	التكوين العرقي في بعض المناطق العربية	44
06	التوزيع في الوطن العربي حسب الفئات العمرية في بعض البلدان العربية مابين2010م/2050م	45
07	مجموع سكان والمتوسط السنوي للتغيير السكاني1970م/2050م في بعض الدول العربية	46
08	الصادرات والاحتياطات المؤكدة للدول العربية	47
09	بعض الشركات النفطية في بعض الدول العربية	54
10	الميزان النفطي الأمريكي 1971م/2030م	58
11	تطور الأحداث في ليبيا منذ قرار الحظر الجوي إلى غاية مقتل القذافي	84
12	الاستثمارات المباشرة الواردة في القطاعات الاقتصادية الليبية 2006م	86
13	الحساب الحالي الليبي	88
14	الاستثمارات الليبية	90
15	انتشار الانتفاضات الشعبية عبر مختلف الدول العربية	94

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	الصفحة
1	تبين الامتداد الجغرافي الوطني العربي	42
2	توضح أهم الممرات المائية في المنطقة العربية	44
3	تبين تقسيم وتفتيت منطقة الشرق الأوسط	73
4	تبين دخول الثوار إلى طرابلس	84

قائمة المخططات والمنحنيات:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	**مخطط يشرح آلية الثورات العربية برؤية ماركسية**	**66**
01	**يبين تطور متوسط معدل النمو في الدول العربية**	**70**
02	**منحنى يبين تطور أسعار النفط خلال الفترة المنقضية من عام 2011م**	**78**

الفهرس

عنـــــــوان	الصفحة
مقدمـة	5
الفصل الأول: إطار مفاهيمي حول أمن الطاقة العالمي	10
المبحث الأول: تطور مفهوم الأمن	11
المطلب الأول: الطرح التقليدي للأمن	11
الفرع الأول: النظرية المثالية ومفهوم الأمن	12
الفرع الثاني: الخلفية التاريخية للنظرية الواقعية	12
الفرع الثالث: تصورات الواقعية للأمن	13
المطلب الثاني: توسيع وتعميق مفهوم الأمن	14
الفرع الأول: باري بوزان وتوسيع الأمن	14
الفرع الثاني: النظرية النقدية	17
المبحث الثاني: واقع الطاقة في العالم	18
المطلب الأول: مفهوم الطاقة وأهميتها	18
الفرع الأول: تعريف الطاقة	19
الفرع الثاني: أهمية الطاقة	19
المطلب الثاني: مصادر الطاقة	23
الفرع الأول: النفط كمصدر أساسي للطاقة	23
الفرع الثاني: مصادر الطاقة البديلة للنفط غير المتجددة	23
الفرع الثالث: مصادر الطاقة المتجددة والدائمة	
المبحث الثالث:إشكالية تعريف أمن الطاقة العالمي	29
المطلب الأول:تعريف أمن الطاقة العالمي	29
الفرع الأول: بدايات الاهتمام بأمن الطاقة العالمي	29

الفرع الثاني: تهديدات أمن الطاقة العالمي	**30**
المطلب الثاني:المقاربات النظرية المفسرة لأمن الطاقة العالمي	**34**
الفرع الأول: التصور الواقعي لأمن الطاقة	**34**
الفرع الثاني: التصور الليبرالي لأمن الطاقة	**35**
الفصل الثاني: التحولات الإستراتيجية في المنطقة العربية وعلاقتها بتأمين الطاقة	**39**
المبحث الأول: الصراع الدولي على النفط في المنطقة العربية	**40**
المطلب الأول: مكانة وأهمية المنطقة العربية	**40**
الفرع الأول: الأهمية الطبيعية للمنطقة العربية	**40**
الفرع الثاني: الأهمية الطاقوية للمنطقة العربية	**46**
المطلب الثاني: مصالح القوى الكبرى في المنطقة العربية	**48**
الفرع الأول: المصالح الأمريكية في المنطقة العربية	**49**
الفرع الثاني: المصالح الأوروبية في المنطقة العربية	**51**
الفرع الثالث: المصالح الروسية في المنطقة العربية	**53**
الفرع الرابع: آليات تحقيق مصالح الدول الكبرى	**54**
المطلب الثالث:إستراتيجيات والسياسات الطاقوية للقوى الكبرى لتأمين الطاقة	**56**
الفرع الأول: الاستراتيجية الطاقوية للولايات المتحدة الأمريكية اتجاه المنطقة العربية	**56**
الفرع الثاني: الاستراتيجية الطاقوية الفرنسية	**62**
المبحث الثاني: واقع الانتفاضات العربية	**63**
المطلب الأول: طبيعة وأسباب الانتفاضات العربية	**64**
الفرع الأول: أهم الدوافع المحركة للقوى السياسية والاجتماعية المختلفة	**64**
الفرع الثاني: الأسباب الاقتصادية	**66**
المطلب الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للانتفاضات العربية	**67**
المطلب الثالث:تأثير تأمين الطاقة على أمن المنطقة العربية	**70**

المبحث الثالث :التداعيات الإقليمية والدولية للانتفاضات العربية	74
المطلب الأول :التداعيات الإقليمية للانتفاضات العربية	74
الفرع الأول:تداعيات الثورات العربية على ايران	74
الفرع الثاني: تداعيات الثورات العربية على تركيا	75
الفرع الثالث: تداعيات الثورات العربية على اسرائيل	75
المطلب الثاني : التداعيات الدولية للانتفاضات العربية	76
الفرع الأول: تداعيات الثورات العربية على الولايات المتحدة الأمريكية	76
الفرع الثاني: تداعيات الثورات العربية على الاتحاد الأوروبي	76
الفرع الثالث: تداعيات الثورات العربية على روسيا والصين	77
الفرع الرابع: تداعيات الثورات العربية على الاقتصاد العالمي	77
الفصل الثالث :الانتفاضة الليبية والمساعي الغربية لتأمين مصالحها الطاقوية	81
المبحث الأول: العلاقات السياسية والاقتصادية الليبية	82
المطلب الأول: العلاقات السياسية الليبية	82
الفرع الأول: الجماهيرية الليبية	82
الفرع الثاني: الانتفاضة الشعبية في ليبيا	83
المطلب الثاني:العلاقات الاقتصادية الليبية	85
الفرع الأول: واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في	85
المطلب الثالث: نظرية الدومينو وانتشار الانتفاضة في ليبيا	91
الفرع الأول: التخطيطات الغربية لإسقاط النظام الليبي	91
الفرع الثاني: تفسير الانتفاضة الليبية حسب نظرية الدومينو	92
المبحث الثاني:التدخل الأطلسي في ليبيا: واقعه وآفاقه على أمن الطاقة	96
المطلب الأول:أسباب وأهداف التدخل في ليبيا	96
الفرع الأول: الاسباب التي ادت الى التدخل الاطلسي في ليبيا	96

الفرع الثاني: اهداف ونتائج التدخل الاطلسي في ليبيا	**98**
المطلب الثاني: نتائج التدخل في ليبيا	**100**
المطلب الثالث:تأثيرات التغيرات الحاصلة في ليبيا على مستقبل الطاقة العالمي	**103**
خاتمة .	**107**
الملاحق.	**109**
قائمة المراجع	**122**
فهرس الجداول	**-**
فهرس الخرائط	**-**
فهرس الأشكال والمنحنيات	**-**
الفهرس	**-**

ملخص الدراسة:

لقد ساد اهتمام الدول في العقود الماضية بفكرة أساسية تتمثل في أمن النفط كمورد حيوي يساعد على ازدهار ورقي الدولة حيث كانت هذه الأخيرة تلجأ إلى استخدام كل الوسائل بما في ذلك القوة العسكرية للسيطرة على منابع النفط ومن ثمة تأمين حاجياتها منه، إلا أنه ومع حلول عقد التسعينات شهدت أجندات الدراسات الأمنية توسيع وتعميق الأمن. لتظهر مفاهيم أمنية جديدة أصبحت لها مكانة وأهمية بالنسبة لجميع الدول، ومن بين هذه المفاهيم"أمن الطاقة" هذا الأخير الذي يهدف إلى إتاحة الطاقة بجميع مصادرها الناضبة والمتجددة للجميع، وعلى هذا أولى الباحثين والأكاديميين اهتماما بهذا المفهوم، نظرا لما يمثله من أهمية على المستوى الداخلي للدولة وعلى المستوى العالمي، خاصة في ظل تنامي وتزايد التوترات الداخلية في البلدان المنتجة للطاقة بصفة عامة والنفط بصفة خاصة، وما تمثله من تهديدات بالنسبة للدول المستهلكة للطاقة. فما حدث في الفترة الأخيرة في المنطقة العربية من انتفاضات شعبية ضد أنظمة الحكم يدل على أنه هناك علاقة بين أمن الطاقة والانتفاضات العربية خاصة وأن معظم الدول العربية تتمتع بموقع جغرافي هام وثروة طاقوية كبيرة، هذا ما جعل مصالح القوى الدولية تتعاظم في المنطقة العربية مما أدى بها إلى إعداد ترتيبات وإستراتيجيات طاقوية تمكنها من التغلغل في المنطقة العربية دون الإخلال بالشرعية الدولية، وذلك من خلال التخطيط لإثارة الفوضى بما يتيح لها فرصة التدخل في المنطقة، وبالتالي فإن دراستنا تهدف إلى إبراز تأثير أمن الطاقة العالمي على استقرار المنطقة العربية، ولعل ما يبرر هذا التدخل الأطلسي في ليبيا دون غيرها من الدول العربية التي شهدت هي الأخرى انتفاضات شعبية هذا ما دل على أن هناك إستراتيجيات مرتبة لاستهداف المنطقة العربية عامة وليبيا خاصة، نما تتميز به ليبيا من ثروات طاقوية ونفطية هائلة جعل الغرب وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا تسعى للاستيلاء على هذه الثروة لتأمين مصالحها في المنطقة، وذلك من خلال إثارة الفوضى والاضطرابات في المجتمع الليبي بعد موت "ألقذافي"، بما يمكنها من إعادة ترتيب الأوضاع الداخلية في ليبيا بدءا من مؤسسات الحكم وصولا إلى المؤسسات الاقتصادية، وبذلك تقع ليبيا تحت هيمنة وسيطرة القوى الكبرى كما حصل للعراق سابقا، فالغرب يسعى إلى تأمين مصالحه الطاقوية في مختلف أنحاء العالم على حساب اعتبارات ومصالح دول أخرى.

The Conclusion of study:

We have prevailed States' attention in the past decades, the idea of fundamental is the security of oil payoff vital help to the prosperity and promoted the state where the latter to resort to the use of all means, including knead military force to control the oil wells and from there secure their needs from him. But he with the advent of contract nineties saw the agendas for Security Studies expand and deepen security. To show the concepts of a new security has become a niche and the importance for all States. Among these concepts "energy security" of the latter, this aims to provide energy to all sources depleted and renewable for all. Based on this, the first researchers and academics interested in this concept. due because it represents the importance of the internal level of the state and at the global level. Especially in light of the growing and growing internal tensions in countries producing energy in general and oil in particular. What they represent threats to the consuming nations of energy. what happened in the period Last in the Arab region from the popular uprisings against regimes indicates that there is a relationship between energy security and the Arab uprisings, especially since most of the Arab countries enjoy geographical location is important and revolution great energy-giving . This is what makes the interests of international powers magnified in the Arab region, which led her to set up arrangements and strategies energy-giving enable them to penetrate the Arab region, without prejudice to the international legitimacy., through planning to create chaos, allowing them an opportunity to intervene in the region., and therefore, the study aims to highlight the impact of global energy security on the stability of the Arab region. Perhaps what justifies this Atlantic intervention in Libya without other Arab countries that have experienced is the other popular uprisings This indicates that there are strategies arranged to target the Arab region in general and Libya in particular., what is characterized by Libya and wealth of energy sources and huge oil to make the West, led by the American States and France sought to seize the wealth to secure its interests in the region. Through create chaos and unrest in the community after the death of Gaddafi. Including we can rearrange the internal situation in Libya began from the institutions of governance and access to economic institutions. So that Libya is located under the domination and control of major powers, as previously happened to Iraq. The West seeks to secure its interests Energetic in different parts of the world at the expense of considerations and the interest of other countries .